نَفِيرُ الثُّبَاتِ

رَأيٌ في جَدَلِيَّةِ القِيامِ والقُعُودِ وبَيانُ سَبِيلِ الخُرُوجِ مِن مَأزِقِ الدَّوْلَةِ المُستَحِيلَة

مُحمَّد المِيل

نَفِيرُ الثَّبَاتِ

رَأيٌ في جَدَلِيَّةِ القِيامِ والقُعُودِ وبَيانُ سَبِيلِ الخُرُوجِ مِن مَأزِقِ الدَّولَةِ المُستَحِيلَةِ

مُحَمَّد الميل

بســـم الله الرحمـــن الرحيـــم

نفـــير الثُّبـــات: رأي في جدلية القيام والقعود وبيان سبيل الخروج من مأزق الدولة المستحيلة

الطبعـــة الثانيـــة

1444هـ - 2023م

الحقـــــوق كافـــــة محفوظـــــة للمؤلِّـــــف

هيئـــة اليـــد العليـــا - إنجلتـــرا، المملكـــة المتحـــدة

هيئة اليد العليا
UPPER HAND ORGANIZATION

مقدمـــة الناشـــر

الكتاب الذي يضم ستة عشر عنوانًا، يتناول إعلان المؤلِّف الرجوع عن بعض ما كان يدعو إليه في كتابه الصادر عام 2018م، المعنون بـ «**عكـازة مستحمِـر**»، والآخر الصادر عام 2019م، المعنون بـ «**عمامـة مسترجَعـة**»؛ كدعوته فيهما للعلمانية الجزئية، وتصريحه باعتزال الوسط الديني، بينما تتناول متون بقية الأقسام التي جَمَعت بين السيرة والتنظير معًا، أُسُس الثورة التي يعتقد بأنها وسيلة لتحقيق الدولة الإسلامية على أصولها.

«**رأي في جدليـة القيـام والقعـود**»، هو العنوان الثانوي للكتاب الذي يعترف باستحالة تحقُّق الدولة الإسلامية في العصر الحديث؛ فيُعالِج البحث هذه الاستحالة برأيٍ جديد، في منطقة رمادية، مُتجاوزًا بذلك الجدل الكبير المحتدم بين من يُؤيِّد قيام من يتوق لرؤية دولة الإسلام، في عصر تخضع فيه حكومات العالم لما يُسمَّى بالنظام الدولي، وبين معارضٍ للساعي إليها في كل العصور؛ لاعتبارات التقية، أو لغياب شكل الحكم في الأخبار.

النقطة المحورية التي يدور حولها الكتاب، هي استحالة دمج مفهوم الدولة الإسلامية بمفهوم الدولة الحديثة؛ لأنهما ماهيتان مستقلتان، ولذا انتهى من حاول صياغة مفهوم لدولة إسلامية حديثة بالفشل على المستوى النظري والعجز على المستوى العملي.

يُقزِّم المؤلِّف محاولات من يأمل بإقامة دولة الأكارم بالتودُّد لدولة الأراذل (الدول الغربية)، ويرى مثل هذه المحاولات كمن يُطلِق النار على قدميه أو كمن يكون بين فَكَّي كماشة، ولا يجد مكانًا لقاعدة الميسور الفقهية مجالًا للانطباق.

يصل إلى نتيجة واحدة؛ مفادها إسقاط الحضارة الغربية، باعتبارها نكسة وعائق للمشروع الإسلامي، لإيجاد مساحة لإقامة حكم الإسلام وتطبيق شريعته، بثورة وضع أصولها وقواعدها، لتضمن النجاح وتُعْصَم من الهلاك أمام قِوَى الاستكبار المتغطرسة والمدمِّرة.

يُعْلِن بأن نظريته المُسمَّاة بـ«**نفـير الثُّبـات**»، ما هي إلا حل انتقالي لا أكثر، ولا يريد بها بيان ملامح الدولة الإسلامية، أو صلاحية الحاكم فيها، أو أسلوب القضاء، أو نظرية الاقتصاد، وهي نظرية قائمة على شكل من أشكال جهاد المنطقة الرمادية. ورديفًا لها، يطرح نظريته في الوحدة الإسلامية: «**وحـدة تحالـف لا وحـدة اندمـاج**»، والتي يطرحها كحل انتقالي؛ بعدما جادل بأن النظريات السابقة للوحدة الإسلامية قد فشلت لأنها غير عملية، على الرغم من كونها جذَّابة من الناحية النظرية.

ولا يريد بالدولة الإسلامية، الدولة الإسلامية الحديثة الوطنية، فهو يرفض استعمال هذا المصطلح، ويستخدمه للمُجاراة، وليس على نحو الإقرار بصحة الاستعمال؛ فالأصح أن يُقال الحكومة الإسلامية أو الحكم الإسلامي بدلًا من ذلك، حسبما يرى.

وأما مصطلح الثورة وغيرها من المصطلحات التي تدور حول هذا المعنى؛ فيريد بها الجهاد بمعناه الاصطلاحي.

الناشـــر

***

الفطـــرة المعجونـــة تهفـــو لأصلهـــا دومًـــا

أُستُبْدِلنا لفترة، إلى أن ولَّت البَلْوى وبَرِحت النَّكْبَة، والحمد لله أنها بخواتيم الخير والفلاح انتهت، وبالإياب إلى الأصالة آلت[1].. قد تكون ضمانة دعاءٍ قديم، كان بقلب صادق أخلص في ابتهاله إلى الله؛ رغبة أن يجعلنا ممن ينتصر بنا لدينه، وألا يستعيض بغيرنا لأداء تلك المهمة الشريفة[2].

وشيء آخر هناك، حنين يتجاذبك؛ هي خِلْقَتنا الأولى المعجونة بأزكى ماء، والمخلوقة من نَضح أَنْبَل طينة، من فاضلها[3].

(1) راجع «عكازة مستحمِر»، و«عمامة مسترجعة».

(2) روى الشيخ محمد بن يعقوب الكليني في «الكافي»، بسنده عن محمد بن مسلم، عن الإمام محمد الباقر، قوله: «...واجعلني ممن تنتصر به لدينك، ولا تستبدل بي غيري».

(3) مضمون جمع من الأخبار التي تُفيد بأن الشيعة خُلِقوا من فاضل طينة أهل البيت؛ منها ما رواه الشيخ محمد بن يعقوب الكليني في «الكافي»، بسنده عن محمد بن مروان، عن الإمام جعفر الصادق، قوله: «...وخلق أرواح شيعتنا من طينتنا».

سنتان من الانبهار بمغشوش والاندماج بزائف؛ تعرَّفت فيها على عدو جديد كنت أجهل أمره، ثم استسهلت خطره، فتنبَّهت وفَطِنت، وأجدني اليوم محاربًا له، بل منافح ومقاتل، وأعني بالعدو هنا الحداثة وبناتها وأحفادها من عولمة وعلمانيةٍ وليبراليةٍ وغيرهن.

في الأمس، عَمِلت متطوِّعًا مع منظمات عالمية وأخرى محلية، للدفاع عما يسمى بحقوق الإنسان؛ حضرت مؤتمرات البرلمان البريطاني، شاركت مع المعارضة في الداخل، وفي الخارج تحالفت مع نقابات معارضة لحكوماتها يغلب عليها صِبغة العلمانية والليبرالية، هذا بعد التيه والفراغ الذي وجدته عندي من بعد الصدمة التي نالتني من الوسط الديني وما يرتبط به، فرأيت أن مسيرة الكفاح يمكن استئنافها من هناك؛ فأنا المعروف بالنضال عن الحقوق مذ كنت ناعِم الظُّفْر، مُتَحمِّس للثورات، ومندفع للجهاد، مُتَقِد على الدوام لكل ما يَبْسِط العدالة ويُعْلِي أمرها على المعمورة وأهلها.

لبست ثوبًا غير ثوبي، وتمنطقت بمنطق لا يليق بي؛ علمانية، وديمقراطية، وحقوق إنسان، وحراك مناخي، ونسوية، وهرطقات أُخَر!

ويا لله وللحقوق! لا معيارية في انتخاب القضايا وتصنيف ما هو حقوق وما هو ليس بحقوق، وانتصار للظالم تارة، وأخرى للمظلوم، ودعم لما فيه انحراف للإنسانية وانسلاخ من الفطرة وهدم للمجتمع؛ تنظر فترى قُوَّاد الشقاء والتَيْه، أبالِسة تَدُبُّ على الأرض، وآخرين تَلَبَّست الشَيْطَنة أبدانهم وغَلَبت منطقهم.

أما اليوم، وأنا عائد إلى قومي، أريد الحرب على عدوِّنا هذا، فلا مجال للوعظ والتحذير، ولا حتى حروبًا فكرية تُجدي هنا؛ فالانحراف استفحل واستحكم.

ما الحياة إلا بالدين ومعه وفيه وله، وما لذَّة العيش فيها إلا أن تكون مع الأماجد، أئمة الهدى والذوات النورانية، محال معرفة الله، تَذُب عنهم وتُحامي عن مواليهم، وأنت تسمع صوتًا يهتف لك من هناك: «**طوباك طوباك يا دافع الكلاب عن الأبرار، ويا أيها المتعصِّب للأئمة الأخيار**»[1].

أما الكتاب، فإذا كان السر بالسر والعلانية بالعلانية بابًا للتوبة؛ فالمؤلَّف هذا إعلانها، وإن العار أهون من دخول النار، فإن ضرر الدنيا أهون من الآخرة وأسهل.

***

(1) خبر مروي في التفسير المنسوب إلى الإمام الحسن العسكري، عن الإمام علي الرضا.

الحداثـــة.. رعونـــة وهـــراء

مُخطِئٌ من ظن يومًا بأن المستقبل للحداثة، وغلطان من رَجَّم بحتميتها، وواهم من تكهَّن بأن الحضارة الغربية (أوروبا الغربية وأمريكا) أسمى ما بلغته الإنسانية.

وليس هذا كلام من يُحسَب على الأُصولية، وينُسَب إلى الراديكالية، ويُلحَق باليمين المتطرِّف؛ بل هو كلام علمائهم ومنظِّريهم في الاجتماع والسياسة إذ تنبَّؤوا بنهاية الحداثة[1].

ليكن لتجربة ما فوائد جَمَّة، فهي إن لم تتوافق مع يقين يدعمه فطرة؛ فهي خاسرة وبجدارة.. نطق أَلْبِرت بالسهل الممتنع حين حارَ لُبَّه بعشوائية مجنونة: «**الله لا يلعب النَّرد مع الكون**»[2]! وقد لعب الإنسان الحديث وهو إله نفسه ومركز الحياة[3]، النَّرد والزهر مع الكون، ولذا لم تكن نتائج أعماله مضمونة مُتَوقَّعة؛ فبقي المسكين صنيعة الحداثة، محرومًا من اليقين والثَّبَات، وغدا من الهِمَّة إلى الكسل، ومن العزيمة إلى الضعف، ومن القوَّة إلى الإنهاك؛ فثورات الربيع الأوروبي التي نشدت الحرية للبشر انتهت باستعبادهم، والتي أرادت العقل لإزالة الفروق المعرفية بين الأفراد

(1) راجع «نهاية الحداثة» لجياني فاتيمو، و«تدنيس العالم» لبيتر بيرجر.

(2) راجع «رسائل بورن-أينشتاين».

(3) الإنسان الحديث صنيع الحداثة إله نفسه باعتباره هو من يُحدِّد غاياته في الوجود وليس العكس.

جعلت من ارتهال الذهن وهشاشة الذكاء سِمَة للإنسان الحديث.. عِللٌ في الصحة العقلية، ووهن في التفكير، لا سعادة ولا هناء، بل قلق واضطراب.

أما المستقبل فهو للدين، وإن انكمش وعاد غريبًا، سيبقى وسينتهي هؤلاء على أيدي قلةٍ من الغُرباء المتَّهمين بالتورُّط بالميتافيزيقيا والمُعيَّرين بالرجعية[1]، وليس هذا من قبيل التنبُّؤ أو التخمين، بل هو وعد الله، والله مُنجِز وعده، كلام لا يفهمه طَغَام الناس ولا يستوعبه عبيدهم. يبدو أننا أمام مرحلة جديدة، ينفضح فيها هذا السخف ويَنْسَد فيه هذا الخرق، وتصدق فيه وعود الدين، وإن قَلَّ أهله ونَدُرَ أنصاره وتَشَتَّت جماعاته، مع أن العالم لا يزال يَتَّقِد بالعاطفة الدينية على مستوى الأفراد؛ خذوني مثالًا على من انغر لفترة بالعلمانية، ها أنذا قد عدت إلى أصلي وغيظي ممتلئ عليها، ذلك لأن مناط العَلْمَنة لم يتحقَّق على الأفراد -بالضرورة- وإن تحقق على مستوى المجتمعات.

أرادت الحداثة وبناتها كسر خصوصية المجتمعات وشكلها وقيمها واحتياجاتها الخاصة بواسطة مشروعها القرية العالمية، وقد فعلت بقدرة الرأسمالية[2]، وسَطْوَة عمالقة شركات التكنلوجيا ووسائلها للتواصل الاجتماعي، بالتأثير على عالم ما قبل الحداثة، إلا أنها لم تتمكَّن تمامًا من طَمْس ذاكرة الأفراد الدينية، وحماسهم لهذه الذاكرة كما فعلت في مجتمعاتهم؛ فبقيت استعمالات الذاكرة، وصوت الضمير، والنفس اللوَّامة، تَغْلِب تارة وتُغلَب في أخرى، بمقتضى المعطيات وشكيمة كل فرد النفسية.

---

(1) إن أحوال الدنيا متشابهة، تقرأ التاريخ فتراه يعيد نفسه، وكأنك تعيش ذلك الزمان؛ فتستشرف المستقبل والوقائع قبل وقوعها.

(2) تهدف الرأسمالية إلى إنماء رأس مال المساهمين، وزيادة الاستهلاك والسِّلع بأي طريقة وثمن، ولو كان على حساب نهاية وجودنا.

إنه نعم، على مدى خمس قرون متتالية؛ لقد انتصرت هذه القيامة على المجتمعات -لا الأفراد بالضرورة-، وأعادت صياغة العالم بتصدير ثورتها بفضل ما سبق ذكره، إضافةً إلى العقلانية والغنى المعرفي والتقدُّم العلمي الهائل، واكتشافها لقوانين الطبيعة وتسخيرها لصالح الإنسان، ولكنها ولأنها تلعب النَّرد مع الكون؛ أضحى العالم من ورائها يسوده الفزع والكرب.. على وجلٍ مستمر.

إنك ترى نموذجها المعرفي والعلمي تحوَّل إلى غلوٍ في المناداة بمطالب غريبة، حتى صار عارًا وعبئًا عليها، ويتوقَّع المراقبون لا بنهاية حضارتها فحسب، بل يوشك أن ينتهي كوكبنا الأزرق الجميل معها بما يحتويه من حَجَرٍ ومدر[1].. في عالم الحقائق عندهم هو تَوجُّس مستحق؛ أسلحة نووية واختلال مناخي[2] وانقراض أنواع وانتشار أوبئة، وأما عند المؤمنين فالحقائق غير الحقائق عندهم؛ فالأرض كلها كُرَة بيد سيِّدها وإمامها، لا تسيخ وهو فيها، ولا ينتهي عمرها إلا بعد هلاكه، وذلك قبل أن يملأها قسطًا وعدلًا كما مُلِئَت ظلمًا وجورًا.

ثم تعال وادخل عالمهم، لتراهم عيانًا وهم يعيشون الانحدار؛ لا يشربون الحليب لأن إنتاج الألبان قاسية على المواشي، وإذا صرفوا النظر عن مسألة القسوة، فهي من جانب آخر ليست مُصَمَّمة لجسم الإنسان، وأما البَيْض فهو مصدر غذاء الكتاكيت التي ستنمو بداخله وليست للإنسان، وإن سألت ماذا نأكل إذًا؟ أجابوك: ببساطة، أي شيء ليس حيوانًا ولا يأتي من حيوان،

---

(1) يمكن اعتبار مشروع الحداثة غير المسبوق بأنه المقياس النهائي للإنسان، ولقد نَظَر بعض المفكِّرين إلى هذا المشروع من زاوية أخرى، حين اعتبروه أنه نهاية التاريخ على نحو المدح والإعجاب! راجع «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» لفوكوياما.

(2) جرَّب الإنسان فكرة حظر التدخُّل بإنشاء المحميات الطبيعية، واستوعب بعدها كيف أن الطبيعة قادرة على معالجة نفسها بنفسها لو تُرِك أمرها إليها.

وإن نشدْتَ حُجَّتهم يُجيبوك: الحيوانات لم تُصْنَع للإنسان، والسُّود لم يُخلَقوا للبيض، والنساء لم يُخلَقن للرجال؛ هذا الغباء نتاج الحداثة، ومعتنقو هذه العقيدة من الأغبياء يُسَمَّون بالخضريين[1].

وأنت في ماخورهم، ترى هذا القرف وتسمع هذا الهُراء؛ اَرْجِع بصرك كرَّتين تُبْصِر جِنسًا مُخْفِقًا عاجزًا عن الإنتاج والتوالد، يفشل الذكر في أن يقوم بدوره كرجل والأنثى كامرأة، يُزاحِم الخُنْثوي حَمَّامات النساء، والدَّايْك (Dyke) تصطف في طابور مرافق الرجال.. هويات جندرية لا تنتهي، وأزمة مراحيض ومرافق، أَيٌّ لِأَيْ؟!

قنَّنت هذا الشذوذ حكومات العَلْمَنة، وشاركت فخرهم بهذه الانتكاسة شهرًا، وصانته من النقد والثَّلْب؛ فأنا تَمييزي عندهم ومُجرم كراهية!

أما الأمومة والأسرة، آه على آه.. نَسَويات يَطْمَحن إلى المساواة المطلقة بالرجال، يُرِدن الكَؤُود ويرغبْنَ بالمُضْنِ وشَصَب العيش[2]!

أما البروليتاريا، فيومهم بات قريبًا؛ شواغر للحديد، هي أقل منهم كلفة وأسرع منهم إنجازًا وأكثر منهم إنتاجًا، فما لأصحاب المال وأرباب العمل وصُداع كادحين وحقوق عاملين وإجازات موظفين؟

---

(1) الكلام عمَّن يعتنقها عقيدةً، وليس الكلام عمَّن يتخذها أسلوب حياة لأسباب صحية أو وجيهةٍ يراها.

(2) بدون نقاش، المرأة كما الرجل إنسانيًا؛ فكما يأكل الرجل تأكل المرأة، وكما تُحِب يُحِب الرجل، وإنما أصل التفاوت بينهما في الأدوار؛ بِحُكمٍ بيولوجي.

نشوة الخُيلاء، فلم تبلغ حضارة ما بلغته من قوة تدمير[1]، ولم ترقَ غيرها إلى ما ارتقته من ابتكار أساليب لإخضاع الأرض ومن عليها وما فيها.

كما أسلفت، توجُّه لتنميط الحياة؛ أي حضارة وثنية واحدة، ونظام عقائدي عالمي موحَّد مظلَّته الأمم المتحدة.

وبين هذا وذاك، قوم منا كُركَّاب الصَّعْبَة، وُقِرت آذانهم فلم تسمع الواعية؛ وكيف يُراعي النَّبأة مَن أصمَّته الصيحة؟ جمهورية تعيش تخبُّطًا ما بين الطريقة الفرنسية والطراز البريطاني في نظامها، تُحْسَب على التشيُّع وتلبس لباسه، عفَّرت خديها لهذا الدجل؛ تريد عصرنة الحوزة وتحديثها، وتعطيل المرجعية والقضاء على استقلاليتها، ومحو الشعائر.

***

(1) أمثلة لأبرز المشروعات الخطيرة والتوجُّهات التي خلقتها الحداثة: الخضرية، الجندرية، النسوية، الذكاء الاصطناعي، الواقع الافتراضي، العملات الوهمية (الإلكترونية)، الفردية، الإجهاض، انتهاك الخصوصية الرقمية، أزمة المناخ، الحركة الطوعية لانقراض العنصر البشري، والهندسة الوراثية.

الشريعـــة ليســـت خيـــارًا

مِثلنا نحن المتديِّنون -كجماعات-، المُقَلِّدون للأموات والمتعلِّقون بالتراث والمتورِّطون بالذاكرة، في اللحظة التي نُعيَّر بها من قبل الليبْرَل تراهم يمجِّدون أشخاصًا آخرين؛ مثل الخضريين والشواذ والنسويين -كجماعات-. لا يُثير الانتماء إلى الثاني جدلًا عندهم، ولكن الانضمام إلى الأول يفعل؛ لأنه بحسب تصوُّرهم بأن الانتماء[1] يجب أن يكون أُمميًا، يتعدَّى الحدود القومية والدينية والإثنية، لئلا يؤكِّد حضور الجماعة أو يُعمِّق من مركزيتها على حساب الفرد، وذلك تأصيلًا لحقوق الأفراد بدلًا من حقوق الجماعات، ولتكون الحقوق السياسية والمدنية متساوية للأفراد كأولوية لا الجماعات.

مُبرِّرات هذا النفور عندهم هو خوفهم من استحضار الذاكرة، وأن تتحول الالتزامات الخاصة بالجماعات الدينية -على نحوٍ خاص- إلى فروض وقوانين عامة، مع أن الجماعات غير الدينية لو حظيت بالنفوذ والسلطان لفرضت التزاماتها الخاصة أيضًا؛ ما يؤكِّد أن نفور الليبْرَل هو حساسية من الدين فحسب، وليس غير الدين ما يُثير حفيظتها، حتى وإن عَمَدَت تلك الجماعات غير

(1) ينتمي الإنسان إلى جماعةٍ ما ليظفر بامتيازاتٍ توفِّرها الجماعة له؛ كالاهتمام والأمان والحفاوة، ويُقابلها القيام بالتزاماتها من قبل المُنتَمي وشعوره المستمر بالمديونية.

الدينية إلى السعي الحثيث أو اللجوء إلى الدولة لتحويل اهتماماتها الخاصة إلى واجبات على الجميع، ما يعني أن انتخاب ذاكرة رسمية للناس هي وظيفة أي جماعة.

ما يطمع به الليبْرَل، هو إخراج الإنسان من اختزال وجوده كبشر في جماعة وذاكرة واحدة؛ لأنك بذلك يمكن أن تكون خضريًا وعابرًا جنسيًا ونَسَويًا في نفس الوقت، ولكنك إن كنتَ مسلمًا فإنك لن تستطيع أن تكون مسلمًا وخضريًا وعابرًا جنسيًا ونَسَويًا.

في هذا السياق، إنك ترى الشريعة تتحدى أُسُسَ الحداثة؛ كونها تمتلك الإنسان وتحصر ولاءاته، ومن هنا نستطيع أن نحدس أن ما يُراد بها هو تصفيتها، فإن لم -ولن- تستطع فبتمييعها لتكون خَيارًا ضمن خَيارات.. متى اعترض الرَّيب في ديننا حتى صار يُقرَن إلى هذه النظائر؟ هيهات! شريعتنا ليست خَيارًا، ولا خِيَرة من أمرنا أمام حكمها وقضائها[1].

وفي هذا السبيل، تأتي العَلْمَنة لتلعب دورًا على خطوط التماس، ما بين الليبرالية والدين؛ لتُخفِّف من وطأة التنافر بينهما بواسطة أطروحة فصل الدين عن الحياة، فَتَغُض الطرف عن الجماعات الدينية، التي مهما كابدت فإنها لن تستطيع تحويل شيء من التزاماتها الدينية وإيمانها إلى واجبات عامة، حتى وإن حكمت باسم نفسها وتسلَّمت زمام الدولة.. يبدو لي أنها لعبة مصطلحات وتوزيع مهام تحتها، تتعدَّد والغاية واحدة.

لننظر إلى الصورة بزواياها وأبعادها، ولنفهم ما عندنا كما يريد الدين أن نفهمه، من وجهة نظرنا نحن.. لَعَمْري أن الدين أعم وأشمل وأكثر أخلاقية من تلك السَفْسَطة، هو دين ودنيا ودولة، حياة ومَعاد.

***

(1) قال الله تعالى في سورة «الأحزاب»: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا».

نحـــن الأعلـــون

قَلَقُ المجاراة وهاجس التأخُّر، خشية أن تنتزع الحضارة الغربية منا الاعتبار، ألا تستحون من أنفسكم وأنتم الأعْلَون والأعلى[1]؟ الأعلون في كل شيء، والأعلى في أيِّ غَمْرةٍ تخوضونها؛ فَلِما تَسْتَعذبون هوانًا، وتَرْضَون انقيادًا، وتَقْبَلون آصارًا وأغلالًا؟

لا مندوحة عن المنهجية الاستعلائية، هي كل ما تنقصنا، أن نؤمن بأننا الأقوى والأكثر ثراءً بما نملكه من تراث حضاري متين؛ ظهيره الله خالقنا، وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة[2]، فلسنا في عَوَز، ولدينا كل ما يُمكِّننَا من الهيمنة على هذا العالم وإعادة صياغته.

---

(1) قال الله تعالى في سورة «آل عمران»: «وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ»، وقال في سورة «طه»: «فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ * قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ الْأَعْلَىٰ * وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ».

(2) قال الله تعالى في سورة «التحريم»: «...وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ»، وقال في سورة «الروم»: «...وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ».

رُويدًا لا يُحبطنَّكم الشيطان، ومَهلًا لا يَغُرنَّكُم بغير ما أقول؛ فلست طوباويًا، ولست هنا في مقام أن أكون هِرْتزل في استنهاضكم -وإن أعجبني-، ولا أَدْلوف في بعث الحماسة فيكم، ولا لينين في إشعال روح الثورة فيكم.

دعوني أُفصِح عن تلك الدعوات؛ إنها ليست دعوة سياسية، ولا سعي إلى سلطة وحكومة أو تأسيس دولة جديدة، بنظرية أخترعها ورأي يُجدِّد الجدليات، بل دعوة إلى نفير وصفير، جهاد لإسقاط الحضارة الممسوخة، دحضها وسحقها ودكِّها، يصاحبه صفير يدعو سيِّد الأرض وإمام الكون لقيادتنا[1]؛ هو المصلح على الإطلاق، فلا نُزاحمه عمله، وهو المُنْقِذ على الإطلاق، فلا نلبس لباسه، بل نُناديه وننتهي؛ فلا مجال لأحكام اجتهادية نترقَّب نتائجها، فنرجع تارةً أُخرى لِسَلْبِها رداء الشرعية وإبدالها بأختها وهكذا.. إن أردنا الخَلاص أتحدث، وإن أردنا لحضارة السماء أن تتسيَّد.

***

(1) أي المهدي الموعود، الإمام محمد بن الإمام الحسن العسكري، ابن الإمام علي النقي، ابن الإمام محمد التقي، ابن الإمام علي الرضا، ابن الإمام موسى الكاظم، ابن الإمام جعفر الصادق، ابن الإمام محمد الباقر، ابن الإمام علي زين العابدين، ابن الإمام الحسين الشهيد، ابن الإمام علي أمير المؤمنين.

الاقتنـــاع بالواقـــع.. إنهـــا دولـــة مستحيلـــة

في خضم السجال المُحْتَدِم حول جدلية القيام والقعود[1]، أراني من أنصار القائلين بإقامة دولة الشريعة وحكومة الإسلام؛ أي أني أميل إلى القيام في عصر غياب صاحب هذا الأمر، وإذا كان

(1) مذهبان فقهيان؛ أحدهما يذهب إلى جواز القيام لإقامة الدولة الإسلامية، والآخر يذهب إلى حرمته.
برهان قسم من القائلين بالجواز هو الأسوة الحسنة في رسول الله؛ الذي أرسل السفراء، وأسَّس بيت المال، وجمع الضرائب، وكوَّن جيشًا، وعقد الاتفاقيات، وأَبْرَم المفاوضات. وقسم استند على أدلة شرعية، بعدما توفَّرت لديه نصوص دلَّت على ماهية صلاحيات الحاكم، وضرورة وجود أمير، وحرمة التحاكم إلى غير المؤمن للقضاء بين المتخاصمين. وقسم آخر اعتمدوا على العقل الذي يدل على وجوب نظم الأمر.
وأما مُبرِّرات القائلين بالحرمة، فهي تعذُّر الإصلاح بعد مقتل الإمام الحسين، وأن إقامة الدولة الإسلامية سيزيد من مكروه الشيعة، كما أن أئمة المسلمين (أهل البيت) لم يُبيِّنوا بوضوح شكل الحكم وآليته، بل لم يُتوقَّع منهم تبيانه، وإن فعلوا فلم يُتوقَّع من رواة أحاديثهم روايته؛ لأن ذلك سَيُعرِّضهم للمخاطر. وللسيد محمد سعيد الحكيم كلامًا قيِّمًا في هذا الشأن، تجده في كتابه «فاجعة الطف»، يشرح ويفصل، ومن ذلك أن الأئمة لم يستجيبوا لأصحابهم عندما حاولوا حملهم على القيام والثورة؛ حفاظًا على وجود الشيعة وتكثيرهم، وأقنعوهم بتعذُّر تعديل الاعوجاج والانحراف الذي حصل، ونصحوهم بالهُدنة والابتعاد عن مظان الاحتكاك، وأن يلزموا بيوتهم ويكونوا حِلْسًا من أحلاسه؛ حقنًا لدمائهم والتزامًا بالتقية، وليتسنَّى لهم نقل الحق إلى أهله، ولئلا تنهدر طاقاتهم

هذا الكلام يُؤكِّد أمرًا ويُثبِت رأيًا، فهو ترجمة القعود على أنه استكانة وتفسيره بأنه حيلة الهارب من المسؤولية[1].

ولقد أمضيت عُمُرًا بين التنظير والعمل سعيًا لتحقيق هذا الحلم، رفعًا للبؤس الذي يُخيِّم على نفوس الشيعة وهِمم الرافضة، بل كنت أرى أن لا مَنَاص من إقامتها رُغم تَذبْذُب صياغة الحكم وأسلوب القضاء ونظرية الاقتصاد.

أتيت بصياغة هجينة، تجمع ولاية الفقيه بشورى الفقهاء في آن، لتكون مذهبًا وطريقة للسلطة، أَعْقَبْتُها بابتداع صياغة فريدة، الجامع بينهما أمر؛ أن يكون للفقهاء أدوار استشارية وقضائية غير وظيفية ولا قُطْرِيَّة ولا تنفيذية في إدارة شؤون الرعايا، رئيسها الفقيه المستبد العادل[2]، وأن تكون دولة اجتهاد تحكم لله ولا تحكم باسمه[3].

في محاولات لا تعود إلا بالضرر عليهم، ذلك كله مع أن يضعوا بعين الاعتبار عدم شرعية السلطة؛ فحرَّموا عليهم التعاون معها وبَنوا حاجزًا نفسيًا بينهم وبينها.

يتفق المذهبان على أن نظام الحكم في الإسلام لم يُبيَّن، والموجود ما هو إلا إسقاطات اجتهادية مُبْتَنية على تلميحات، ويلتقي المذهبان في حالة لم تكن للإسلام دولة بالقول بسقوط أحكام صلاة الجمعة والحدود ويُقال الخُمْس، كما يُجاز أخذ أموال الحكومات باعتبارها مجهولة المالك.

(1) هذه ليست قراءة تُصنِّف الأئمة الذين لم يُشهِروا سيوفهم قاعدين؛ فهم أئمة قاموا أو قعدوا، ولكنها قراءة تُصنِّف من يعتقد بتعطيل شريعة الإسلام، ويرفض القيام لإقامتها، ويؤجِّل العمل لإحياء ما اندرس من معالِمها، إلى زمن ظهور صاحبنا، بأنهم سلبيُّون؛ فالمُسْتظهَر عندنا أن أمر السعي لإقامة الشريعة لا يتعلَّق بظهوره، وأحكامها لا تتوقَّف على حضوره، فله تكليفه ولنا تكليفنا.

(2) الاستبداد إذا لم يكن مطلقًا، وقُرِن بالعدل، وخضع لقوانين الشريعة الغرَّاء لا يكون طُغيانًا. يقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي: «إنما العاجز من لا يستبد».

(3) روى الشيخ محمد بن يعقوب الكليني في «الكافي»، بسنده عن مسعدة بن صدقة، عن الإمام جعفر الصادق، قوله: «وإذا حاصرتم أهل حصن، فإن آذنوك على أن تنزلهم على ذمة الله وذمة رسوله فلا تنزلهم، ولكن أنزلهم على

لم تزل مسألة الدولة تُلازمني منذ الصغر، ومن شِدَّة الشغف، كانت لي تأمُّلات في كتاب «**الدولــة اليهوديــة**»، تلتها تقرير السلسلة البحثية التي قَدَّمَها الشيخ ياسر الحبيب المُعَنْوَنة بـ «**دولـة الأكـارم**» والتعليق عليها، كونه هو الثاني مكترث لأمر إقامة الدولة في عصر الغيبة، وله آمال وتطلعات ووجهات نظر، يراها قابلة للتحقق، وقتما تتوحَّد الكلمة وتتوجَّه إلى الأمم المتحدة لإجراء استفتاء حق تقرير المصير، ويضرب بإسرائيل مثالًا حينما وحَّدوا كلمتهم وطلبوا من الإمبراطورية البريطانية التي كانت مهيمنة آنذاك وطنًا قوميًا يجمع شتاتهم[1].

ذمكم وذمم آبائكم وإخوانكم؛ فإنكم إن تخفروا ذمكم وذمم آبائكم وإخوانكم كان أيسر عليكم يوم القيامة من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله».

(1) ويقول: «ونُسْقِط هذا على واقعنا المعاصر؛ أمريكا هي الأقوى، وهذه المعادلة مفروضة علينا، فهي التي تحكم العالم شئنا أم أبينا، ولا نخالف أن الحكومة الأمريكية حكومة كافرة وطاغية، وأن كثيرًا من مآسينا بسببها، ولكن الكلام في أيهما أصح، المناطحة أم المداراة؟ المعادلة مفروضة علينا، وليس لنا قِبَل بهؤلاء، ولا تكافؤ في القوى، وأمريكا لن تعطي ضوءً أخضرًا لشيعة البحرين لأن يحكموا إلا أن يُداروها؛ فالقضية واضحة، فلا داعي للثورات وسفك الدماء بلا نتيجة». راجع «دولة الأكارم».

ويقول استدلالًا: «...بعضًا من دول الأنبياء تأسَّست على قاعدة الميسور لا يُتْرك بالمعسور؛ كدولة يوسف...بعض دول الأنبياء كانت على تلك القاعدة، أي بمعنى أنها لم تكن على كل الأصول، ولم تكن بحذافيرها دولًا دينية متديِّنة بما للكلمة من معنى».

والحقُّ أن أنبياء الله لم يسعوا إلى تأسيس حكومة، ولم يُعرَف عنهم بناء حضارة، بل كانوا يعتاشون على الحضارات، وقد شارك نزْر يسير منهم في إدارة محدودة لدول تلك الحضارات وفقًا لظروف المعطيات السياسية التي كانوا فيها، والمصلحة العامة وما تقتضيه، وإن قيل سُليمان، قلنا كان مبسوط اليد على مُلكٍ استثنائي، فلا انطباق للقاعدة. فقاعدة الميسور لا وجه لها بأي حال من الأحوال إذا كان يُراد للشريعة دولة، إلا للمتدينين كأفراد استثنائيين، في حال توفَّرت فُسَحة أو دفعتهم الضرورة على إكراه وإجبار؛ كسلمان الذي وُلِّي على المدائن تحت حكم عمر بن الخطاب، وعبد الله النجاشي الذي وُلِّي على الأهواز تحت حكم بني العباس، والإمام علي الرضا

ولا غَرْو أن يكون الإمام الخميني هو الآخر مُلهمًا شديد الإلهام لي، وإن كنت أكتم ذلك في فترة انتمائي إلى التيار الشيرازي، ولا يعني ذلك أني أبديت تناقضًا أو كتمت نفاقًا في بعض انتقاداتي له؛ فذلك شيء آخر لا أزال أقول بإجماله.

وفي الكويت، كانت لي مقالات تحريضية نُشِرَت في المجلة الشهرية التي كنت أُشْرِف على تحريرها[1]، حَسِبت أن رواج الفكرة يعتمد على الشباب المُغامِر المتحمِّس[2]، الذين يرون حالة السكون في قاداتهم فيُقارنوها بالغد المشرق الذي أُمنِّيهم بتحقيقه.

فهمت أنها خُطَّة ركيكة إذا ما حاول فرد واحد تحقيقها، وفي غاية القوة والمتانة إذا ما اجتمعت الشيعة على نيلها، حينها سننال خطتنا كلها أو شيء منها[3]؛ فكنت أؤمن بالتنظير والأبوة الروحية للثورة، أكتب وأنظِّر، فلعلَّ جيلًا لا أدركه يكون سببًا لتحقيق الفكرة.

الذي وُلِّي وليًا لعهد المأمون.. حكومات مُسْتَصحبة، وليست دول أكارم، لا تُغيِّر ولاية الخواص عليها أمر سقوط شرعيتها وحرمة عمل العموم بها، وأما سرورهم بالولاية؛ فعسى أن يُغيث بهم ملهوفًا خائفًا من آل محمد، فيُعِزِّون ذليلهم، ويُكْسون عاريهم، ويُقَوُّن ضعيفهم، ويُطفئون نار المخالفين عنهم.

(1) وهي المجلة التي كانت تصدرها هيئة اليد العليا سرًا في الكويت، وتحمل عنوانًا بريديًا لبنانيًا مُفَبْرَكًا؛ كمخرج قانوني في حال وقعت السلطات الكويتية على نسخ منها.

(2) لقول الإمام جعفر الصادق، الذي رواه الشيخ محمد بن يعقوب الكليني في «الكافي»، بسنده عن إسماعيل بن عبد الخالق: «عليك بالأحداث؛ فإنهم أسرع إلى كل خير».

(3) سمعت خبرًا يُنْسَب إلى الإمام علي بن أبي طالب، مفاده: «ما رام امرؤ شيئًا؛ إلا ناله أو ما دونه».

وبعد الهِجرة واللجوء السياسي؛ أخذت بتأسيس مؤسسة إعلامية سَمَّيتُها هَجَر، وهي عاصمة البحرين الكبرى، الإقليم الشيعي قديمًا[1]، أَمَلًا في إعادة مجدها.. خليجي يطمح بوطن قومي خاص لشيعة الخليج جميعًا، وينوي النهوض بهم.

كل مراقب يرى بوضوح ما يجري على شيعة الخليج من نكايةٍ وظلمٍ واضطهاد ما إن يكونوا عددًا ملحوظًا؛ أقلية محرومة من المناصب الهامة ومنبوذة من الوظائف الأمنية، بيد أنهم كلما حاولوا بصدقٍ أن يكونوا وطنيين مع الحفاظ على معتقداتهم، تنظر الأغلبية إليهم على أنهم غُرَباء، والأكثرية هي من تُحدِّد غالبًا من هم الغرباء.. قهر أَلِفْناه نحن الشيعة على مَرِّ الزمان، تمادى غَيَّه وكَبُر بَطْشُه وما استطاع أن يقضي علينا.

لم تكن رسائلنا الثورية مُرَكَّزة على الشيعة الذين يعيشون رَغَد العيش، فرفضهم للثورة أمر متوقَّع ومعلوم سَلَفًا؛ فكان التركيز على شيعة الأحساء والقطيف والبحرين، وأما آكلي المچابيس[2] لا يُعَوَّل عليهم بأمر كهذا لا يُطيقونه.

إلى أن جاءتني البَلْوة؛ أُفْتُتِنْت بِبِدَع الحضارة الغربية، وصرت أدعو إلى العلمانية الجزئية، وبحجم ما كانت بلاءً كانت رحمةً وخيرًا.. اكتشفت عدوًا، ورأيت فسادًا وانحرافًا بأُمِّ عيني، وأيقنت بأمر واحد، ينبع من تجربة حقيقية ورؤية واضحة.

خرجت من الزَوْبَعَة مُتعافيًا، نظرت وتدبَّرت، وعَتبت على نفسي ما كنت أطرح.. استجداء الأمم المتحدة واستعطاف الضمير العالمي ومناشدة النظام الدولي، الله أكبر!

---

(1) حاضرة شيعية، وتشمل: البحرين الحالية، وساحل الخليج، من الكويت شمالًا حتى عُمان جنوبًا، مرورًا بالقطيف والأحساء.

(2) المَچْبوس أو المَكْبوس: وجبة طعام، تشتهر دولة الكويت بها.

وَرْطَةٌ وجد العالم أجمع نفسه فيها، ولم تكن باختياره، اسمها الحداثة، استسلم واقْتِيدَ لها كما يُقاد الجمل المَخْشوش، وقَبلَها المسلمون واعتبروها أمرًا مفروغًا منه.

كان كل شيء على ما يُرام، وكان يمكن للشريعة أن تُمكَّن وتتفاعل مع ما هو سائد لتنظيم شؤون الدولة، حتى مطلع القرن التاسع عشر، وعلى يد الاستعمار الأوربي؛ تفكَّكت النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلم تعد الشريعة قادرة على بسط نفوذها مع هذا التحوُّل العالمي، وانحصار القوة بيد ما يُسمى بالنظام الدولي[1]، وقيادته للنظم كلها بما فيها من قوانين وأجهزة.. أُفْرِغَت الشريعة من مضمونها السياسي، وانعدم التوافق بينها وبين النظام الدولي، وأقصى ما استطاعت الحفاظ عليه في ظل هذا النظام، هو شيء من تشريعات الأحوال الشخصية وإدارة الأوقاف وغيرها من هوامش الأمور.

ولك أن تنظر إلى تعريفات الدولة الحديثة لتعرف أين تكمن المشكلة، وحجم التناقض الداخلي بينها وبين الدولة الإسلامية، ومن هناك سَتَتَيَقَّن من أمر واحد؛ وهو استحالة قيام الدولة الإسلامية وهي ترزح تحت وطأة تلك التي تسلبها خصوصياتها الأخلاقية والتاريخية[2]، وإن استطاعت بحال من الأحوال الإفلات من قبضتها، فإنها من جهةٍ أخرى لن يُسمَح لها بالازدهار، وستُجْهَض آجلًا.

---

(1) أخضعت قوى الاستعمار العالم، وأخذت تُشرعِن التفاهم معها باسم النظام الدولي، وهي من وضعت معادلات العلاقات الدولية؛ ما يجعل من الدول الخاضعة دولًا وظيفية تعمل لصالح سياسة الاستعمار شاءت أم أبت، عَلِمت أم لم تعلم. وبين الفَيْنَة والأخرى، يخرج النظام الدولي هذا بشعارات كاذبة لإعادة ضبط النظام، فيَجُر دول العالم إلى توقيع اتفاقيات والالتزام بها؛ كاتفاق باريس للمناخ، والصك الدولي للوقاية من الجوائح والتأهُّب والاستجابة لها، وهو صك لتقنين الممارسة الفاشية والتضليل الممنهج، من قِبَل النظم السياسية بأمرٍ من الصحة العالمية، بذريعة الوقاية من الأوبئة والجوائح كما فعلت في أزمة كورونا (منذ عام 2020م).

(2) وظيفة الدولة الإسلامية هي إعلاء القيم الإسلامية؛ فإن عجزت الدولة عن ذلك لم تعد إسلامية.

تحرَّك إسلامَويَّون لِحَبْكِ تعريفٍ لدولةٍ إسلاميةٍ حديثة[1]، إلا أن التناقض الجوهري بين الدولة الإسلامية والدولة الحديثة يهزم أي تعريفات مُوَلَّدة؛ بحكم طبيعتها أولًا، ولغياب انسجام البُنى الدستورية للنظام السياسي للدولتين ثانيًا، ولاعتبارات السيادة والمِلْكيَّة ثالثًا[2]، وللمناعة الأخلاقية رابعًا[3]، ولأَجْنَبيَّة مفهوم المواطنة والوطنية والوطن عند الإسلامي خامسًا[4].

(1) تتكوَّن الدولة الحديثة من عناصر ثلاثة: إقليم وشعب وسلطة، وإذا كانت الدولة ديمقراطية فإنها تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات؛ فسلطة تُشرِّع، وسلطة تُنفِّذ ما شُرِّع، وسلطة تُفسِّر ما شُرِّع وطُبِّق. وهذه العناصر والتقسيمات بِرُمَّتها تتعارض مع تكوينات الدولة الإسلامية وإرادتها السيادية.

(2) لا فصل بين السلطات في الحكم الإسلامي. إن الله مصدر السلطات جميعًا، وليست لكيانات وضعية، وكذا الأمر بالنسبة للمِلْكيَّة؛ فإن أملاك البشر الدنيوية هي مليكة مجازية، فالله وحده مالِك المُلْك كله.

(3) إن ثوابت الإسلام الأخلاقية أولوية في كل شأنٍ وأمر، ويأخذ التشريع اعتباره القانوني بعد توافقه معها، يجري القانون على أساسها دومًا وليس العكس.

(4) لا تعترف الشريعة بالدولة كشخصية قانونية اعتبارية؛ فالوطن عندها هو الإسلام وأُمَّتها مجموعة من المؤمنين الذين يتساوون في القيمة، ولا فضل لعربي على عجمي، ولعجمي على عربي، ولا لأبيضٍ على أسود، ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى، وهم أمة الدولة أينما كانوا. وأما حدود الدولة فهي دور الإسلام؛ فأينما تواجد المؤمنون في نطاق تكون أحكام الشريعة فيه نافذة، فهم في حدودها. أما الدولة الحديثة، فلا تعرف إلا حدودها الذاتية المرسومة، ومن فيها وعليها، وتراها وَثَنًا؛ يموت الشعب ليحيا الوطن!

سؤال يطرح نفسه على نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية المُعقَّد وغير العادي، هل من السياسة الإسلامية أن يُشارك الفاسق الإيراني في الاقتراع العمومي المباشر -كالانتخابات الرئاسية-، ولا يحق للفقيه العادل أن يُشارك فيها بُحجَّة أنه لا يملك جنسية إيرانية؟ والله إذًا ليذهبنَّ أمرهم سِفالًا، حتى يرجعوا إلى ما تركوا من تضييع للأصول وتقديم للأراذل وتأخيرٍ للأفاضل، وما يُستَدَل على أُفول الدول واستدبارها إلا بهذه!

راجت الأحزاب الإسلامَوية وذاعت، وأُلبِسَت ثوب الحزبية قَسْرًا، ومَشَت على دروب الأحزاب السياسية العاملة في النظم الديمقراطية؛ فلم تُفلِح، ومَضَت غير مأسوفٍ عليها[1]، وفشل الاحتواء، وانهزم من عامل الإسلام من منظور غيره، فجعله على غرار حزب العمال والمحافظين والجمهوريين، بيته البرلمان وكلمته الأغلبية[2]!

بعد كل ما تقدَّم، إنك ترى مُعْضِلَة معقَّدة، تستحيل معها تسوية الاختلافات على المستوى النظري والعملي بين الدولتين، ولا يعني عدم التزاوج هذا أن في مرتكزات الإسلام وَهن وفي مبانيه مشاكل؛ لأنهما ماهيَّتان مُسْتَقِلَّتان، وحينها سَتُدْرِك صعوبة الصراع النفسي والتحدي الديونطولجي (Deontology) الذي ينازع الشخصية المسلمة، التي تشعر بإلزام أخلاقي لاستعادة حكم الشريعة أو شكلٍ من أشكالها، أمام حضور مُسْتَحكِمٍ للدولة الحديثة.

لقد اختل التوازن؛ فإما أن نقبل الدولة الحديثة أو أن تَقْبَلَنا.. لن نُحْسِن الظن بهؤلاء، ولن نُخدَع بتجريب تطبيق ما لا يمكن تطبيقه، ولن نَنْجَر إلى معارك يستدرجوننا إليها؛ لذا فإننا مضطرون إلى رفضها.

القوة تسبق الحق.. لست أريد إحباطكم ولا التنازل عن حقوقنا المكتسبة؛ ولكن لِنَعتَرِف، نحن مُسْتَعمَرون، ومَيِّتون حضاريًا وروحيًا، ولا نملك قرارًا بأيدينا، ونعيش أزمة هوية كبرى، فليست من الكياسة في شيء أن نُعالِج عِلَلنا معالجة جزئية، نحن بحاجة إلى علاج جذري، نستعيد به هويتنا ورسالتنا؛ هذا إن أردنا للشريعة أن تُصان من المساس، ودرء اللاعبين بها عنها.

---

(1) في 3 يوليو 2013م، فشلت جماعة الإخوان المسلمين في مصر بزعامة محمد مرسي، ونادى الشعب الجيش للتدخل وعزل الرئيس الذي اختاره الشعب بنفسه عبر صناديق الاقتراع.

(2) ماذا لو انتهت المدة الرئاسية لحزب إسلامي حاكم تحت نظامٍ ديمقراطي ما، أو انقلب الجيش أو اُستُدعيت قوة خارجية لاقتلاع الحكم؟ تتعطَّل الحياة الدستورية الإسلامية وتُلْغى القوانين الشرعية!

كما أن «**الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه**»[1]؛ لا يخضع لمرجعية النظام الدولي[2]، ولا ينزل على حكم الشرعية الدولية[3] ومجلس الأمن[4]، ولا يُحَوَّر لتكون دولته وطنية أو أنظمته وظيفية، ولا يَقبَل بحلول قُطْرية[5].

---

(1) أثر نقله الشيخ محمد بن علي الصدوق في «من لا يحضره الفقيه»، من بعض الكتب، وينُسَب إلى النبي.

(2) أشارت روسيا اليوم الإخبارية، بتاريخ 23 ديسمبر 2021م، إلى وجود تقارير تفيد بأن الولايات المتحدة تُهدِّد روسيا بفصلها من النظام المصرفي الدولي ومن استيراد الهواتف الذكية.

وفي إطار الممكن، يسعى حزب العدالة والتنمية في تركيا منذ توليه الحكم عام 2003م إلى تخفيض نسبة الربا تدريجيًا، ومع كل محاولة يشتد ضغط اللوبي الرأسمالي الدولي على تركيا؛ لإضعافها، وليتهاوى سعر صرف الليرة.

وأما الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الدولة الإمامية، ما هي إلا رقم مُلْحَق بالنظام الدولي ومنظومته، أقطابها عرائس وقاداتها دُمى بيديه، لا تدري ولا تريد أن تدري، ولو كان غير الذي أقول حقًا؛ لَرَمَت ولو سهمًا واحدًا لإسقاط هذا النظام أو التخلُّص من تبعيتها إليه على أقل تقدير.. إنك تراها تُسرِف في العِراك والمشاكسة أملًا بموقعٍ أعلى في هذه المنظومة الشيطانية!

(3) انتصرت طالبان، وتحرَّرت أفغانستان (في 31 أغسطس 2021م)، بعد عشرين سنة من الاحتلال الأمريكي، وها هي حكومتها لتصريف الأعمال تناشد المجتمع الدولي الاعتراف بها، وتطالب واشنطن بالإفراج عن احتياطي البنك المركزي الأفغاني المحتجز خارج البلاد.

(4) كيف سَتُغيث دولة الإسلام المنشودة ملهوفًا وتُعين مظلومًا خارج حدودها؟ مئة قانون دولي سيُطبَّق عليها!

(5) أي أن نكون شَظيَّة جغرافية على الخريطة، وقد ناقش الكثير من المفكرين السياسيين موضوع الدول الصغرى وموقعها في النظام الدولي؛ وخلصوا إلى أنها أكثر تأثُّرًا بالتغيرات الدولية، وأنها عادةً ما تكون مُنهَكة بالتزاماتها الخارجية، ما يجعلها على وجلٍ مستمر، كل تفكيرها هو تأمين وجودها، وعادةً لا تملك الدفاع عن نفسها، وأَبْيَن مثال على ذلك ما جرى على الكويت من غزو واحتلال عام 1990م.

ثم إن بعض هذه الدول الصغرى نفسها تُفكِّر مَليًا بالاتحاد الكونفدرالي مع جاراتها نظرًا لما تفرضه التحديات الأمنية والإقليمية. لِنَقُل جدلًا أننا كنا دولة كبرى، راجع العقوبات المفروضة على إيران، 1500 عقوبة تقريبًا؛ تُرفَع وتُفرَض.

واعلَم، أن الدول القُطْرية ما هي إلا دول وظيفية تخدم المشروع الاستعماري؛ فإن لم تكن دولتنا السايكسية[1] قاعدة عسكرية للمستعمِر، فهي شركة كبرى بعنوان دولة لتصدير الثروات إليه..

انسداد الأفق يُنْذِر بأن الدولة الإسلامية دولة مستحيلة، ولا حل لمن يتوق لتنفيذ الشريعة، ويتمنَّى رؤية دولتها حية، إلا بدَك الهيمنة الغربية وإسقاط حضارتها ونسف أُسُس الدولة الحديثة عن بَكْرَة أبيها.

***

(1) إشارة إلى اتفاقية سايكس بيكو السرية على تقسيم المنطقة.

قطـــع الأمـــل بالضميـــر العالـــمي

كمن يُطلِق النار على قدميه مَن يتفاوض مع المحتل يريد للإسلام حُكمًا[1]، وكمن يكون بين فَكَّي كَمَّاشَة مَن يُعوِّل على استثارة الضمير العالمي[2]، يَسْتَنهِضَه ليتعاطف مع قضايانا ويقف بجانبنا مُشْفقًا، ومن يفعل؛ فإنه كفرخٍ طار ووقع في كُوَّة فتلاعبت به الصِّبيان!

إياكم وهاتين؛ فإنهما طِيَرَة من الشيطان، ومن تهاوَن بالدين هان، ألا شاهت وجوه الصعاليك، يريدون الظَفَر بالتسلُّق والاستجداء أذلاء خاسئين، يَحْسَبون أنهم يُحسِنون صُنعًا، وهم ليسوا بأهلٍ أن يُسَد بهم ثَغْر أو يُنفَذ بهم أمر، ألا وإن الإسلام دين المجاهدين، الذين يَرون الله أكبر من كل كبير؛ فيُعجِّل لهم النصر أعزاء لم يطلبوا غيره ويتوسَّلوا بمن دونه.

---

(1) في عام 1956م ، شنَّت إسرائيل عدوانًا على مصر، وفي إطار اتفاق الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، تقرَّر وضع المنطقة تحت إشراف دولي؛ لكن الحركة الإسلامية، رفضت هذا الإشراف ودعت بدلًا من ذلك إلى عودة الإدارة المصرية إلى قطاع غزة. في المقابل، يدعو التيار الشيرازي، إلى تدويل مكة والمدينة، وهي دعوة منحرفة عن الشريعة، وخطوة ضارة تُهدِّد قدسيتها، وكما سيساهم التدويل في تعميق مركزية النظام الدولي أكثر فأكثر.

(2) في إطار الممكن، اجتهد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية (منذ 2012م) في مناشدة الضمير العالمي، والمشاركة في المؤتمرات الدولية، في جنيف وباريس، للتفاهم مع النظام الدولي وتقديم ما يمكن تقديمه، ولم تُفلِح مساعيهم بأخذ السلطة وإسقاط بشار الأسد.

ثم تعال، نتفاوض مع مَن؟ الزُناة واللصوص والعائثون في الأرض فسادًا؟ وأيمن الله، إن الدولة الإسلامية لا تُخيف إلا أولئك! واستنهاض أي ضمير؟ ضمير ميِّت سريريًا!

الحقيقة كما هي، أن محاولاتنا السابقة كلها خاطئة، وساهمت في توسيع رقعة الشطرنج وإطالة اللعبة؛ فلنجتهد بهز الضمير والضمائر، ضميرنا العالمي نحن، لبعث الأمة من جديد.

***

جهـــاد المنطقـــة الرماديـــة

وبعد الذي تقدَّم، يأتي السؤال الأهم: إذا عُدَّ القعود حيلة الهارب من المسؤولية، والقيام لتحقيق دولة الإسلام مستحيل لِغَلَبة الدولة الحديثة واستفحال الحضارة المنكوسة، تُرى ما المخرج ونحن نعتمد في بقائنا على دولٍ تستضيفنا ونعيش عليها؟

للجهاد ضروب أخرى، وإنني أفهم القيام أكبر من كونه مُجَرَّد سياسة ورئاسة؛ فيجوز أن يتخذ أشكالًا أخرى، يُقام به الدين وتُعلى به كلمته ويُدحَض به مخالفيه.

ولنا أن ننطلق من هذه الإشارة إلى فكرة عامة وضابطة كُلِّيَّة، في منطقة رمادية، بين القيام والقعود؛ جهاد فردي انتقالي، خارج عن القوانين الوضعية[1]، لا يَروم حُكمًا، ويقوم على أساس تَكْليفَين: إنهاء الحداثة وإنهاك النظام الدولي أولًا؛ لإيجاد مساحةٍ للدولة الإسلامية الحقَّة لأن تتسيَّد، تليه مناداة صاحب اليد العليا لإنقاذ البشرية وانتشالها من الانحراف والزيغ.

(1) تنتشر في الولايات المتحدة الأمريكية ظاهرة تشكيل ميليشيات مُأَدلَجَة ومسلَّحة لا تخضع للدولة، تعرفهم الحكومة ويعرفونها. في 6 يناير 2021م، اقتحم أنصار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب مبنى الكونجرس، ووقعت مواجهات مسلحة بينهم وبين القوات الأمنية.

هندسة عكسية، وعناصر فردية فاعلة[1]، وأنفاس طويلة، وتَنقُّلات مرنة[2]، لا تعتمد على حروب ومناورات عسكرية تقليدية[1]، شبكات وليست تشكيلات، لا تنتمي إلى دولة، ولا

---

(1) أشادت الأخبار بمن يستعد لظهور صاحب الأمر؛ منها ما رواه محمد النعماني في «الغيبة»، بسنده عن أبي بصير، عن الإمام جعفر الصادق، أنه قال: «ليعدن أحدكم لخروج القائم ولو سهمًا؛ فإن الله تعالى إذا علم ذلك من نيته، رجوت لأن ينسئ في عمره حتى يدركه فيكون من أعوانه وأنصاره». إنك ترى الإشادة بتجهيز أقل ما يمكن تجهيزه في المعركة، سهم واحد، وهو حَث ليكون المؤمن بهيئة عسكرية دائمة، ويُعضِّد ذلك ما رواه الشيخ محمد بن يعقوب الكليني في «الكافي»، بسنده عن ابن طيفور المتطبب، عن الإمام موسى الكاظم، أنه قال: «من ارتبط دابة متوقعًا به أمرنا، ويغيظ به عدونا، وهو منسوب إلينا؛ أَدَرَّ الله رزقه، وشرح صدره، وبَلَّغه أمله، وكان عونًا على حوائجه»، وما رواه الشيخ محمد بن علي الصدوق في «من لا يحضره الفقيه»: «ونصرتي لكم مُعَدَّة، حتى يحيي الله دينه بكم، ويردكم في أيامه، ويظهركم لعدله، ويمكِّنكم في أرضه».

قد يُفهَم من ظاهر الروايات أقوائية الاستعداد الحربي على القيام الفعلي؛ أقول بأن طائفة أخرى من الروايات عَبَّرت صراحة بالقيام وممارسة الحرب الفعلية تمهيدًا لظهور صاحبنا، ومنها ما رواه الشيخ محمد بن يعقوب الكليني في «الكافي»، بسنده عن عبد الله بن القاسم البطل، عن الإمام جعفر الصادق، أنه قال: «قوم يبعثهم الله قبل خروج القائم؛ فلا يدعون وترًا لآل محمد إلا قتلوه».

وأما الانشغال كل الانشغال بلعن أبي بكر وعمر -وإن كان إسقاط احترامهما من ضروب الحرب وموجبات الظهور، ونسفهما مظهر سيتجلَّى لنا عيانًا على يد صاحب الأمر- فكما أعلمتنا الأخبار بأنه عمل العاجز عن الأقوى، وهو الاستعداد الحربي؛ ففي التفسير المنسوب إلى الإمام الحسن العسكري، أن رجلًا سأل الإمام جعفر الصادق: «يا بن رسول الله إني عاجز ببدني عن نصرتكم، ولست أملك إلا البراءة من أعدائكم، واللعن عليهم، فكيف حالي»؟ فأجابه: «من ضعف عن نصرتنا أهل البيت، فلعن في خلواته أعداءنا، بلغ الله صوته جميع الأملاك من الثرى إلى العرش، فكلما لعن هذا الرجل أعداءنا لعنًا ساعدوه فلعنوا من يلعنه، ثم ثنوا، فقالوا: اللهم صل على عبدك هذا، الذي قد بذل ما في وسعه، ولو قدر على أكثر منه لفعل».

(2) سَتُشَكِّل مرونة الأفراد في التنقُّل من مسرحٍ إلى آخر صعوبة في تحديد تلك العناصر وأماكنها من قبل العدو، وستجعل منها هدفًا غير ثابت، كما أن توسيع رقعة الصراع سيُعجِز العدو ويُشَتِته ويستنزفه.. فرِّق نفسك تسد.

ترتدي زيًا رسميًا، وغير قابلة للتصالح، تعتمد على الرصد والتحليل طويل الأمد، وتنفيذ العمليات النوعية على المنظمات الكبرى المملوكة للطُغمَة العالمية[2]، وعلى مظاهر الحداثة البشرية والتقنية، والغرض من هذا التعقيد، هو تشكيل معضلة أمنية وغموض تطبيقي.

قد يُقال هنا، أن مشروعنا أشبه ما يكون بمشروع عفوي، يفتقر إلى الشكل التنظيمي؛ أقول قد يكون كذلك، إذ يُراد له أن يكون حالة جماهيرية عفوية وعامة. وأما غياب الشكل التنظيمي؛ فذلك لدرء صراعات الأجنحة والآراء، وخشية أن يتحوَّل من مُقْتَلعٍ للفساد إلى انعكاس له، أو إلى حزب سياسي وَثَني ندفع ثمنه، ومَغبَّة أن يكون غاية في ذاته، وتوجُّس أن يتأثَّر بالأحداث، ومخافة أن يكون أداةً للعدو يُحرِّكه ويقضي عليه متى شاء بحسب مقتضيات مصالحه السياسية[3]، ثم إن التنظيم ليس إلا شكلًا يتوسط النظرية الثورية وممارسة الثورة.

---

(1) لو غضضنا النظر عن الأسلحة الفتَّاكة التي تمتلكها الدول المهيمنة؛ ستجد جيشًا هزيلًا يمكن هزيمته بسهولة في حرب تقليدية، فلا تتوقَّع من جيش قوامه شواذ ونساء أن يصمدوا أمام حفنة من رجالنا، كما لك أن تأخذ بعين الاعتبار أن شعوب المجتمعات الغربية أخذت بالانكماش وصارت هُلاميَّة؛ نتيجة توقُّفهم عن التكاثر، الأمر الذي أدى إلى كهولة رجالاتهم، أضف إلى ذلك الهجرة غير المسيطر عليها، وهي هجرة أدَّت إلى تغير سكاني ضخم، وفي وقت قصير جعلت أمتهم عُرْضَة للتفكُّك لانعدام المشتركات بينهم.

(2) كعمالقة التكنولوجيا، والمنتدى الاقتصادي العالمي، والأمم المتحدة وما يتفرَّع منها.

(3) يختار رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية زمن تنفيذ عمليات استئصال للتخلُّص من التنظيمات؛ تجد مثلًا، قُبيل انتخابات الرئاسة الأمريكية، واستعدادًا لخوضها لولاية جديدة، تستهدف غارة أمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما زعيم تنظيم القاعدة الشيخ أسامة بن لادن (2011م)، وفي عهد دونالد ترامب، تستهدف غارة زعيم تنظيم الدولة الإسلامية أبي بكر البغدادي (2019م)، وفي رئاسة جو بايدن، تستهدف غارة أيمن الظواهري (2022م)، الخليفة الثاني للقاعدة. إنها الولايات المتحدة الأمريكية، المعروفة بصناعة التنظيمات واستخدامها لتنفيذ أجنداتها ومؤامراتها، ولفرض هيمنتها هنا وهناك، وكمُبرِّر للتدخُّلات العسكرية.

وقبل كل شيء، علينا أن نؤمن بأن عددًا ضئيلًا من المجاهدين المتفانين الذين يُعِدُّون ما استطاعوا من قوة[1]، ويَخوضون الغمرات[2]، ولا يَملُّون ولا يُجبِّنون[3]، ويحملون الظلم على محملٍ شخصي[4]، ويختارون أهدافهم لنيل الهدف الأعلى دائمًا، ويُراعون الكتمان والسرية، خيرًا من عدد كثير من فاتري الهِمَّة، وبعد ذلك، فإن المهمة الأولى المطروحة في هذه المرحلة، هي التسلُّح بالنظرية الثورية وقوانينها وأدبياتها وترويض النفس على المخاطر[5]، فإني لا أجهل المحاذير

(1) قال الله تعالى في سورة «الأنفال»: «وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ»، وقال: «كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ»، وقال: «إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ». لقد استطاعت فئة قليلة من أصحاب رسول الله مواجهة القوى العظمى والانتصار عليها.

(2) روى السيد محمد بن الحسين الرضي في «نهج البلاغة» مُرسلًا، قولًا للإمام علي بن أبي طالب، تحت عنوان: «ومن وصية له لولده الحسن وقد جمع من كل حكمة طرفًا»: «...وخض الغمرات للحق حيث كان...».

(3) عن أبي أيوب بن يحيى الجندل، عن الإمام موسى الكاظم، أنه قال: «...قوم كَزُبَرِ الحديد، لا تزلهم الرياح العواصف، ولا يملون من الحرب، ولا يُجبِّنون، وعلى الله يتوكلون». راجع «بحار الأنوار» للعلامة محمد المجلسي. ويقول عنترة بن شدَّاد:

«وَإِذا الجَبــانُ نَهــاكَ يَـومَ كَريهَـةٍ ** خَوفًا عَلَيكَ مِنَ اِزدِحامِ الجَحفَـلِ
فَاِعــصِ مَقالَتَــهُ وَلا تَخفِــل بِـه ** وَاِقـدِم إِذا حَــقَّ اللِقـا في الأَوَّلِ»

(4) أن يحمل الفرد الظلم على محمل شخصي، يعني أن يستجيب عاطفيًا تجاه الظلم يراه؛ فيستشعرٍ بمسؤولية أخلاقية، وتكليفٍ شرعي برفع هذا الظلم.

(5) وصفت الأخبار سِمات أصحاب صاحبنا الإمام المهدي، منها أنهم: «رجال كأن قلوبهم زُبَر الحديد، لا يشوبها شك في ذات الله، أشد من الحجر، لو حملوا على الجبال لأزالوها، لا يقصدون برايتهم بلدة إلا خرَّبوها». راجع «بحار الأنوار» للعلامة محمد المجلسي. ويُعاهِد المؤمنون صاحبهم كل صباح قائلين: «اخرجني من قبري، مُؤْتَزِرًا

الأمنية التي قد تُصيب العناصر الفاعلة، ولكن عليها أن تتيقَّن بأن «**بقية السيف أنمى عددًا وأكثر ولدًا**»[1].

كقَطَّارة ماء، سَنُحَقِّق أهدافنا قطرة قطرة؛ كيلا يُلاحظوا التغييرات التي نُحدِثها في صفوفهم ومواقعهم ومن حولهم، ولئلا ندع الشكوك تحوم حولنا، وسنتصرَّف وكأنَّنا لا نعرف بعضنا ولا صِلة بيننا، وسنقودهم كما يقودوننا بلطفٍ ورِقَّة، ونجعلهم يعتقدون بأنهم يقودون أنفسهم.

سنكون في صفاتنا وشمائلنا كجنود شرطة الخميس[2]؛ مثل مقداد وعمار وسُلَيْم وسهل وقيس وعثمان وابن نباتة، قوم استشعروا السيادة فكانوا مشروع شهادة لها، تشارطوا على الموت فَشُرِطَت لهم الجنَّة.

ومن الطبيعي أن يكون الإسلام هو المظلة ومنه أصول الأحكام والاستنباط؛ فالإسلام هو شرط وجود هذه الثورة وفعاليتها، وفي النفس الوقت، بِوسْع كل من يُشارِكنا شطرًا من أيديولوجياتنا، كعداء الحداثة والنظام الدولي، أن يعمل معنا، وأن يُجاهد من أجل قضيتنا، وليس العكس.

لنتضامن مع كل فرد أو جهة نعتقد أنها تستطيع خدمة ثورتنا، ولنُحقِّق عبر كل الأساليب والوسائل المشروعة أهدافنا، على أن تكون وفق الضوابط المفصلة في الشريعة الغرَّاء؛ لأن الغاية لا تبرر الوسيلة.

كَفَني، شاهِرًا سيفي، مُجَرِّدًا قَناتي، مُلَبِّيًا دعوة الدَّاعي، في الحاضر وَالْبادي». راجع «المصباح» للشيخ تقي الدين محمد الكفعمي.

(1) مقولة للإمام علي بن أبي طالب، رواها السيد محمد بن الحسين الرضي في «نهج البلاغة» مُرسلًا.

(2) فريق استشهادي، وجهاز عسكري للتدخُّل السريع، وقوة إمبريالية، قوامها ستة آلاف رجل من النُّخْبَة وأهل الكفاءة، أسَّسها الإمام علي بن أبي طالب لمواجهة حركات الشغب وحسم المعارك ضد الناكثين والقاسطين والمارقين، ضمنت قُوَّاتها للإمام الذبح، وشارطته على الموت؛ فضمن لها الفَتْح.

ونحن نُهنِدِس للثورة؛ فلنَعِ نداءها.. إنها دعوة لتحمُّل المسؤولية ومواجهة الضلالة ومقاومة الانحراف، وأن نفزع للمنقذ وصاحب اليد العليا؛ فليس لأحد أن يحصر أُسلوبًا في العمل، أو طريقةً في الجهاد، أو نمطًا في الكفاح، فَيَسْلُب غيره شرف الدفاع عن دينه أو يُقْصيه من موقعه.

ونحن نُهنِدِس للثورة؛ فلنُراعِ فقه الواقع سعةً وامتدادًا.. نحن في مُهِمَّة مُحَدَّدة مؤقتة؛ فليس لأحد أن يفرض قراءاته، أو يُعمِّم تشخيصاته، أو يُوجِب حُجَجَه الشرعية، أو يُرجِّح قناعاته، على غير نفسه، إلا في حدود النصح والإرشاد، وكليَّات الفقه وعمومياته.

أَوَتدري أخشى ما أخشاه؟ ليس من فخاخ النظام الدولي أخشى، بل غدر الداخل، مِمَّن يُحْسَبون علينا ويَفزعون البَليَّة أن تصطلمهم؛ بمليء الفم أُذيعها: إنكم مسلمون، والأمر يخص المسلمون المجاهدون!

***

لا تأملـــوا الفتـــح من غيـــر صاحبـــكم

الساحة مُنهَكة والجموع مُحبَطة، والجياد كبَّت والإقدام أُحْجِم، وبين نُومة ومُضْرِب ومُعتَزل، ولا سيما بعد فشل اللَّصيقة وتَعثُّر الأدعياء وتَلوُّن العملاء.

سنلتزم الجهاد الفردي؛ حتى لا نُبْتَلى بقتل الجياد بعد كبوتها، وكسر السُّوق بعد إقدامها، فينبَري لائم بأنت السبب، وحتى لا نصنع مثل دانتون وروبسبير، نأكل أبناءنا بعد قطع دابر الظَلَمَة وإقامة الأمْتِ والعِوَج، وعند الامتحان يُكرَم المرء أو يُهان.

هذا الجهاد، يُخلِّصنا من الحاجة إلى تنظيم عمودي هرمي وقادة يُديرون العناصر، وسَيُصيِّر ثورتنا إلى ذاتية ومستقلة بالكامل عن مؤسِّسها وعن أي فرد أو كيان.

من هنا، لست دون كيشوت؛ بين ليلةٍ وضحاها، أحسب نفسي في مهمة مقدسة، فأصارع الغيلان وأنطحها في هيجاء خيالية، فما ذَكَرْته من نكسة إنسانية تُسبِّبها الحضارة الغربية لا يعدو كونه حقائق يراها الجميع، وعدوًا حقيقًا نعرفه كلنا، وبصفتنا مخلوقات أخلاقية؛ فإن الواجب الأخلاقي يُحتِّم علينا إزالته، ليس لمصلحة أنفسنا فحسب، بل لمصلحة البشرية أجمع.

لا يُناسِب هذه النكسة إلا الأسلوب الجهادي في التنفيذ، وإن تم؛ فيعني انفراجة ومساحة لا يُعادِلها شيء لظهور صاحبنا.

طغيانهم وتماديهم، هو الوقود وما أيقظ الفكرة من سُباتِها، وقد تكون حياتي قبلها ليست كحياتي بعدها، وإذا لم يكن بُدٌّ من التضحية فَلتَكُن، ولكني أخشى ألا يُحرِّك كلامي ساكنًا فأكون بذلك منتحرًا، وحيطة أن يكون كذلك، كان الخطاب والمُخَطَّط للأفراد وليس للجماهير وعقلية الحشد، احتراس أن أكون من صُنَّاع الإثارة؛ لأن الجماهير تُحرِّكها الإثارات اللحظية، وتُدمِن الشعارات، تُردِّدها وتُكرِّرها وتؤكِّدها، تتجمَّع وتخمد بعد مُدَّة، فتُغذَّى بإثارة أخرى وشعار آخر، فتنقاد مرةً أخرى رُغمًا عنها وهكذا، وأما بناء الأفراد يعني بناء النُّخَب؛ لأنها تُفكِّر وتستنتج وتَنْتَقد وتُطوِّر، لا تستعير مواقفًا فتتحرَّك بناءً عليها كما تلك.

بِنَفَسٍ طويل، سَتُنَفَّذ الفكرة، وسيعود مجدنا على يد مجاهدينا الربَّانيين المصلحين، الذين لا يأملون فتحًا من غير صاحبهم المؤمَّل لإحياء الدولة الشريفة، والذين سيُحَقِّقون حلمنا القديم: العام القادم في مكة!

***

نهايـــة الجـــزء الأول

فكـــرة أنصارهـــا في أرحـــام أمهاتـــهم

بلا مواربة ولا غموض؛ إن الجهاد عِز للإسلام، أقولها عَوْدًا وبَدْوًا، ولا أقول ما أقول غلطًا، من هنا، في المَهْجَر الغربي حيث أنا، وحيث العدو الذي عَيَّنته والغريم الذي شَخَّصْته، وأَيْ مُناوئ هو، وأَيْ عتاد يملك ويطول؟ مُدمِّر على الإطلاق؛ فلا بشر منقطع عن السماء يُدانيه، ولا حشد مهما مُدَّت الأعناق لإدراك كثرة زحفه وزحمة جُنده بقادريه، وكما هذا، فإن الظفر ليس بمعدم الصبور وطويل البال في حربه، وإن امتدت به الساعات وطال الزمن[1]، وإلا نأوي إلى ركنٍ شديد، فتأتي رسل ربنا، أوليس الصبح بقريب[2]؟

في هذا المأزق، ونحن نتجرَّع نتائج الحداثة وبناتها، وفي هذه الورطة، ونحن نعيش تحت سَطْوَة النظام الدولي الذي أَحْكَم قبضته على دول العالم أجمع؛ حقيق إذا قال قائل غير مُتَعْتَع بضرورة بعثة نبي جديد، ولزوم نهوضه على رأس هذه المئة، يتولى رَتْق ما فُتِق من الفِطْرة الجِبِلِّيَّة وسلوك البشرية، فيستنقذها مما أشقت به نفسها.

---

(1) روى السيد محمد بن الحسين الرضي في «نهج البلاغة» مُرسلًا، قولًا للإمام علي بن أبي طالب: «لا يعدم الصبور الظفر وإن طال به الزمان».

(2) قال الله تعالى في سورة «هود»: «قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ».

وعلى تخوم هذا اليأس، إذ الرسالات مكتَملة مُنتهية، والنُّبُوات مقفولة مختومة؛ ينعقد الأمل على بِشارة الأنبياء ووعد الأولياء، صاحب اليد العليا، أمل البشرية ومستقبلها، إمامنا المهدي المنتَظر، المُشتَاق ليكون ظاهرًا لإصلاح ما فسد وخَرِب.. يُدَكْدِك بعودته أجبال الضلالة والانحراف، يُبيد برجعته العُتاة والمَردة، يستأصل بقيامه أهل العِناد والتضليل، يُبيد خُضراءهم، يسير بالقتل، يجيئهم بالذبح، لا يستتيب أحدًا، والسواد المُخْترَم كأنما الطير على رؤوسهم، يضع السيف فيهم ولا يكفه حتى يرضى الله؛ فهو إمام المَلْحَمة، ضحوك قَتَّال، غير مُسرِف ما أمات، وغير مُفرِط ما أباد، ينشر عبير الثأر لا الرحمة، تطيب بذلك نفوس وتنقبض أخرى.. هكذا إلى أن تكون الدنيا كلها دار إسلام، بعدما تحوَّلت كلها إلى دار كفر[1]، ويكون الدين كله لله[2].

أما الآن، كيف السبيل ونحن مُبْتَلون بغيبته الطويلة؛ فالبئر مُعطَّلة، والدِّين يَفْتَتِن المرء في تُفاحة وشجرة، وكَبْش وبقرة وناقة، وفي سَبْتٍ وصيد؟

وأنَّى الطريق، ونحن في معضلة استحالة قيام الدولة الإسلامية لوجوب إخضاعها للنظام الدولي، ويأبى الإسلام ذلك ويرفض؛ لأنه يعلو ولا يُعلى عليه، ولئلا ندور في حلقة مفرغة كما دار تُجَّار الجهاد وسُرَّاق دماء المجاهدين من قبل، بمنطق الديمقراطية وتحكيم الدستور[3]، أو مع مبعوث دولي يُقرِّر لنا حقنا في تقرير مصير وهمي مُفَذْلَك؟

---

(1) لا تقف عند صفحة في القرآن، متدبِّرًا كنتَ أو مسرعًا، إلا ويتجلَّى لك بوضوح لا لَبْس فيه أن له مع الكفر مشكلة أبدية؛ فالإسلام يرى الكفر جريمة وليس رأيًا، ويُعِد الكافر مجرمًا، وعلى هذا الأساس يُميِّز بين المسلم والكافر، وهكذا ينبغي أن تكون نظرتنا، دون اكتراث بما يُقال عنا.

(2) أي أن تكون السلطة الأرضية التي تُنظِّم حياة الإنسان هي السلطة السماوية التي تُنظِّم وجوده وخلقه.

(3) كجهاد جماعة الإخوان المسلمين؛ جهاد الدستور، المحدود بحدود سايكس بيكو، والذي لا يطمح إلى استئصال هذا النظام برُمَّته، بل يعمل على ترقيعه وإصلاحه، ولهذا السبب يستمر الإخوان وتستمر حماس، وتندثر غيرهما من التنظيمات الجهادية الاستئصالية.

وما العمل، والجهاد الجماعي انتحار وهدر للطاقات في محاولات لا تعود إلا بالضرر علينا؛ فلا قِبَل لنا بهؤلاء عسكريًا؟

وماذا عسانا أن نفعل، والمناظرات الكلامية مَضْيَعة للوقت، لا تُجدي ولا تَنفع؟ فَهُم العدو البارع في فتح الجبهات الفكرية، والخصيم المتمرِّس في استنزافك وإشغالك بردع شبهة هذا ودحض إشكال ذاك.. الخضرية، أم النسوية، أم المناخية، أم الشواذ وتفرعاتهم اللانهائية؟ أيٌّ أم أي، قل لي بِربِّك[1]؟

لا طائل من سعي في إصلاح ولا تهذيب؛ لأن الحداثة جزء مما يعيشه العالم اليوم من معضلة، ليس لاستحالة الإصلاح عقليًا ونظريًا، ولكن لأنه يتطلَّب تحديًا قِيَميًا مُضادًا جماعيًا، وهو أمر صعب المنال ونحن تحت إمرة العولمة.

الأمر ليس كما عهدنا؛ فالوضع غير مسبوق، والأفق مسدود، والخَرْق اتسع وبان لكل رائي، والتغييرات أسرع من ملاحقة هذا وتعقُّب ذاك.

هم زائلون لا محالة، بنا أو بغيرنا، سُنَّة الله، ولا محيص عن يوم خُطَّ بالقلم، انظر إلى التاريخ لتفهم؛ لم يَمْحق شيء مُلْك الملوك، وإِمْرة القياصرة، ورئاسة الأباطرة، وسلطان السلاطين، وزعامة الفراعنة، إلا الطمع في منازعة رداء الله، والكِبْر رداءه[2].

---

(1) لقد جهد نبي الله نوح نفسه في دعوة قومه، نصحهم، محاورتهم، مناظرتهم، ومجادلتهم، ولم يُجدي ذلك كله نفعًا معهم. يقول الله تعالى في سورة «نوح»: «قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا * فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلَّا فِرَارًا * وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا * ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا * ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنْتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا».

(2) يعزو مؤلِّف موسوعة «قصة الحضارة»، ويل ديورانت، العوامل الجيولوجية والطقسية وغيرهما، إلى الأسباب التي تؤدِّي إلى انهيار الحضارات، وبناءً على هذه الحقيقة التي أدركها المؤلِّف؛ أعلن صراحة بعد مسيرة طويلة في

لا عاصم من طوفاننا، بشكلٍ جديد وحُلَّة غريبة.. «**نفـير الثُّبـات**»[1]، بدعة حسنة تولَّدت من يقين النفس واستيقانها بصعوبة هذه المرحلة التاريخية المُتْعِبة وغير المسبوقة التي نمرُّ بها، والنظرية هذه، تم إنشاؤها في منطقة الفراغ، التي وَهَبَتْها الشريعة وأجازت منح المُستَنْبَط فيها صفة تشريع ثانوي؛ لاعتبارات الصروف وتبدُّل الظروف وتغيُّر الوقائع، لتكون الشريعة مُتَمكِّنة من استيعاب الصورة واحتواء كل نشاط، ولتصبح دائمًا وأبدًا قادرةً على اجتياز الحقبة وحدود المرحلة.

صحيح أن الضغط يولِّد الانفجار، وليس كل انفجار يُحْمَد عقباه؛ إذ التعقُّل والأمن من وقوع الضَّرر والضِّرار، ومراعاة الظروف والتقية[2]، أمور مهمة لضمان نيل الهدف الاستراتيجي، المتمثِّل بإسقاط جاثوم الحداثة وبناتها وأنظمتها وكسر شوكتها، وقد يكون الصبر وانتظار الفرج أَحْجَى، أو ترقُّب أن يغور غول على آخر، وقطب على ثاني، فَيُنْسَفان معًا البَتَّة، وتنبلج انفراجة ليس يعادلها شيء[3]، أو قد يلزم لنيل ذلك ضربة رجل واحد تجتمع بها الأمة بكل فئاتها؛ يتحقَّق بها الأمل، ويعود للإنسانية صحتها الآفِلة، ويزهق بها كل سجَّان وحارس من عملائهم، ولكن

دراسة تاريخ الحضارات، أن الدرس الأول الذي يُعلِّمناه التاريخ هو التواضع! إنه نعم، التواضع، فمن دونه هلك النمرود، ومُزِّقت صحيفة منصور بن عكرمة؛ ذاك ببعوضة، وهذا بِأَرَضَة!

(1) قال الله تعالى في سورة «النساء»: «يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ فانفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا».

(2) ويُحذِّر الله العاملين بالتقية نفسه، في قوله في سورة «آل عمران»: «...إِلَّآ أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ ٱلْمَصِيرُ».

(3) لقد لعب الإمام جعفر الصادق وأصحابه على صراع القطب الأموي مع القطب العباسي؛ فكانت من ثمرات ذلك انتشار أحاديث الإمام في الآفاق، ومن ذلك عرفنا معالم ديننا بأخبار متصلة منه إلى الساحة النبوية. وأيضًا، لَمَّا كان للعالم المعاصر قطبان يتصارعان، شرقي (الاتحاد السوفيتي) وغربي (الولايات المتحدة الأمريكية)، لعبت على هامش تلك الصراعات دول، وعلى تلك التناقضيات جماعات.

لِنَنْظر لفقه الواقع سعة وامتدادًا، ولِنُسمِّ الأزمة جاهلية ثانية[1]، ولنتعلَّم من ابن عبد الله، كيف حارب الأولى بادئ أمره وبأي شيء انتصر؟ وبأي شيء فاز الحسين وغلب[2]؟

(1) إن جوهر النظام المُهَيْمن اليوم على الأرض، من اعتداء على سلطان الله ومحاولة الاستقلال عنه، لهو أظهر مظاهر الجاهلية التي نعيشها اليوم.

(2) لقد قاتل الإمام الحسين بن علي وهو يعلم أن الغَلَبَة لخصمه، كأبيه الذي قاتل وهو يعلم أن الحق لن يقوم بقتاله، وأن الأمر لأعدائه. روى نعيم بن حماد في «الفتن»، بسنده عن أبي سالم الجيشاني، أنه قال: «سمعت عليًا بالكوفة يقول: إني أُقاتِل على حقٍ ليقوم، ولن يقوم، والأمر لهم. قال: فقلت لأصحابي: ما المَقام ههنا وقد أُخبِرنا أن الأمر ليس لهم؟ فاستأذناه إلى مصر، فأذن لمن شاء منا، وأعطى كل رجلٍ منا ألف درهم، وأقام معه طائفة منا». لقد فشل في هذا الاختبار أصحاب علي، بينما نجح أصحاب ابنه الحسين، فالمشهد يعيد نفسه في غير زمان ومكان، وبغير ردٍ وجواب؛ فكما روى قطب الدين الراوندي في «الخرائج والجرائح»، بسنده عن أبي حمزة الثمالي، عن الإمام علي بن الحسين السجَّاد، قوله: «...كنت مع أبي الليلة التي قتل صبيحتها. فقال لأصحابه: هذا الليل فاتخذوه جملًا، فإن القوم إنما يريدونني، ولو قتلوني لم يلتفتوا إليكم، وأنتم في حِلٍ وسعة. فقالوا: لا والله، لا يكون هذا أبدًا. قال: إنكم تُقْتَلون غدًا كذلك، لا يَفْلِت منكم رجل. قالوا: الحمد الله الذي شرَّفنا بالقتل معك».

إن العقيدة القتالية هذه مُبْتَنية على أن اسْتِبانة سبيل المجرمين، وأن يعرف التالون غِبَّ ما أسَّس الأولون أصل، دون اكتراث للظفر بنصرٍ مادي آني؛ ليتحقَّق فرز ولتكون غربلة، وليتساءل الناس: لما قَتَل هذا هذا؟ ولأي شيء قاتل ذاك أولئك وهو يعلم أن معركته خاسرة؟

وقسم آخر، لا من هذا ولا من ذاك، يُفْقَدون، ولما تبحث عنهم تراهم وقوفًا على التَّل يبكون بكاء الواله الحزين؛ فكما يروي لنا ابن جرير الطبري في «تاريخه»، بسنده عن سعد بن عبيدة، أنه قال: «إن أشياخًا من أهل الكوفة لوقوف على التَّل يبكون ويقولون: اللهم أنزل نصرك. قال قلت: يا أعداء الله، ألا تنزلون فتنصرونه...».

لا معنى للانتقام إذا لم يأخذ نَفْس المظلوم بثأره؛ وعلى هذا الأساس، سينفِّذ الفكرة مجاهدون ربَّانيون، يتمنَّون أن يصيروا في نَظْم الشهداء بسيوف أعدائهم[1]، يَحْمِلون الظلم الواقع على البشرية على محمل شخصي، وقد يكون أولئك في أرحام أمهاتهم وأصلاب آبائهم، سَيرْعَف بهم الزمان قريبًا، وسيقوى بهم الإيمان آجلًا.

إن مهمة الأب الروحي لأي ثورة، مهندسها ومصممها، هو إعطاء تصوُّر عام عن طُرِق إسقاط العدو، بعد تشخصيه بدقَّة لا تقبل معها التباس مع غياب المُنظِّر، إضافة إلى تقديم بديل يحل محل نظرية العدو ويخلفه بعد اندثاره، وكم من نظرية بقت محبوسة في دفاتر وصحف، يموت صاحبها ولم يرها عيانًا؛ هل أدرك ماركس الشيوعية[2]؟ أم عاش هرتزل في الدولة اليهودية[3]؟ وفي نفس الوقت، قد يشهد المُنظِّر الثوري ما نظَّر واقعًا بين يديه؛ كما ولاية الفقيه للإمام الخميني مثلًا[4].

والسؤال، إذا كان على رأس كل مئة سنة يُبْعَث من يُجدِّد للأمة دينها ويعود بها إلى الأصالة؛ فكم ثورة فكرية يحتملها الإنسان مدى حياته ما عَمَّر وعاش؟ وماذا على من اشتكلت عليه الأمور

---

(1) من كلام للإمام علي بن الحسين السجَّاد: «والحمد لله بكل ما حمده به أدنى ملائكته إليه، وأكرم خليقته عليه...حمدًا نَسْعَدُ به في السُّعداء من أوليائه، ونَصيرُ به في نَظْمِ الشُّهداء بسيوف أعدائه، إنه ولي حميد...». راجع «الصحيفة السجادية».

(2) توفي كارل ماركس في عام 1883م، وقامت أول دولة اشتراكية في روسيا عام 1922م. لم ينجح أحد البتَّة بتطبيق الشيوعية بحدودها تامة، لا لشيء سوى صعوبة هذا الخيال الطوباوي؛ فجاءت الاشتراكية كحل انتقالي من الرأسمالية إلى الشيوعية الكاملة.

(3) توفي تيودور هرتزل في عام 1904م، وقامت الدولة اليهودية عام 1948م.

(4) 15 عامًا في المنفى قضاها الإمام الخميني؛ ليعود بعدها منتصرًا على الشاه محمد رضا بهلوي، ومؤسسًا الجمهورية الإسلامية عام 1979م، حتى قيل عن الثورة بأنها الأكبر في العصر الحديث بعد الثورة الفرنسية والثورة البلشفية.

كقِطَع الليل المظلم؛ فضَيَّع السبيل لأهداها، بعد أن تشابهت عليه الأعمال ففقد أزكاها، وصار يعتنق زُخْرفًا، يحسب الأمر تجديدًا ودينيًا[1]، ويخال الفجر صادقًا والحق أنه كذنب السرحان مستطيلًا تعقبه ظلمه؟

---

(1) في معرض ذكر مثال على ذلك والرد عليه نقضًا، أقول: تفاقمت عُقدة التجديد واستفحلت، حتى عَبَثَت يدًا ليست دخيلة بأصول الفقه ومنطقه، وتلاعبت بقواعد تأمُّل آيات القرآن وتدبُّر سوره، تتخذ من شبه الدليل دليلًا، يُشرِّق به صاحبها ويُغرِّب، ومع هذين الأمرين الفشل!

زعم بهبهاني زمانه، وقد فاته كتاب الله وسنة نبيِّه، أن يمكن للفرد منا بلوغ مراتب الاستنباط وسَبْر أغوار الفقاهة دون كُلفَة الاجتهاد ومشقَّة التحصيل؛ بفهم مقاصد الشريعة وملاكات كل تشريع، ولم لا؟ والشريعة كالدساتير، من روحها تُسْتَخرج القوانين وتُقنَّن، فتسري في أحكامها وتتجسَّد؛ فلنا من مثل قوله تعالى: «يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ»، أن نستنبط حكم تلوث البيئة مثلًا، ومن مثل قوله تعالى: «كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ»، إجازة إنشاء واجبات مالية أو تعديل ما هو موجود؛ فنجعل الخُمْس ثُلُثًا لرفع الانسداد الاقتصادي في كل دولة، قيمة تسري في كل مال وغير محصورة في الفيء وحده، وما الضير وما المانع؟ فالأمر لا يعدو كونه قلب واعٍ، ينظر في آيات القرآن ويستلهم منها فتوى.

إن قيل: ضرب قياس هذا! أجاب: بل استنباط الفرع من الأصل. وإن قلت: فروع من علل مظنونة! رد: وهوى النفس كالظن توقع في الخطأ. وإن قلنا: بدعة عجيبة! قال: و«علل الشرائع»؟

ما هي الحكمة؟ وكيف نعرف القيم؟ كيف نُميِّز التوصيف عن الوصف؟ ماذا عن الأحكام التوقيفية التي لا يجوز فيها تعديل نصاب، أو تغيير مقدار، أو زيادة عدد لضيق أو سعة؟ ماذا عن المُطْلَقات التي لا يجوز العمل بها إلا بعد البحث عن مُقيِّداتها واليأس من تحصيل مُخصِّص؟ كل دعوة مُستجابة لقوله تعالى: «ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ»، قيمة نفهمها من هذه الآية، أم عهد وميثاق مهيمنان على الاستجابة: «وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ»؟ ماذا إذا حصل تكاسر بين ملاك وآخر؛ أيهما نقدِّم ولأي علَّة نؤخِّر؟ كيف بنا إذا جازف فلان وغامر علَّان؛ يقول ما فائدة هذا الأمر والطائل من ذاك النهي؟

أُحْجية تباريت أنا وطالب علم في حلِّها، تكمن في مشكلة غامضة مع المعلِّم الأول، لا تدري أهي مع المصطلحات والمُسمَّيات أم مع منهجية الاستدلال وقوانين الاستنتاج؛ إذ بهذه الآلة طارت طائرات وحلَّقت مُسيَّرات؟ فهو

وأما النتائج، فقد تطول نيفًا من الزمان أو ردحًا طويلًا؛ كمن غرس من قبل النَّوى في مَفازةٍ مُقْفِرة، يريد بناء سفينة حيث لا بحر ولا ماء، بأعين الله عمله، والقوم يمرُّون ضاحكين مستهزئين: لقد قعد المجنون غرَّاسًا! كانوا قوم سوء عَمِين، وأما الغرَّاس المضحوك عليه؛ فذريَّته هم الباقين، وسلام عليه في العالمين، وكذلك يُجزى المحسنين[1].

ولنا في قطرات الماء مضربًا للمثل آخر، انظر وتدبَّر، كيف لها إذا ما اجتمعت بعد حين أن تصبح تيارًا وموجًا؛ تَهِدُّ أصلب الصخور وأشد الجبال وأعتاها؟

قد تُطْوى مراحل، والنصر لم يُدركه زيدًا ولم يشهده عمرو، ولا يُراد بعد أداء تكليفنا انتظار نتيجة قطعية، كما أَنَّا وُعِدنا بانتصار الحق لا أشخاصه والمنتصرين له، ولقد مات من مات من أصحاب محمد، ولم يروا تمكين الله لنبيه.

يدَّعي دون بيِّنة بأن الحوزة غُزيت بمنطق أرسطو، وإن ناديت: أسعفني بمنطق يُبرهن صحة ما عندك من منطق. يجيب أحد أنصاره: الأمة لم تستوعب ما طُرِح في الجزء الأول من «المنطق الإسلامي»، وحسبوا ما اُكتشِف فيه من أن اتباع الهوى سببًا يوقع العقل في الغلط لا الظن فحسب، وصايا أخلاقية لا أكثر!

وجانب الأحجية الآخر، تكمن في نظرة دونية ينظرها الرجل إلى الفقه؛ يراه استغراقًا في حيض ونفاس، فينطلق من ذلك إلى البحث عن فقه شمولي يُحقِّق خلود الشريعة وتلاؤمها مع حاجيات كل عصر، مُسْتخدمًا هرطقاته التي ذكرناها، وكأنه يجهل أن كُبريات المسائل إنما تُبْحث في كتابيْ «الطهارة» و«المكاسب»!

ثورة سريالية وفنتازيا فقهية، يريد بهما أن يكون له حضور وتجديد وتأثير، ماسخًا بتجديده الدين بالدين!

(1) روى الشيخ محمد بن يعقوب الكليني في «الكافي»، بسنده عن إسماعيل الجعفي، عن الإمام محمد الباقر، قوله: «إن نوحًا لما غرس النَّوى مرَّ عليه قومه، فجعلوا يضحكون ويسخرون، ويقولون: قد قعد غرَّاسا. حتى إذا طال النخل، وكان جبارًا طوالًا قطعه، ثم نحته، فقالوا: قد قعد نجارًا. ثم ألَّفه فجعله سفينة، فمروا عليه فجعلوا يضحكون ويسخرون، ويقولون: قد قعد ملاحًا في فلاة من الأرض. حتى فرغ منها».

وبعد هذا الاستعراض أقول: إن هذه النظرية هي حصيلة نقاشات فكرية، وبحوث مطوَّلة، وتجربة حقيقية، خضتها في السنوات الأربعة المُنْصَرِمة؛ فانتهيت إلى هذه الخلاصة التي أحسبها مخرجًا من مكر المعسكر الإبليسي وكيده، وإلا فالخطر محدق، والقادم صادم لا يُطاق، وإن تم أصاب من عمي عنه، ولم يُخطئ من أبصر فيه.

إذًا، يُراد لهذا الكتاب والذي سبقه، أن يوضِّحا منهجية انتقالية، ولَمَّا كانت المنهجيات في حاجة أبدية للشرعية، وضعت للقارئ الكريم ما يكفيه مؤونة كل سؤال، منه أو من مستشكِل عليه – إن كان القارئ ممن فضَّله الله بالاقتناع بما ههنا–، جعلت الحُجَج في الحاشية، وهكذا التعليقات والتوضيحات والشواهد والأمثلة، لكل نصٍ في المتن أرى فاقته لدليل وبرهان؛ أفعل ذلك حفاظًا على رونق النَّثر وروعة السَّرد.

***

الحداثــة وبناتهــا.. جامعــة السعــادات[1] أم التعاســات؟

ضِغثٌ على إبَّالةٍ هذه الحداثة، أرهقت الخلائق وأتعبتها، ولقد كان مِن قبلها مَن حسبها الناس بأنها ضربة لازب على المعمورة، ضاربة الأطناب، أشد منها قوة، أثارت الأرض وعمرتها؛ فصارت بعدئذ حصيدًا كأن لم تَغْن بالأمس[2]، وهكذا دواليك، كتاب مزبور.

إن تصوُّر حتمية الحداثة الفكرية منشأه كينونتها التي تنطلق من كونها كونية (مطلقة، شمولية، ولامشروطة)، تتجاوز حدودها الغربية، مؤثِّرة بذلك على المجتمعات في كل مكان، كاسرة بقواها خصوصية كل مجتمعٍ على حدة، تُجْري أحكامها فيه، لا يتوقَّف سريانها على تحوُّلات الزمان وشروط المكان، والإطلاق هذا ناشٍ من قِيَمِها المركزية (العقلنة، الحرية، والتقدُّم)، وهي قيم ليست حكرًا على حاضنتها ومهد انطلاقتها في الغرب، بل مشتركات مُتَشاطَرة؛ تهفو إليها

(1) مصطلح مقتبس من عنوان كتاب «جامع السعادات»، للشيخ محمد النراقي، وفيه جملة من القيم الإسلامية التي تجمع للإنسان السعادات إن لزمها والتزم بها.

(2) قال الله تعالى في سورة «الرُّوم»: «أَوَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُواْ ٱلْأَرْضَ وَعَمَرُوهَآ أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا»، وقال في سورة «يونس»: «حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَاهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ».

الروح، وتجنح إليها النفس، وتجمع عليها الملل والنحل وتدعوان إليها -بطريقتها وإشرافها وضبط منها بكبح وإطلاق-.

وفي الوقت نفسه، فهي نسبية أيضًا في أبعادها الأخرى (الاقتصادية والسياسية)؛ يُقيِّدها الزمان وتُهيمن عليها ظروف وملابسات المكان، فتكون أكثر بطئًا وتعثُّرًا، ولكن الواقع يكشف أن مهما بلغ التعثُّر مبلغًا، فإنها قادرة في نهاية المطاف التأثير على هذين الجانبين في الساحات التقليدية[1]؛ فهي كحصان طروادة، تتنكَّر بهندام يروق للتقليدي فتجتاح مساحاته، وكذلك يتنكَّر التقليدي المُنهَزم بهندامها ليُقبَل في مجتمعه ويُسمَع، بفذلكة مفضوحة وصناعة هجينة تُلْصِق الديمقراطية بالإسلام؛ فيُقال ديمقراطية إسلامية، ودولة إسلامية قومية.

تاهت علينا؛ لقد أمسى المسلمون كخارطي شوك القتاد؛ وأيُّنا يمسك شوك القتاد بيده؟! صراع ديونطولجي، أمام حضور مستحكم للحداثة وبناتها، حيرة ما بعدها حيرة، جعلتنا في عُقدة صعبة.. لسنا نعيش بين الحداثة، بل نعيشها هي[2]، مُنجزاتها وأنظمتها، وصرنا نحاول إقناع أنفسنا قسرًا بقيمها، تصالحنا مع بعضها -كالديمقراطية-، وفي طور التصالح مع البعض الآخر لصعوبة هضم جميع صورها -كالحرية والحقوق-.

المشكلة هنا ليست مشكلة تسابقٍ وتناطح؛ لست أريد بهذا أن أقول: لماذا تقدَّموا وتأخَّرنا عن تقدمهم؟ إن تقدُّمهم هذا بِرُمَّته لا يعنينا نحن المسلمون البَتَّة، وليس من الإسلام في شيء أن

---

(1) وهو تأثير على المجتمعات بصورتها الكلية لا الأفراد بالضرورة.

(2) لقد بلغ التأثُّر عندنا مبلغًا أن مؤسساتنا التعليمية تُدرِّس تاريخ الحضارة الغربية وتستغرق في شرحها وتفهيمها، ولا تفعل المثل مع تاريخ الحضارة الإسلامية، والأكثر إيلامًا للنفس ومثارًا للحيرة أن تجد في مجتمعاتنا العربية من يُجيد الإنجليزية ويُتقنها أكثر من العربية، ولم لا؟ هكذا تقتضي العولمة! إحساس حقير بالدونية الحضارية ولحس لقصاع الأقوى المُتقدِّم.. لم تنهض أمة من الأمم وتتصدَّر إلا بلغتها الأم، هذه إسرائيل، أَحْيَت لغة كانت إلى قبل قرنٍ ميتة؛ أخذت تُثْري بها العلوم والفنون.

نكون كذلك، أو أن نطمح أن نُقَلِّص الفجوات فيما بيننا وبينهم؛ كي نكون مثل ماليزيا، التي انتقلت إلى العالم الثاني وآلت قوة صناعية عالمية، بعدما تجاوزت أسئلة الحداثة، ولكن الكلام عن ذُلِّنا ولحسنا لقصاعهم، وعن وعن.

امتلأت المضامير المادية كلها؛ فلقد سبقت الحداثة الحضارات فيها، وتفوَّقت فيها وعَبْقَرت، ثم أَحْنت بذلك الرِّقاب.. فلنطوي عنها كشحًا؛ فليس المطلوب أن ننشغل بالتفكير في كيفية أن نكون توأمًا لتلك التقدُّمات الصناعية، لا في هذه المرحلة ولا بعد أن تُطْوى صفحاتها، بل المطلوب الاجتهاد فيما أظهرت هذه الحضارة بدائيتها فيها، أي الاجتهاد في إعلاء ما لا تعرفه هذه الحضارة حين قادت العالم، ولا تملك إنتاجه، وهي القيم، بعدما أذعن الإنسان الحديث للعقل؛ فاختال على القيم، وتمرَّد على المقدَّس.

لتفكيك الحداثة نحتاج أن نعي تركيبتها المعقَّدة، جانبها الكوني والنسبي، في أي الأبعاد هي سريعة التحديث والانتشار؟ وفي أيِّها مُتعثِّرة وبطيئة؟ وأن نفهم جيِّدًا بأنها لا تريد أن تكون مشروعًا يُنافِس مشروعات أخرى؛ بل تريد أن تكون هي الواقع، وحدها، والحق أن الحداثة تتنكَّر لحقيقة أن نجاح تجربة في الغرب لا يعني بالضرورة نجاحها في الشرق.

إن الجانب الفكري، الأكثر تمكُّنًا وانتشارًا، يصعب مقاومته، ليس على نحو عجز فكرة أمام فكرة، بل لأن الحداثة تعتمد في انتشارها على أمرين بحسب تتبُّعي: عقائد ومسالك عنقودية نسبية يصعب إحصاؤها، بعضها يلائم نفس هذا، وآخر نفس ذاك، والعولمة ثانيًا، التي تعمل على تعزيز انشعاب تلك العقائد والمسالك، بجعل العالم قرية واحدة، اعتمادًا على التقدُّم التقني الديناميكي منقطع النظير.

كما أن الحداثة (الفكرية) هُنْدِسَت على أساس توفير مساحة لمحاربة نفسها، بأسلحة -فكرية-، ومنظومة فلسفية هي اخترعتها، بما يخدمها وينفعها، تسمح المنظومة للحداثة الالتزام بها وخرقها متى تشاء؛ فهل يصح مواجهة أو اشتباك بسلاح العدو، يُتقِن هو تعطيله ويُحيط بثغراته وثُلُماته؟ ومما يزيد المقاومة صعوبة، هي أن العولمة الحديثة أنهت عصر الفصل الفكري بين المجتمعات، بفضل نهوض ثورة الاتصالات، مُتوَّجة باختراع تلغراف، مما سهَّل الغزوات الفكرية؛ فما كان يُجدي البارحة لدرء الانحراف بتحريم قراءة وتداول كتب أهل البدع مثلًا، أضحت فتوى مثل هذه غير فاعلة ولا مكان لها لا لدفع شبهة ولا لرفع إشكال.

وليست العولمة منحصرة بعولمة أفكار الحداثة، قيمها ومعارفها، بل تتعدَّاها وتتجاوزها إلى جوانب الحداثة الأخرى التي أشرنا إليها آنفًا، فهي -على سبيل المثال لا الحصر- عولمة للنظام القانوني القائم على تنظيم الحكم واقتلاع الاستبداد بالنسبة إلى الجانب السياسي، وعولمة السلع بالنسبة إلى الجانب الاقتصادي، حتى أصبحنا نرى الأعراب يلتقمون السوشي مثلًا! وهكذا.

فإذًا الحداثة بمجموعها نوع تنميط وعقلنة جَمْعيَّة، ولقد أثبت الواقع ألا مقعد للتعددية مع الحداثة وفيها، ودافعها إلى ذلك ينطلق من موقع شعورها بالقوة والاكتفاء الذاتي، بل الاقتدار والتمكُّن.

وأما بنائيًا، فإنها بمجموعها في تراجع مُطَّرِد؛ وسبب هذا التراجع هو التحديث السريع[1] لدفع العالم الثالث والثاني إلى مَكِنة التحديث ليكونوا من العالم الأول[2]؛ الأمر الذي خلق تناقضات لم تضع الحداثة حلًا لها، وأحدث فوضى في أوساط الجماعات والأقليات، لما يتطلبه الوضع الجديد من إعادة تحديد الولاءات وصياغة الهويات، بعد تلقِّي صدمة الحداثة، وقد يصح استثناء المجتمعات الاستيطانية من هذا التأثُّر، إذ لا ذاكرة لها ولا تاريخ.

وبعد، تقوم الحداثة الفكرية على الفردانية، وأهم ما تُنْتَقَد به من هذا الجانب هو تسبُّبها بفقدان المعنى لدى الفرد الحديث، ما جعله في شقاء يتجلَّى باضطراب نفسيته[3]، وتضخُّم القلق عنده، وسآمته المستمرة والضجر حتى مع توفُّر المُلْهَيات؛ فَيَقَع نتيجة هذا كله: التفكُّك الأسري، وتراجع القدرة على الألفة الاجتماعية، واللارضا، واللامبالاة، وانعدام العيش الأخلاقي بكسر

(1) التحديث السريع يعني تطوير وعصرنة وتجديد وتقدُّم مستمر، وسير إلى المستقبل، دون التفاتٍ إلى الماضي وإلى التنافر بين التقليد والحداثة. إن واحدة من تفسيرات الأزمة فنزويلية، هو تعرُّض مناطقها الريفية للتحديث الاقتصادي السريع.

(2) يبدو أن معيار التقدُّم هو جودة الاقتصاد، وتوفُّر الرفاه، وسيادة الديمقراطية، والانفتاح على الآخر، وتحصيل الحقوق، وشيوع استخدام التكنلوجيا، وبالطبع فإن الدول العربية بحسب هذا المعيار لا ترقى أن تكون حديثة، بل هي دول نامية، حتى وإن كانت دولة منها تمتلك بعض تلك الخصائص لا جميعها، والحاصل هذا.

(3) تُعد وسائل التواصل الاجتماعي سببًا رئيسيًا في هذا الاضطراب؛ فهي التي تدفع بالفرد الحديث المُشوَّش إلى البحث عن المكانة والشهرة وحصد الأرقام القياسية بطرقٍ غريبة لا تخطر على بال، وقد بلغ الأمر مبلغًا أن منصة من تلكم المنصات، تستقطب الشباب إليها، وتدعوهم إلى عرض أنفسهم معرض الإغراء والإباحية مقابل دولارات وجنيهات!

المحظورات والتحرُّر، وتراجع الإدراك[1]، وهي كلها مشكلات طرأت على النفس بعد التحديث الذي أدى إلى تشتُّت هويتها، وتيه بوصلتها، وضياع وجهتها؛ فباتت النفس الحديثة غير قادرة على إقناع نفسها بأنها مستحقة للوجود.

ومن هنا، ينضج حنين يتجاذب الفرد الحديث المُضْطرِب، حنين إلى البساطة، إلى الأرياف، بعيدًا عن ضوضاء المدينة ولَوَثها وضجيجها، ناءٍ عن إفلاس الإنسان الحديث من القيم، قصي عن ملامح الحداثة وآلاتها، وقد لا يكون كل مشهد من مشاهد الانعتاق متشابهًا في ظروفه، ولكن يشترك كل مشهد منه على أمرٍ مركزي، وهو محاولة النجاة من هذا المأزق واستعادة الصحة والفطرة، والخروج من التشويش والشك، عَلِم أصحابه أم لم يعلموا، صرَّحوا بذلك أم لم يُصرِّحوا.

ومن الداخل، تلوح معارضة، يُفهَم منها تفكيك الحداثة من الداخل[2]، أو انقلاب عليها، عنوانها ما بعد الحداثة[3]، وهو مولود من رحم الحداثة نفسها، ورَدَّة فعل عليها، ولأنه كذلك لا يعني على الإطلاق أن نكون في موقع المتفرِّج ننتظر أن يُجْهِز المولود على الوالِد، فالمابعدوية ليست على خير كذلك.

---

(1) وكدأب الحداثة؛ تُعالِج عَرَض المشاكل وتهمل جوهرها، فذهبت إلى معالجة علل الإنسان الحديث النفسية بعلم النفس الحديث، وأخضعت العلاجات النفسية إلى شروط العلاجات البيولوجية؛ فتُبَدِّل بها الأمزجة، وتروِّح عن النفس ما يهمها.

(2) إن نقد الحداثة مستمرٍ من الداخل والخارج، من المؤيِّد والمعارض، فهو أمر قائم، ولكنه يستجد بضراوة مع كل أزمة عالمية.

(3) غالبًا ما يُنظَر إلى ما بعد الحداثة على أنها رد فعل على الإخفاقات المتصورة للحداثة، ولكنها ليست بالضرورة محاولة للإطاحة بها أو إنهائها.

مشكلة تتلوها مشكلة، ولكن يا تُرى، بأي شيءٍ استطاعت الحداثة -بمجموعها- أن تُحدِّث الإنسان وتُغيِّر من خصائصه وبُنيته الشخصية بعد أن أقنعته بنفسها؟ الجواب ببساطة: بشعار حق يُراد به باطل، ألا وهي شعارات الحقوق.. حقوق كل شيء!

***

حقـــوق الإنســـان.. على المحجَّـــة الســـوداء

تَحوْقَلت نبسًا، فتعوَّذت وبَسْمَلت جهرًا، بعد أن شقَّ عليَّ كتمان ما أعلم، فقلت له: من دخل سريعًا متحمِّسًا، خرج سريعًا متحمِّسًا، ولِتَسْتَفد مِمَن صقلته التجارب، وانغر قَبْلًا مُنْبَهرًا بزائف؛ فالقوم لا يريدون ما توهَّمت، والأمر ليس إلى ما ذهبت، واعلم أن من ليس عنده شيء فهو عن الإعطاء عاجز.

أطرق لبُرهَة، بعد أن رأيته فاغِر العينين؛ فالمسكين المختون حديثًا يحسبني على الذي أنكرت عليه، أو هكذا قالوا له، ولا يُلام فملتقانا كان الأول، بطلبٍ منه، ليُحدِّثني عن لجوئه السياسي، وعن رغبته ببحث سُبُل التعاون المشترك في العمل الحقوقي، يعني حقوق الإنسان.

وبعد إنصات وإصغاء، ووجوم ارتسم لبُرهَة أخرى على مُحيَّاه؛ راح يُكرِّر عليَّ الحرية ومرادفاتها، ثم صار يلوك لسانه بشيء من شعاراتها، وأظنه صادقًا؛ فهو فارغ إلا من حرية، فلو كان عبدًا لخاف من مولاه والتزم سبيله.

عرفتُ أن الفتى خالي الوفاض، مغلوب على أمره، لا لوضاعة المُحتِد، بل يبدو لي أنه خلوق، بسيط، طيِّب، ولكنها شعارات غزت كل بيت، شريفه ووضيعه، تستميل كل ناشط وتحتوي كل مُشوَّش، والفطرة بطبعها مَيَّالة لما يعتقها من كل أسرٍ وجور، ثم إن المحروم يندفع إلى تجريب ما

كان محرومًا من تجريبه[1]، فما بالك إذا كان حُرمانًا في حق من حقوق الإنسان الأصيلة؛ كالتعبير والتجمْهُر مثلًا، كما تمنع حكوماتنا العربية وتحظر؟

المائر بين الحكومات العربية وبين الغربية، هو أن الأخيرة تقودونا بلطف ورِقَّة، بخلاف الأولى؛ وإلا فالثانية تجلد من غير جلد، تقمع من دون قمع، وتُميِّز بلا تمييز، تجتمع التناقضات فيها وترتفع معًا.. في العاصمة لندن، شاركت ذات يوم مع صديق في مظاهرة مع نشطاء المناخ، فقال لي: أترى غضب هذا الجمع؟ السلطات قادرة على إطفاء نائرتهم بإجراءٍ بسيط جدًا، دون قمع ولا قهر؛ بموسيقى صاخبة وتوزيع المُسْكرات مجانًا (انتهى كلامه). وبالفعل، بعد ساعة، رأينا الموكب تَمِلون راقصون، ثم مرهقون تَعِبون؛ فولَّى الحشد مدبرين!

أوليس يرى الشاهد ما لا يرى الغائب؟ ولقد رأيت أنا الشاهد صنمًا يُقال له الحقوق والحريات، يعبدونه على حرف، وكلما جاع صانعه أخذ يأكل منه هنيئًا مريئًا.

قل للمومس أن تُحدِّثك عن الشرف؛ فإن هي أفلحت في الجواب سَل حينها صُنَّاع الحروب عن السلام، وشاربي الدماء عن الإنسان ومكتسباته.

هي شعارات ظاهرها برَّاق؛ تُبْهِر كل آدمي وتُسْكِر كل إنسي، وباطنها لا يخلو من عيبٍ ومَغْمَز، لا على نحو النقص الذي يطرأ على أي فكرة في عالم الإمكان، بل على نحو التعمُّد بدس السُّم

(1) يحضرني كيف أننا كنا متحمِّسين لوطئ أراضي المملكة المتحدة لأول مرة كطالب مبتعَث من الكويت، لممارسة ما كنا محرومين من ممارسته، وهو الجهر بالبراءة ممن نعتقد بأنهم رموز الانقلاب على الإسلام؛ حتى حكم القضاء الكويتي بسجننا غيابيًا، وإلغاء بعثتنا الدراسية، وملاحقتنا دوليًا، على إثر ذلك وأنشطة أخرى تتصل بهذه المنهجية، وبعد سنوات في المهجر، غدا الجهر بالبراءة من تلك الرموز أمرًا عاديًا اعتدنا سماعه وممارسته؛ فَقَلَّ حماسنا للتنافس في إظهار ما كنا نخشى إظهاره.

بالعسل؛ ليروق للذائق حلاوته ويستطيب طعمه، ثم ما يلبث إلا والسُّم قد استولى على جسمه واستحكم.

إنما يُراد بها حقوق زُمْرة خاصة من الإنسان، شاذة معْوَجَّة مريضة؛ كالنسويين، والخضريين، والشواذ جنسيًا، وأضرابهم، وأما مطالبتهم بحقوق غير أولئك إنما هو جسر ومَعبْر، وليُدحض الدين ويُمحَق برمَّته -باعتباره سيِّد القيم وأصل مرجعيتها-، أو تحريفه وتشويشه بعد عجزٍ عن سحقٍ ومحو، لتكون العبادة بين الإنسان وعقله، بعد أن كانت بين الإنسان وأهله في بيته وداره.

انكشف العوار لوحده دون تدخُّل لكشفٍ وفضح؛ فلا يمكن النظر إلى سَيْرورة الحداثة بمعزل عن هولوكوست، وهيروشيما وناجازاكي[1]، مهما حاولوا لفظهما وجعلهما شاذة عن طبيعتها، أو حصرهما بتاريخ مُعيَّن، أو تصويرهما كحادثة استثنائية منفصلة، فهما نتاج شرعي للحداثة، وجزءًا منها لا يتجزَّأ، وجوهر فيها لا عرض، وخيارًا واعيًا من خيارات[2]؛ فالمجتمع الحديث الذي يَفْزَع لقِطَّة سقطت من شاهق، ويُغلِق الطرقات لإسعافها، هو نفسه الذي ارتكب تَيْنك، وهذا كله بالطبع وجه كريه لا يُعْجِب الحضارة الغربية، التي تحصر العقلنة في عالمها، وتزعم بأنها

(1) ستة ملايين، هو عدد قتلى هولوكست، وربع مليون، هو عدد صرعى هيروشيما وناجازاكي، بينما مجموع قتلى حروب الرسول الأعظم لا يتجاوز الألف ونيِّف كحدٍ أقصى ومُبالَغ فيه.

قد تأنس نفس بالمغالطة فتحتج بحادثة بني قريظة، نفترض تنزُّلًا ثبوتها؛ لم لا يُنظَر إلى ما فعلته اليهود؟ فما تلك الحادثة إلا عقوبة لنقضهم عهد رسول الله، ومع هذا لم تُذبَّح فيها نساء ولم يُقتل فيها أطفال.

(2) أحدث عالم الاجتماع البولندي، زيغمونت باومان، وعيًا جديدًا تغلغل في أعماق الوجدان الغربي اتجاه محرقة اليهود التي كانت منحصرة في وجدان اليهود وحدهم؛ بعدما رفض أن تكون ملكية يهودية، وأكَّد بأنها جريمة ارتكبتها الحضارة الغربية، وجاءت في سياق طبيعي يتوافق مع ما نعرفه عن تلك الحضارة.

الوحيدة القادرة على ضبط وتهذيب نزعات البشر الهمجية وقهر وحشيَّتها المكبوتة، وكلها ادعاءات ظاهرة الوهن؛ إذ التحديث فَشَل في مهمته، والحضارة الغربية أخفقت في الاختبار[1]. سُعار بَرْبري دفع إلى التورُّط بتلكم الإبادة الجماعية، يمكن أن نتفهم ذلك إذا اكتشفنا أن وراءها ساديُّون سفَّاحون، ولكن قمة الصدمة والحيرة حين يتبيَّن لنا أن المنفِّذين أناس عاديون في

(1) حسبك تفاوت النزعة العدوانية لدى الإنسان قبل العولمة وبعدها؛ ما فَتِئت العولمة تُعَوْلِم الكراهيات مُحسِّرة رهان الحداثة ودُعاتها وأربابها، بكبح جماح تلك النزعة العميقة في النفس البشرية.

تَعدُّد الجماعات -الإثنية والقومية والدينية وغيرها- وانعزالها الجغرافي، هما عصبا الكراهيات البشرية في العالم، هكذا فهمت الحداثة، وبالعولمة -أداتها- سعت إلى تصفير هذا التعدُّد بعولمة ثقافة كونية؛ قضاءً على العداوات، واستئصالًا للصراعات، ومحقًا للكراهيات، وقتلًا للتعصُّب وإفناءً، ومن ثم بإنهاء عزلة الجماعات وإخراجها من الحدود إلى اللاحدود، ومن صعوبة المواجهة إلى المواجهة الدائمة؛ فأخذت العولمة تستعين بالتقدُّم التكنلوجي المُفرِط، في عولمة الاتصالات والمواصلات، بل إعدام كل المسافات، وقد نجحت، ولكنها عولمة أدَّت نتيجتها إلى عولمة الكراهيات معها، وأي نوع منها؟ كراهيات منفلتة لا كابح لها ولا كاتم، تنتشر انتشار النار في الهشيم، تجتر معها الويلات، في عالم افتراضي غير منضبط بقواعد جادة.

انصدمت الحداثة؛ فالتعصُّب قائم، والعداء يتولَّد، والكراهية لم تختف، بل زادت وانتعشت خارجةً عن السيطرة، وطَوَّعت كل جماعة وسائل الاتصالات لصالحها، بعدما انعزلت افتراضيًا من جديد داخل العالم الجديد، تتواصل مع أبنائها أو نظرائها، وتُعزِّز في فضاءاتها قناعات أتباعها.

ليس انتعاش الكراهيات هو المائز وحده، بل صعود الضعفاء من دعاتها، بعدما كانت حِكرًا على الجريئين الأقوياء منهم دائمًا. رحم الله العزلة! لقد كانت ذات ثمرة، تُتَداول الكراهيات المُسْتَفزة في نطاق دُعاتِها، لا على نحو الإحكام الذي لا يكون فيه فجوة ولا تُلْمَة، وإنما على نحو صعوبة انتقالها إلى المستهدفين بها، وبالتالي تقليل تبعاتها الخطيرة؛ فلك أن تتصوَّر كم من الزمان ستستغرق كراهية مبثوثة من بيزنطة إلى الحجاز؟ وهل لناقلها أن ينجو من السُلَّاب وقُطَّاع الطرق؟ الجبال والبحار؟ هَبْ أن حظه الجيد قاده للوصول، من سَيُترجِمها من اليونانية إلى العربية؟ أما الآن، فلنص أهوج مأفون أن ينتشر بسرعة البرق، مُنفَكٍ ومُسْتَقلٍ عن صاحبه.

علاقاتهم الاجتماعية وفي تعاطيهم الحيوي[1]؛ حينها لا يمكن إلا الجزم بأمر واحد يُفسِّر لنا ما يؤصِّل بلادة الضمير التي من شأنها أن تؤدي إلى فظائع في دفعة واحدة، وهي شَيْطَنة الضحية، كما تفعل الحداثة ومؤسساتها.

ذهب أرباب الحداثة شَذَر مَذَر سَدًّا للذرائع، بُغيَة الوصول إلى رضًا أخلاقي مُزوَّر؛ فأخذوا يُبرِّرون جرائم كان التحديث ركنًا وعاملًا لها، ويُخصِّصون ويستثنون؛ فتراهم علَّلوا الجريمة الأولى بتوسُّع الرومانسية الألمانية، ونماء نزعة قومية، فاحتقانهما على مُدَدٍ طويلة[2]، وعلَّلوا الثانية بظروف الحرب وسياقاتها.

وبعد، يُضاف إلى التخطيط المنهجي والتعبئة الأيدلوجية وفشل التحديث -في مهمة كبح النزعة العدوانية-، انطواء الحداثة على نفسها في مغارة التقنية التي جرَّدتها من الإنسانية من جهة، وقهرت كل قدراتها على التألُّق في العلوم الإنسانية إلا ما كان في النطاق التقني؛ وبفهم هذا نعرف أن جرائم الإبادة الجماعية لم تكن لولا مقدِّمات عَبَّدت الطريق لها لتكون، إذ وجد منفِّذوها

---

(1) هذا ما أثبتته محاكمات نورنبيرغ في عام 1945م، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

(2) القول بأن الشعبوية الألمانية هي من خدمت التمييز العنصري وكانت ركنًا للجريمة لا الحداثة بما هي هي، حُجَّة جليَّة الخوار والضعف؛ فلم نعرف -في عصور ما قبل الحداثة- جارًا ألمانيًا غار على آخر يهوديًا، أو قرية رايخية أجهزت على أخرى سامية كحالة جماهيرية عامة، رغم وجود كراهية نفسية بينية شديدة الضراوة قبل صعود هتلر، بيد أنَّا نجد ذلك وبشكل منقطع النظير في كل مذبحة من مذابح هولوكوست على حدة، وبرعاية وإشراف حكومي. وعلى فرض صحة الادعاء بأنها استمرارًا للعنصرية الشعبوية -أي فشل ضبط تلك الهمجية-، نقول: أن تلك التناقضات المجتمعية القديمة التي تجاوزتها الحداثة واستهانت بها بممارستها للتحديث السريع، إنما هي أدل دليل على خيبة الحداثة في الضبط، وفشلها في معالجة ما ادَّعت القدرة على معالجته؛ ولهذه العلَّة تحوَّلت العزلة اليهودية، والجماعات الإثنية والدينية الأخرى، إلى معضلة عويصة مع بداية الحداثة ونشوء الدول القومية.

أنفسهم أمام تطور تقني وصناعي ليس له عديل، يسمح لهم بوضع الهدف دون الاستغراق في التفكير في كيفية تدميره؛ فالصناعة مُهيَّأة والخبرة التقنية حاضرة.

هل يُرجى ممن رأس مالها آلات تقنية وعقيدة مادية لا روح فيها ولا قيم أن تخدم الإنسانية وتُخرجها من ظلمات إلى نور؟ فإن كان نعم؛ فما للإنسانية وقنابل ذرية ورؤوس نووية[1]، أَلِحاربة العفاريت والمَردة صُنِعت، أم ليُبيد الإنسان نظيره الإنسان؟ لعمري لو أنفقوا عُشْر ما ينفقون في صناعة الأسلحة على الإنسانية لما بقي جائع ولا مريض.. ها هي الإنسانية تموت حتف أنفها، إما من سموم المصانع وأثر الصناعات، وإما من انعدام القيم بعد تردِّيها، حتى صار سلوكها بهيميًا محضًا، بل البهيمة أرقى في أحيانٍ كثيرة، وإما من حرب وإبادة، أو بالكل معًا.

قد يقول قائل: إن الجروح التي سبَّبتها جرائم الحربين العالميتين وغيرهما قبل وبعد في الحضارة الغربية، عملت الحضارة جاهدة على علاجها؛ بعُصْبَة الأمم، وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبالصكوك القانونية الدولية لحقوق الإنسان.

لا يستريب ذي مِسْكة بأن الهدف من كل تلك الإعلانات، والمواثيق، والصكوك، واللوائح الدولية، التي ابتكرتها دول المحور في النظام الدولي، هو أن يكون لها سلطة شمولية باحتكار

---

(1) المنطق في حيازة الأسلحة النووية بأنها وسيلة تحد الحروب وتردعها، وتعمل الدول المتقدِّمة في تصنيع السلاح، على اختراع أسلحة أكثر رعبًا، تستهدف الأعداء دون تدخُّل بشري، أي أن يكون الذكاء الاصطناعي الكامن فيها، هو سيِّد قراراتها، والذريعة في تشكيل حالة الخوف هذه، إنهاء الحروب إلى الأبد بحسب زعمهم.

ومع هذا، فإن امتلاك الأسلحة النووية حق لخمسة من أصل مئة وتسعين دولة، وذلك وفقًا لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. ليس هذا فحسب، بل ازدواجية أخرى في المعايير؛ ففي حين أن كل من إيران وباكستان دولتان إسلاميتان لهما خصائص جغرافية ودينية مشتركة؛ يُنظر إلى إيران على أنها تهديد أكبر للولايات المتحدة من باكستان، على الرغم من أن باكستان تدَّعي أن برنامجها النووي هو لأغراض عسكرية وتؤكد إيران أن برنامجها هو فقط للأغراض السلمية!

مرجعية التشريع، ولتذهب الديمقراطية والحريات حيث تشاء، هذا أولًا، وأما ثانيًا، فَلِتكون دول الأطراف عجينة تُشكِّلها هي، يمتد تأثيرها ووصايتها على القوانين المحلية -التي يُفتَرض أن تكون سيادية-، ومنها على شعوب تلك الدول فتُأخَذ قسرًا إلى التطور الاقتصادي والمادي والقيمي لتلك الحضارة؛ فهي من ناحية سلاح أيدلوجي يستهدف الشعوب، ومن أخرى تُسْتَخدم كذريعة لممارسة الضغوط على الدولة نفسها.

بل أذهب إلى أبعد من هذا، وأزعم بأن حتى المنظمات الحقوقية غير الحكومية أغلبها دُمى، لخلق توازنات في شريعة الغاب الأخلاقية عندهم، ومما يُدلِّل على سياسة صناعة العدو الموالي، أو الفوضى الخلاقة، أن بعد انتهاء الحرب الباردة، وصعود النيوليبرالية؛ لوحظ ظهور، ثم ازدياد غير طبيعي، في عدد المنظمات المُسمَّاة بغير الحكومية، أو المجتمع المدني، تستخدمها اللوبيات الليبرالية للتوسُّع وبسط نفوذها.

إن من يُديم النظر يكتشف بأن القيمة النبيلة المُسمَّاة بحقوق الإنسان، شعار مُفخَّخ، وكذبة كبرى، وسنزيد في البيان، فلا تعجل.

***

اغتـــراب الهويـــة الفطريـــة

للهوى مُناورات مستمرة؛ يَحتال بها ويُراوغ، تحيك في الصدر، لا تَسْكن ولا تهدأ، ولَّما جاء الدين كان الهوى موضوعه الأول، من أقصاه إلى أقصاه، يُحرِّض المؤمنين ليكونوا ذئابًا ضارية مثله، يُبارزونه ويُصارعونه، دون استكانة ولا استسلام، فإن أذعنت نفس ورضخت؛ جمعت التعاسات، وإن هي فازَت وغَلَبَت؛ جمعت السعادات كلها، فتأمَّل.

وكما حرَّض الدين كل نفس على النِّزال، أمدَّها بما يُعينها عليه؛ فجعل من تذاكر الموت حملة إغارة باردة، تهدم الشهوات -مقصد مناورات الهوى- وتُضَعْضِعها؛ فتنصهر نتيجة لذلك النرجسية، وغيرها من الآفات، فدقِّق.

وبين هذا وذاك، نفوس تحوم حول الحِمى، تتحايل وتراوغ قاصدة الوقوع فيه، كأصحاب السبت، فإن هي وقعت تلاعبت بتبديل عنوان وتغيير مُسمَّى، لئلا ينطبق عليها مصداق الوقوع؛ فيصير عنوان الربا فائدة مثلًا، والرشوة هدية، وقتل النفس موتًا رحيمًا[1]، والخمر مشروبًا روحيًا، والزنا علاقة عاطفية، والشذوذ مثلية، والدياثة انفتاحًا، وهو تغيير لا يُغيِّر من الحقيقة شيئًا، ولا يقلب واقعًا، فاحذر.

(1) قيمة الفرد منوطة بإنتاجه، والبقاء للأقوى؛ فإن عَجَز لإعاقة أو هَرَم، أماتوه الأطباء موتًا يُسمَّى رحيمًا.

ومن المعطيات السابقة، نعرف منبع مشكلات النفس وما يطرأ على فطرتها من طوارئ سلوكية، تصل إلى حدٍ تكون فيه أخس من السلوك البهيمي وأحط قدرًا، حتى تندك فيها وتتأصَّل، وهي مشكلات لا يَخْلُص منها إلا مثل هَمْل النِّعم.

إن النفس الحديثة المادية أكثر تفاعلًا مع الهوى؛ لأنها بُنِيَت على الفردانية والنرجسية، حتى صارت بسبب نفايات الحداثة، وعولمة الهوى، في اغتراب، اغتراب عن الهوية الفطرية، و«**الاغـتراب أحـد الشتاتـين**»[1]! ولنا من هذه الإشارة تفسير مآلات الفردانية، مرورًا من تفكُّك المنظومة الأسرية إلى انتكاس الفطرة الجنسية، فتفكَّر.

إن أركانًا ثلاثة تقوم عليها الأسرة، وبها تُسمَّى: زوج (رجل)، وزوجة (امرأة)، وذرية (عيال). الحرب ضروس على الأسرة -وهي أهم منظومة كوَّنها الإنسان منذ تاريخ الخليقة-، فلم يعد الفرد الحديث يحتملها، إن كان رجلًا؛ فرَبٌّ لها وربَّان، وإن كانت امرأة؛ فمُربيَّة أجيال، فهما ينظران إلى المنظومة قيدًا وأسرًا، ومن أهم سمات الفردانية أن يعيش الفرد لنفسه ولذاته، وسيأتيك التفصيل، فتابع.

من رحم الفردانية خرجت النسوية، شعارها حقوق المرأة [2]، واستهدفت أول ما استهدفت المنظومة الأسرية، بزعم أنها منظومة تقهر المرأة وتُلغيها؛ فما الأسرة إلا عبودية مطلقة، للزوج

---

(1) أثر منسوب إلى الإمام علي بن أبي طالب، نقله الشيخ عبد الواحد الآمد، في «غرر الحكم ودرر الكلم».

(2) أبرز الاتفاقيات الدولية هي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمعروفة اختصارًا بسيداو، وهو مشروع هدم للأسرة مُغلَّف بشعار بنائها، ومن أمارات ذلك؛ تجريم الاتفاقية للزواج المبكِّر، ضاربة بذلك قيم الشرائع كلها، وخصوصية كل مجتمع.

والعيال[1].. إيهًا لهذا المنطق! عبدة إذا خدمت زوجها وعيالها -وهي المكفولة طوال حياتها-[2]، وامرأة حُرَّة مستقلة إذا أطاعت رب عملها وانصاعت لأوامره وقاية من التشرُّد والعَيْلة!

لقد زُعْزِعت هذه المنظومة بالفعل، وأهداف الفاعلين والمتورِّطين بهذه الزَعْزَعة ظاهرة المخاطر، ومشروع الزَعْزَعة هذا يستكمل مشاريع أخرى.

من غير ضجر، انتشر الناهضون بهذه السموم الفكرية في الأرض، ببعثات تبشيرية للاإنجابية[3] في الأرجاء، تدعو إلى مكافحة التناسل؛ فالرَّحْبَة بالظلم والمعاناة مملوءة.. تَرِبَت يدا الزوجان، ما أدراهما برغبة الروح الجديدة بالولادة؟ قد تتمنَّى يومًا بأنها لم تولد أبدًا! وإن لجَّت الفطرة الأبوية، وكانت رغبة في النفس مُلحَّة؛ فالتبنِّي أليق وأولى، وليكن الآدمي كما الحيوانات الأليفة، نتبنَّاها ولا نبتاعها!

---

(1) لقد نال المجال الإسلامي لوث النسوية، ولأن الحملة صاخبة؛ صار الفقيه الصمداني كحابس البول مخافة أن يجيء، كلما جاءته مسألة تتصل بموقع هذا الكائن وأدواره وحقوقه.

إنها فاقدة الأهلية، وفتنة عظيمة، وبلاء لا بد منه، ناقصة عقل ودين، شجاعتها مذمومة، وكرمها معيوب، محرومة من الشهادة، ممنوعة من الولاية، قليل إرثها، رخيص ديَّتها، يُكره تعليمها، مُقيَّدة في حركتها، الهامش مكانها، تُؤدَّب كما المملوك والعبد والصبي والمجنون، والرشد في مخالفتها، وقول غير هذا؛ تحايل وتدليس على الشريعة وروحها، وصَرْف للفطرة عن حقيقتها، وتَنكُّر للعلوم وتجاوز عن نتائجها!

وهي بين هذا النقص وذاك الخلل، ترى منهن من ينطلقن إلى درجات لم يبلغها أكثر الرجال فحولة، إلى مراتب الكمالات ومنازل العظماء؛ ودونك أخت موسى، وأم المسيح، وزوج محمد وابنته، نماذج، فتبصَّر.

(2) بل وبعد مماتها؛ فكفن الزوجة على الزوج وإن كانت ناشزًا.

(3) يزعم اللاإنجابيون أنهم أصحاب موقف فلسفي أخلاقي، مفاده مكافحة التكاثر؛ لئلا يكون المولود الجديد ضحية لقسوة الحياة أو سببًا لديمومة مشاكل من قبيل: الدمار البيئي، العبودية، والإعاقة والعيوب الخلقية. علاوة على ذلك، فإن الإنجاب أنانية عندهم، إذ لا موافقة برغبة المولود بالولادة.

ثَمَّة خطب هنا، لما هذا الخوف كله من هذه المنظومة؟ أَخوفٌ هو كخوف فرعون حين ذبَّح الأبناء واستحيا النساء خشية أن يولد سالِب عرشه[1]؟ ببساطة: إن صلابة المنظومة الأسرية، وتماسك أواصرها، حصن منيع أمام أي محاولة اختراق من قبل دخيل وأجنبي، وعكس هذا، يعني تمرير أي مشروع وفرض أي مُخطَّط.

الحيلة لا تقف هنا، فقد يُسْتَعْصَى هدم المنظومة بهذه الخدعة وتلك المراوغة؛ فقصدوا العيال لتنفيذ أجنداتهم، وذلك بإضعاف السلطة الأبوية بشعار حقوق الأطفال[2].. بعيون حولاء، لا ترى حرمان الطفل من التربية السليمة حقًا له، بينما ترى تمرُّده واستقواؤه حقوقًا[3]!

انظر وتدبَّر في العنوان، تجد فيه ترسيخًا للفردانية وتعزيزًا لها؛ فصاحب الحقوق ههنا هو الطفل لا الابن، والمرأة لا الزوجة.. لما لا، والفرد سابق المجتمع في وجوده، فهو المقدَّم على الدوام؟! ثم ما شأن الحقوق بما هو معنوي؟ العُمْدة هو الحس، والمدار على العضوي[4].. تلك إذًا قِسمة ضِيزَى!

---

(1) قال الله تعالى في سورة «البقرة»: «وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَٰلِكُم بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ».

(2) يُراد بالطفل، من بلغ الثامن عشر وتجاوزه، وهو وضع للفظ إزاء معنى يُلاحَظ عليه مخالفته للدين؛ فالحق أن الطفولة تنتهي عند بلوغ الحلم. الحاصل أن مقاصد حقوق الطفل، هي ألا تكون للطفل واجبات، وأن تُهْتَك السلطة الأبوية وتُحصَر بمعيشة الطفل.

(3) إن المِحْنة أشد في العالم الغربي، فلا يَقْدر الوالدان السيطرة على الأبناء، ولطالما تدخَّلت السلطات الغربية – بسبب سعة صلاحياتها في هذا الشأن– لإحداث انقسام بين الوالدين لانتزاع الأولاد، وتسليمهم لأسرة بديلة. تتنامى حالات مثل هذه في مملكة السويد، وبغطاء قانوني اسمه إلقيو (LVU).

(4) تؤكِّد الشريعة على الجانب المعنوي لارتباط آثاره على الجانب الحسِّي، بل نفوذه فيه، وفي ذلك من الأخبار والشواهد كثيرة ووفيرة؛ منها ما رواه الشيخ محمد الطوسي، في «الاستبصار»، بسنده عن إسحاق بن عمار، سؤاله:

وبعد المرأة والطفل، يأتي ما من شأنه استهداف لخصوبة الجنس البشري، والشكوى قد تطول هنا، فتمهَّل.

انفرط عِقْد المنظومة، وانكسرت كل القيود، فلا دين يضبط، ولا مجتمع يؤثِّر، ولا أسرة تؤدِّب، وبعد إدبار عن الزواج وعزوف عن القِران[1]؛ فشا البِغاء وشاع السِّفاح، وساد العبث الجنسي، فتورَّط الإنسان بضياع الأنساب، وقتل الأَجنَّة، والاغتراب عن الهوية الفطرية، والحداثة كما أسلفنا: مشكلة تتلوها مشكلة!

صارت المرأة سلعة[2]، وفرجها حاوية، والإجهاض حل مُقَنَّن لمن تحمل سفاحًا دون تخطيط ورغبة.. عجبًا، أين حقوق الأطفال عن قتل الأجنة؟ أين شعار: جسد الجنين لا جسدكِ؟ وماذا عسانا أن نقول غير: يا لِحظك العاثر يا جنين.. إنها شِنشِنة معروفة، وعورة مفضوحة!

«سألت أبا الحسن عن غلام لي، وثب على جارية لي، فأحبلها، فولدت، واحتجنا إلى لبنها، وإني أحللت لهما ما صنعا، أيطيب اللبن؟ قال: نعم». إنك ترى حرص إسحاق وأضرابه من المتشرِّعة بآثار الحرام المُرْتَكب، وما يسري منه إلى كيمياء اللبن وتركيبته؛ فيسأل متوجِّسًا ومُحْتاطًا، مستوعبًا أخطار وتبعات أن يُنْبِت لحم من شُبْهَة أو سُحْتٍ وحرام!

(1) غياب ربَّات المنازل لانشغالهن في العمل، وتسهيل الطلاق، وتحكُّم الأولاد بالآباء؛ من أسباب العزوف عن الزواج. إن مسيرة الأنبياء والأولياء، يظهر منها ضرورة السعي إلى الزواج وتكوين أسرة، بل إن التناسل مدعاة لسرور النبي ومُباهاته بأمته.. هذا زكريا يدعو ربه ألا يذره فردًا، وذاك رسول الله يحزن لأنه عُيِّر بأنه أبتر، وذا علي الرضا يهتف طربانًا لولادة ابنه محمد الجواد: قُدِّست أم ولدته.. لم يولد أعظم بركة منه!

(2) منذ الثورة الجنسية في الستينات القرن الماضي، وتسليع المرأة جارٍ على قدمٍ وساق، بدهاء تغيير المُسمَّيات؛ كتسمية بائعة الهوى باسم نجمة! ولمثل هذا المنكر وضع الشارع ألفاظًا مُنفِّرة للمنكرات؛ تقبيحًا لها، وكيلا تهون بعين مُتجرِّأ.

وإن أفلس الفرد من فرج آدمي يولِج فيه؛ أسعفته الأفلام الإباحية وألعابها، فهي كما الجماع توصل إلى ذروة الشبق وتُشْعِر بلذَّة الإيغاف!

الانتكاسة تجر إلى أخرى مثلها، والفسق يوقع في آخر مثله، وأما بعد أن كان القطب واحدًا، يرتكز على الفطرة ونظام الخلق الكوني؛ تكوَّن قطب يناجزه، هو أقرب للمسخ من الهجين، يريد توسيع الجنس البيولوجي أولًا، وثانيًا جعله خيارًا من خيارات مُتعدِّدة، ينتخب الإنسان منها ويتخيَّر، فابتكروا النوع الاجتماعي (Gender) بديلًا؛ فللذكر أن يميل إلى الذكر، أو أن يَعْبر من جنسه إلى آخر إن أحَسَّ بأنثى محاصرة بداخله، أو أن يكون الذكر ذكرًا وأنثى في الوقت ذاته، وهكذا العكس بالعكس بالنسبة للأنثى، وللاثنين معًا أن يكونا في نطاق ثالث منفصل[1].

رسائل متناقضة، ومغالطات صارخة تنسجها أوهامهم: الله يُخطئ، ونحن لا نُخطئ، الطبيب يجهل ويُخمِّن، ونحن أدرى وأعرف.. فوضى جنسية، مُصانة بقوَّة القانون ومحروسة به؛ تدفع بالإنسان لتبادل الأدوار ليكون كائنًا افتراضيًا، يعيش الذكر العابر طوال عمره يُبَرْهِن بأنه أنثى،

---

(1) والنطاق الثالث هو للجندر غير الثنائي (Non-Binary)، وقد جعلوا ضمائر محايدة مخصوصًا له؛ كهم بدلًا من هي أو هو، وطفل، بدلًا من بنت وابن.

قال الله تعالى في سورة «النساء»: «لَّعَنَهُ اللهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا * وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللهِ وَمَن يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا * يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا».

لقد أنبأ القرآن بحقيقة غيبية نعيشها بعض إرهاصاتها اليوم، يقول الله تعالى في سورة «النساء»: «وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللهِ وَمَن يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا». كما حرَّم الإسلام من قبل ما هو أدنى من العبث بالجنس أصالةً؛ ذلك لتكون الحرمة حائلًا إلى هذا السبيل، ومن ذلك، تحريم الشريعة التمظهر بمظهر الجنس الآخر، كأن يلبس جنس لباس جنس آخر. إضافة إلى الذي سبق، فإن العبث الجنسي يقود إلى لوازم عبثية أخرى؛ كتداخل حصص الميراث، والولاية.

بينما الأنثى الحقيقية في فراغ من هذا؛ فتراه يخرج من أزمة صراع نفسي مزعوم إلى أزمة صراع داخلي وخارجي أشد منه[1].. ألا تعسًا وتبًا!

جَعجَعة ولا أرى طِحنًا، بالأمس كانوا يستشهدون بعالم العجماوات لإثبات الشذوذ[2]، مالهم لا يفعلون المثل في إثبات العبور؟ وإني لأخشى أن تُعلَّم الحيوانات ذلك؛ فيُبَرَّر فعل هذا بفعل ذاك!

أوليس ما تكرَّر تقرَّر؟ إن القوم -في الغرب- يُأدِّبون الأحداث على قيم الرذيلة والانحراف في المدراس.. ذات يوم، في حافلة عامة، سمعت طالبًا يقول لآخر: قلت لمعلمتي بأني مِثْلي كذبًا، فأعطتني درجة أعلى. فرد عليه الآخر: نعم، فإن مُعلِّمتنا مزْدَوجة التوجُّه الجنسي (Bisexual)! لما كنت طالبًا في مدارس الكويت، كنت أتعمَّد أحيانًا الهروب من مادة التربية الإسلامية؛ لئلا أسمع سَلْب أبي طالب إسلامه، وغيرها من موضوعات هي محل نظر وخلاف، اليوم وفي الغرب، أصبحنا نخاف من المدارس بجميع موادها، لتعليمها الشذوذ، بإغراء الأطفال ليكونوا مُمَيَّزين ومحميين، وأن ليس لأحد الحق في التحكُّم بتوجُّهاتهم الجنسية[3]!

---

(1) طالعنا غير مرة، أن من هؤلاء المتحوِّلين جنسيًا من عضَّ أصابع الندم بعد العبور الذي أفقره ماديًا، وأفقده صحته، وأضاع فطرته.

(2) وهو استدلال مدفوع، ففي عالم الحيوان النوع له الأولية وليس الفرد؛ لذا نجد أن بعض الحيوانات تنتهي وظيفتها فور انتهاء العلاقة الجنسية، فيفترس أحدهم الآخر، دونك شاهدًا عالم النحل. أما في عالم الإنسان الوضع يختلف فالفرد له الأولية ليستمر النوع نفسه. ولقد سجَّلت بحوث علمية أن هنالك محاولة من الشمبانزي للتزاوج مع أمهاتهم، والفئران الذكور مع أخواتهم؛ فهل هذه ذرائع لتشريع الممارسة الجنسية مع المحارم؟!

(3) يا تُرى، أهذا تمهيد للسماح للكبار بممارسة الجنس مع الصغار؟ بنفس المنطق: إنك لا تستطيع تغيير ميلك إلى من ينجذب! وبالفعل، فإن في الولايات الأمريكية المتحدة منظمة باسم نامبلا (NAMBLA)، تناضل من أجل نيل هذا المطلب!

يبدو أن التوجُّس خيفة من إفساد التوجُّه الجنسي لدى أطفال المدارس قد أكل عليه الدهر وشرب؛ إذ ثمة حرب أهلية ضارية في مجتمع الميم، بين المتحوِّلين والمثليين، من يضم من!

إنه مشروع تلقين يجري تعميمه، لم يترك مُدبِّروه وسيلة إلا وطوَّعها، بُغْيَة أن يُطبِّع دهماء الناس، وليغدو الشذوذ مَعْلمًا للتحضُّر وعلامة للتقدُّم.. فوق المؤسسات العامة والخاصة تُرَفْرِف أعلامهم، بل والكنائس ودور العبادات[1]!

إن اليوم الذي أدركت هذا، أدركت معه بأني في الحين الذي قصدت الغرب هربًا من الاضطهاد، وطلبًا لحرية التعبير؛ فقدت حرية أخرى ممنوعة في الغرب، موجودة في الشرق، وهي هجاء الشواذ والشذوذ.. أقول: ما دامت لهذه الحرية رمق عند الشرق؛ فليَبْقروا هذا الباطل حتى يظهر الحق من خاصرته، وليضج الشواذ ضجيجهم!

المستقبل مخيف، والأخطر لم يبدأ، فهو في مخاض عسير سَيَسْتَيْسر يومًا.. يبدو أن القوم من فرط اتباع الهوى وصلوا إلى مرحلة تُنْذِر بما هو أسوء للبشرية، وذلك بالعزوف حتى عن قذارات الشذوذ الجنسي آنفة الذكر؛ ففي المرحلة القادمة، سيكون الاتصال الجنسي مع آلات كهربائية، مع روبوتات جنسية[2]!

---

(1) إن الفطرة تأبى الشذوذ، مهما ضخَّم الشواذ انتشارهم؛ فبينما ترى راياتهم تعلوا المؤسسات والشركات، فإنك لا تراها فوق المحلَّات الصغيرة والشركات الناشئة، وهذا دليل على رفض شعبي فطري غير مُعلَن.

(2) في عام 2007م، نشر الكاتب ديفيد ليفي، كتابًا بعنوان: «الحب والجنس مع الروبوتات»، وأراه أقرب ما يكون إلى محاولة إقناع من مجرَّد التنبُّؤ بمستقبل الجنس الحديث؛ فالكاتب ينطلق من سؤال: لماذا يجب أن نحب الروبوتات؟ وفي معرض الإجابة، يتدرَّج بمقاييس لا تصح، فيُجيب أولًا، عن البشر، لماذا يقعون في الحب؟ يعزو الأسباب إلى عشرٍ، منها: التشابه، الانجذاب، الإعجاب المتبادل، والاحتياج لعلاقة حميمية، ومن تلكم، يتطرَّق إلى ظاهرة نطاقها واسع، وهي الحب عبر الإنترنت؛ فكم منا وقع في غرام فتاة عبر الشبكة العنكبوتية وهو لم يرها عيانًا البتَّة؟ وبهذه الحُجة، يريد أن يقول بأن الحب يتطوَّر كما تتطوَّر الأشياء؛ فالحب الإنترنتي لم يكن مألوفًا قبل

بقدر ما أنا حزين على انتشار هذه الرذائل والفواحش في الغرب، بقدر ما أنا سعيد بأنهم سيصبحون أكثر ضعفًا وعجزًا.

لا تقنطوا؛ فإنها سحابة صيف ستتقشَّع.

***

أربعة عقود، واليوم أصبح شيئًا عاديًا. وإلى جانب هذه الحُجَّة، يُضيف أخرى، وهي حب الحيوانات الأليفة؛ فكم منا اليوم يُرِّبي القطط والكلاب كما تُربِّي الأم ولدها؟ يُحبها ويُدلِّلُها، يُطعمها مما يأكل، ويكسوها كما يكسوا نفسه حاجةً ورغبةً، يمنحها اسمًا ولقبًا، وقد يذهب بعيدًا آخر مجنون ويُكنِّيها، ويحتفل بعيد ميلادها، هذا ولم يكن هذا النوع من الحب مألوفًا من قبل، فإن كان ثمَّة من يُربِّي قططًا فإنما كان يُربيها لملاحقة الفئران، والكلاب للصيد والحراسة، والخيول للتنقُّل والسفر، وهكذا. وبعد هذا الدليل وتلك الحُجَّة، يسأل مُتعجَّبًا: ما الغريب في حب إنسان لروبوت وممارسة الجنس معه؟

وفي عام 2021م، أعلن مارك زوكربيرغ، مؤسس فيسبوك، عن تغيير اسم الشركة إلى ميتا، وعن مشروعها الجديد ميتافيرس، وهو عالم افتراضي يمكِّن البشر من أن يعيشوه كما يعيشوا الواقع، فيه حواسهم مُفعَّلة، وممارسة الجنس فيه ممكنة!

ريـــح أرض مُسطَّحـــة

بعد صولة وجولة كلامية؛ قال لي: بصراحة، إني لأجد ريح أرض مُسَطَّحة! يعني بذلك أني مُسْتَغرق بنظريات المؤامرة، مَفْتُون بها، ولعمري، أني ما أَقصُّ ههنا إلا وقائع، ولا أسرد إلا حقائق، لا يتغافل عنها إلا من فرش أذنيه للنَّوْكى!

لقد تداعت الحداثة علينا، كما تداعى الأكَلَة إلى قَصْعَتها[1]؛ فصارت الدنيا لها مستوسقة، والأمور لها متسقة، ولأن موضوعها الوجود بأسره، أي أقطار الأرض وآفاق السماء، وما بينهما وما فيهما[2]؛ فهي اليوم من تُخطِّط وتُقرِّر وتُبْرِم.

---

(1) روى أبو داود في «صحيحه»، بسنده عن ثوبان مولى رسول الله، عن رسول الله، قوله: «يُوشِك الأمم أن تداعَى عليكم كما تداعَى الأكَلَةُ إلى قصعتِها. فقال قائل: ومن قلَّةٍ نحن يومئذٍ؟ قال: بل أنتم يومئذٍ كثير، ولكنَّكم غُثاءٌ كغُثاءِ السَّيل، ولينزِعنَّ الله من صدور عدوِّكم المهابة منكم، وليقذفنَّ الله في قلوبكم الوهْن. فقال قائل: يا رسول الله، وما الوهْن؟ قال: حب الدنيا وكراهية الموت».

(2) يدَّعي أرباب الحداثة أنهم حماة الكوكب من مخاطر الفضاء؛ ففي 12 أكتوبر 2022م، نشر موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي عربي) خبرًا بعنوان: «ناسا: المسبار دارْت ينجح في تغيير مسار كويكب مدمر بعيدًا عن الأرض».

في حظيرة الحداثة، نعيش أزمة مناخ[1]، هي أزمة من صنيع الحداثة نفسها، إلا أن الملامة تُلْقَى على انبعاثات تَجَشُّؤ المواشي وروْثِها[2]، وعلى الغابات لكثرة حرائقها.. ترى، كيف سَيَرْتِق الإنسان الحديث هذا الفَتْق؟ وبأي شيء سيحل هذه المشكلة؟

ونحن في هذه الأزمة، ظهرت عقائد وتيارات فكرية، تدعو لأمور غريبة، بُغية علاج الكارثة، منها الخضرية، وهي أشدها غلوًا وتطرفًا، ومن أكثرها جدلًا، وأبرزها نماءً، يقول معتنقيها أنهم ينطلقون من موقف أخلاقي، وأنهم سيضربون عصفورين بحجر واحد: بوضع حد لآلام المواشي، والتغير المناخي.

للوهلة الأولى، يظهر لنا أنها قيم نبيلة؛ فمن منا ينكر اليوم الممارسات المُنحَطَّة في المزارع[3]، أو يُبرِّر السلوكيات الوضيعة في المصانع، اتجاه نِعَم الله ومخلوقاته، ولكن يبقى الأمر، أن الحداثة أساس هذه الممارسات وسبب تمكينها، هذا من وجه.

---

(1) تنزيهًا للمتن، تجنَّبنا الاستدلال بما يُقال بأنها نظريات مؤامرة؛ كالقول بتأثير برنامج الشفق النشط عالي التردد (HAARP)، وكيمتريل (Chemtrail)، على التغير المناخي، والقول بأن حرائق الغابات مُمَنهجَة، وأن ضريبة الكربون هي للتحكُّم بالغذاء والطاقة، وبالتالي بالبشر، وأن الأزمة ذريعة من ذرائع كثيرة لبسط نظام عالمي جديد، ولتحقيق المليار الذهبي.

(2) في 11 أكتوبر 2022م، نشر موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي عربي) خبرًا بعنوان: «التغير المناخي: نيوزيلندا تعتزم فرض ضرائب على تجشؤ البقر لخفض الانبعاثات».

(3) بعد استقصاء ميداني، ومقابلات مع جزَّارين وأرباب الصَّنْعَة، توصلت إلى حقيقة أن الأكل الحلال في يومنا هذا نادر، بل إن أكثره من المُنْخَنِقة والمَوقوذَة والمُتَردية والنَّطيحَة، ليس ذلك بسبب انعدام الوازع الديني، أو الجهل بأحكام الذبح، أو جشع التُجَّار؛ بل بسبب القوانين واللوائح المفروضة حتى على أصحاب الذِّمَم.

ومن وجهٍ آخر؛ فإن الأساس الأخلاقي الذي تقوم عليه فلسفتهم، هو أن استخدام المنتجات الحيوانية، سواءً في المأكل أو المشرب أو الملبس جريمة[1]، يجب إيقافها ولو بالتضحية، وأن على الإنسان أن يعود إلى فطرة ابتدعوها؛ فلا مركزية لا لحيوان ولا لإنسان، إذ لا فرق بينهما، سوى أن الأخير أكثر تطوُّرًا من الأول.. وبعد هذا، فمن يُمْسَك مُتَلبِّسًا على مائدة، وفي صحنه جُثَّة حيوان، الويل والثبور!

ما أعنفنا، نحبس الأغنام والأبقار، نأخذ أطفالهم، ثم نحز أوداجهم، وما أرأفهم، يقطفون تفاحة من شجرة، يأكلونها، ثم يُعيدون بذورها لتنمو تفاحة أخرى؛ هكذا يُصوَّر المشهد.

المضحك ليس هذا، بل حين يأتينا سهم من كنانتنا، ممن هو محسوب علينا، فتسمعه يتمنطق بهذه الغباوة، ويتحدَّث بهذه الثرثرة؛ فيُندِّد بشعيرة نحر الأنعام في الأضحى، داعيًا إلى فك رقابها: فلَقَطْعُ كعكةٍ خير قُربانٍ من الأنعام وأسرع تقرُّبًا!

إذا كان طعام؛ فاللحوم والألبان ذات الأصول النباتية[2]، المصنوعة في المعامل، ولتذهب الطيِّبات حيث شاءت[3]، وبذلك تكون معضلة آلام المواشي، وأزمة التغير المناخي قد تم علاجهما، وإخراجهما من عنق زجاجة.

---

(1) بل يذهبون إلى أبعد من ذلك؛ يريدون تجريم تربية الحيوانات الأليفة.

(2) ظهرت الأمريكية ذات الشهرة الواسعة، كيم كارداشيان، في إعلان ترويجي لشركة بيوند ميت (Beyond Meat)، المختصة لبدائل اللحم النباتية، لتدعو متابعيها من خلاله إلى تناول اللحوم البديلة. كما أعلن نيوم، المشروع السعودي، بأنه سيحمل راية الصدارة في هذا المجال.

(3) قال الله تعالى في سورة «البقرة»: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا للهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ * إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ».

وعلى بُعد مسافات، تسمع أصوات نشازٍ، غير هؤلاء، تكابد لفتح شهية البشر على أكل الحشرات[1]، علاجًا لأزمة المناخ، وحسمًا لأزمة الجوع التي ستضرب بلادًا كثيرة في قادم الأيام. إن العاقل الحصيف، يفهم من هذا أن الأمر مُدبَّر من حَفَدَة الدَّجال؛ لحصر الماء، والنبات، والأرض، والمعدن، والنار[2]، بأيديهم، وإلا ما معنى أن تَرْدِم سلسلة من الحكومات في وقت واحد، ومناسبة واحدة، الآبار الارتوازية بعد حادثة ريَّان (في 2022م)[3]؟ ليس معنى ذلك، إلا أن نبقى إليهم محتاجين، نلحس قصاعهم[4]!

(1) في السنوات الأخيرة، لوحظ حالة في الوسط الفني الغربي، وهي الترويج لفكرة أكل الصراصير، والديدان، والجراد، العقارب، الخنفساء، والجنادب، ومن أولئك المروِّجين: نيكول كيدمان، أنجلينا جولي، وسلمى حايك. وفي 8 مايو 2021م، نشرت صحيفة الغارديان البريطانية مقالًا بعنوان: «إذا أردنا إنقاذ الكوكب، فإن مستقبل الغذاء هو الحشرات». وفي 9 فبراير 2022م، نشر المنتدى الاقتصادي العالمي مقالًا بعنوان: «5 أسباب تجعل أكل الحشرات يقلل من تغير المناخ».

(2) في لندن، حُرِمنا من الطبخ على النار؛ فالموقدات في جُل البيوت كهربائية.

(3) في الأول من فبراير 2022م، ضجَّ العالم بأسره، وانحسبت أنفاسه، لسقوط الطفل ريَّان أورام، في بئر عميق، في المغرب. لقد نالت قضيته تغطية إعلامية عالمية منقطعة النظير، وبعد الحادثة بأيام، أُعلِن عن سقوط طفل آخر في سوريا، ومن ثم أفغانستان، وأعلنت حكومة المملكة العربية السعودية فرض غرامات على من يحفر الآبار دون إذن من الدولة.

(4) قال الله تعالى في سورة «إبراهيم: «وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ». وقال في سورة «آل عمران»: «إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ».

تصنع الحداثة المشكلات، ثم تُلقي الملامة على الطبيعة؛ فتأتي بحلول لا تزيد الخراب إلا خرابًا، مثله بل أزيد[1]، بشعارات برَّاقة؛ كالتنمية المستدامة (Sustainable Development)[2].

خذ أزمة الجوع مثلًا، إنها راجعة إلى خرافة النُّدْرَة[3]، القائلة بأن أعداد البشر كثيرة، وسطح البسيطة صغيرة، وحاجات الإنسان كثيرة، وموارد الأرض قليلة؛ فبتالي يستوجب الأمر تقليل الزائد ليزيد الناقص[4]!

يعتاش أرباب الحداثة على الأزمات؛ لأنها مراحل انتقالية، لتحقيق مشاريع خطيرة، وإن سألت عن الأمور إلى طبيعتها متى ستعود؟ فموجز جوابهم: لن تعود، فكل أزمة نقطة انعطاف في المسار العالمي، والحياة قبلها ليست كالحياة بعدها، ولن تنجو أي صناعة من تأثيرات التغيير؛ أما قالها شيطان دافوس (Davos)، كلاوس شواب[5]؟

---

(1) قال الله تعالى في سورة «البقرة»: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ».

(2) للأمم المتحدة، سبعة عشر هدفًا، للتنمية المستدامة، وهي كلها أهداف عالمية، لا يمكن للدولة القومية والجهات الفاعلة، بمفردها تحقيق أيٍ من هذه الأهداف، أو الاستجابة لها، بمفردها، بل يجب أن يكون العمل جماعيًا؛ فلنيلها، طُرِحَت الحوكمة العالمية مشروعًا لتعجيل تحقيق الأهداف.

(3) للمزيد، راجع كتاب «صناعة الجوع: خرافة الندرة»، لفرانسيس مور لابيه، وجوزيف كولينز. الكتاب يؤكِّد بأن تصدير الجوع صناعة كبقية الصناعات؛ تستدر على صانعيها فوائد اقتصادية جمَّة، منها زيادة إنتاجية عمل العامل مثلًا، فالجوع سبب دافع للإنتاج.

(4) بعد غزو روسيا لأوكرانيا (2022م)، عزا النظام الدولي نقص القمح والغاز وغيرها من المواد الخام في العالم، إلى ما يحدث في تلك الأرض الصغيرة المَغزُوَّة! إن كان الأمر صحيحًا؛ فهي نتاج بنت الحداثة، المُسمَّاة العولمة، وإن كان غلطًا؛ فهو نوع خداع وتضليل مُمَنهَج.

(5) راجع «إعادة الضبط الكبرى»، المنشور عام 2020م، لكلاوس شواب، مؤسس المنتدى الاقتصادي العالمي. رد عليه ألكسندر دوغين، المُلقَّب بعقل بوتين، بكتاب «الصحوة الكبرى».

الحقيقة المُرَّة، أن أرباب الحداثة، وقوَّاد النظام الدولي والفاعلين فيه، هم من يُديرون العالم، وهم أساس ما نعيشه اليوم من بلايا؛ فأي جائحة لتكون لو لم تكن منظمة الصحة العالمية؟ وأي تضخُّم ستُعاني منه الدول لو لم يكن البنك الدولي؟ وأي حروب سنعيش لو لم تكن دول المركز؟ وما مهمة حكومات الدول القومية، إلا التقنين ذلك وإضفاء الشرعية عليه، عن أي ديمقراطية تتكلَّمون؟ أي سيادة، وأي قانون[1]؟

كما ومن سُنَن الحداثة، أن تتحدَّى الله الخالق، باستبدال نعمه، بُمقلَّد زائف.. من صدمة نيكسون، إلى العملات الرقمية[2]؛ ليست الورقية تساوي ذهبًا، ولا الرقمية تساوي فضةً، وليستا قابلتين للتبادل، بل هما أزهد من عَفْطَة عَنْز، وحشفٌ وسوء كِيلَة، والناس قطيع، يَمصُّمود الثماد، ويدعون النهر العظيم، ويعبدون عِجْلًا لا خِوار له!

(1) في الجائحة كورونا، شهد العالم عيانًا كيف تدخَّلت منظمة الصحة العالمية في قرارات يُفتَرض أن تكون سيادية. بَحَثَت رسالتي الجامعية، بعنوان «الأزمة المُسْتَغَلَّة»، حالات الاستغلال أثناء الوباء من خلال جمع الأدلة وتحليلها.

(2) قراءة المشهد تُنْبِأ بأن العملات الرقمية قد تُطرَح كحلٍ للتضخُّم ولفقدان الدولار قوته الشرائية.

تفترض نظرية تأثير ليندي (Lindy Effect) أن الأشياء التي كانت موجودة منذ فترة طويلة، مثل الذهب، ستظل موجودة؛ لأنها أثبتت قدرتها على الصمود بمرور الوقت. كلما طالت مدة وجود الشيء، زادت احتمالية استمراره في الوجود، على عكس العديد من الابتكارات التقنية الحديثة التي تسود لفترة ثم تموت.

عجيبٌ أمرها هذه الحداثة، تتحدَّى الله؛ ما أقزمها، أفإن كانت جديرةً فلتخرج من سلطانه، من مملكته، من حوله وقوته، ولترنا جدارتها.. تدور في فُلْكه وتقول هاكم انظروا ما أخلق وأفعل[1]!

والذي نفسي بيده، إن الحداثة قردة، في عيون أبنائها غزالة!

***

(1) قال الله تعالى في سورة «المؤمنون»: «قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ * قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ».

الدولـــة الإسلاميـــة.. أنشـــودة الشيـــطان

الأصل في الدولة الدينية أن تكون السلطة فيها للدين، والأصل في الدولة الحديثة أن تكون السلطة فيها للقانون، أو أي شيء آخر يبتكره العقل ويكون فيه الإنسان مرجع نفسه، والحق أن الدولة الحديثة تمكَّنت من مفاهيم الدولة وسَرَت فيها؛ فأي دولة اليوم هي دولة حديثة، وإضافة أي وصفٍ بعدها هي أَسْلَمة إن أُرِيد لها أن تكون إسلامية -أي أن الإسلام السياسي هو الذي سيكون نظامها، وليست السياسة الإسلامية-، وهي نَصْرَنة إن أُريد لها أن تكون نصرانية -أي أن الصليبية السياسية هي التي ستكون نظامها، وليست السياسة الصليبية-، وفي كلا الحالتين، فإن الأمر -حتى وإن فُرِض أن الشريعة في الدولتين تُصنَّف كمصدر للتشريع- لا يعدو أن يكون فَذْلَكة ليس إلا؛ لتهدئة النزاع النفسي في الشخصية الدينية، التي تَحِنُّ إلى مركزية السماء أو إلى شكلٍ من أشكالها[1]، ومع هذا، فإن الفَذْلَكة تلك هي استبدال للذي هو أدنى بالذي هو خير.

وإذا كان الحديث عن الدولة الإسلامية؛ فمن نافلة القول فيه، أن الذي حاق بمفاهيم الدولة يجعل الخلاف جوهريًا، يستحيل معه التوفيق بين الإسلامية والحديثة، واستحالة التوافق يعني

(1) كانت الجماعات الإسلامية ولا تزال تنادي بالإسلام هو الحل، توقًا منها لاستعادة الحكم الإسلامي القديم؛ والحق أنه شعار بلا رؤية وخطَّة عمل، ولئن سئلت أحد رافعيه: كيف هو الحل؟ لسكت كأخرس أَبْكَم.

استحالة دولة أحدهما، والأصح بناءً على هذا، أن يجري التعبير عن الدولة المستحيلة -وهي الإسلامية في نقاشنا- بالحكم بدلًا من الدولة؛ تمييزًا لها عن الدولة الحديثة ذات الحضور الأقوى.

ومن فرط استحالة تلاقيهما، تكاد الدولتان أن تفشلان معًا إذا ما تمَّت محاولة دمجهما معًا؛ فالدمج يعني إنتاج حُكمٍ مُشوَّه، وإفراغ لمضمون كليهما، يبدأ من إشكالية السيادة، التي هي في الدولة الحديثة للقانون، وهو غايتها، وفي الإسلامية للشريعة، وهي غايتها، والقانون في الحكم الإسلامي أداة للشريعة، وتحت إِمْرتها دومًا؛ لها الحق في توجيه ونقض وتقويم ما يتفرَّع عن أصول القانون بالشريعة أبدًا.

ليست الشريعة إذًا توأمًا للقانون في الدولة الحديثة، بل نقيضه؛ فالشريعة هي القيم الأخلاقية السماوية التي وضعها الله لخلقه لتوصلهم إليه كغاية نهائية، وهي واحدة لا تتعدَّد، نعم، لهذه القيم أصول يصح التفريع منها بالاستنباط تفسيرًا وتأويلًا للوصول مرَّة أخرى إلى إرادة الله.

أما ترى في النظام القانوني للدولة الحديثة تتعدَّد فيه القوانين وتتنوَّع؛ لكل دولة قانونها الفريد تصميمًا، والخاص بها شكلًا وروحًا؟ مُضافًا إلى ما سبق، أن الشريعة شأن الخاصة مِمَن هم في سُدَّة الحكم والسلطان، ومعهم عامة المسلمين جميعًا، بخلاف القانون الذي يستمد شرعيته من حكومة الدولة، القائمة على إنفاذ القانون لوحدها.

مرَّة أخرى، أما ترى، أن الصواب والخطأ مضطربان لا قرار لهما في النظام القانوني للدولة الحديثة؟ إن الصواب والأخلاقي فيها هو القانوني، والخطأ وغير الأخلاقي فيها هو غير

القانوني، يُحدِّد الأخلاقي من غير الأخلاقي قانون كل بلد ودستور كل وطن؛ ففي الدولة الحديثة الديمقراطية مثلًا، رأي الأغلبية مساوٍ للحق معادل للحقيقة[1]!

(1) تتحقَّق الأغلبية الديمقراطية بإجماع النصف زائدًا بواحد، ولا يخفى على الناظر في مثلها أنها محض دكتاتورية؛ إذ النصف الآخر ناقصًا بواحد محكومون بمن لم يُنْتَخبوا، بفارق أنها دكتاتورية جماعية! ثم إن الذي يُفتَرض من الديمقراطية أنها تعني سلطة الشعب؛ فلأي شيء تكون السلطة لنائبه بدلًا منه؟

وبعد، فإن من مقتضيات الديمقراطية الحديثة، تأسيس مجلس نيابي الذي يُتوَقَّع منه تمثيل إرادة الشعب، والحق أن صناديق الاقتراع التي توصل نائب الناخب تحتكر التصويت بنعم أو لا، وهو تعبير ناقص لتلك الإرادة.

إلى حدٍ كبير، يُنظَر إلى الديمقراطية هذه بأنها أروع نظرية سياسية ابتدعها العقل الإنساني، ولقد شاء الليبراليون تعميمها في الآفاق، ولكن أنَّى لهم ذلك وخصمهم الاشتراكي يُهيمن كقطب ثانٍ منافس؟ هذا إلى أجل؛ فالأمر حُسِم، بعد أول فرصة أُتيحَت، وكانت منذ نهاية حقبة الحرب الباردة، التي أعلنها فرانسيس فوكوياما بأنها «نهاية التاريخ»؛ يعني بذلك أن الليبرالي هو الإنسان النهائي، وأن العالم سيكون مأهولًا بالديمقراطيات والليبراليات. لقد كان جورج دبليو بوش من أشد المتحمِّسين لهذه المهمة، وابتدأ في المرحلة الأولى بالعراق، ليعرج بعدها إلى الشرق الأوسط كاملًا؛ إلا أن المهمة فشلت!

إن الدولة لا يمكن لها أن تكون ديمقراطية إلا بحَصْحصة السلطات لدفع تركُّز السلطة في واحدة؛ فسلطة للتشريع، وسلطة للتنفيذ، وسلطة للقضاء، والمبدأ نفسه يقتضي أن يكون انفصال السلطات الثلاث يحظى بقدرٍ من التساوي في الاستقلال، والحق أن هناك تناقض منهجي مُسْتَتر؛ إذ أداة طرح الثقة مثلًا، التي يمتلكها النائب في السلطة التشريعية لا تعني سوى أمرٍ واحد، وهو أن للتشريعية يد عليا على التنفيذية، والعكس بالعكس، فالتنفيذية تمتلك أداة الدعوة إلى الانتخابات متى ما حُلَّ المجلس النيابي، والقضائية تمتلك حق مراجعة ما شرَّعه الاثنين معًا، بل والتشريع بمبدأ السوابق القانونية!

وبعد، فإن استعمال لفظ السيادة في سياق الحديث عن الحكم الإسلامي تسامحي ومجازي؛ فالأصل أنها لله -أي الحكم والمُلْك له، باعتباره الخالق المالك[1]-، وأما الإمرة[2] فلنائبه في الأرض ووكيله، وهو الخليفة[3] المسؤول عن حراسة الدين وبَيْضَته، وتمكين الشريعة عالميًا،

---

(1) يشمل ذلك أملاك البشر، التي هي أملاك لا على نحو الحقيقة، بل المجاز؛ فالشريعة حاكمة عليها بشريعة الزكاة والخُمُس وغيرهما، فمن الأموال حق لطبقات اجتماعية أخرى كالفقراء والمعدومين.

وأما المُلْك، فلا مَلِك إلا الله، والخليفة ليس مَلِكًا، بل قائد بِبَيْعَة. قال الله تعالى في سورة «الإسراء»: «وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا». وروى شمس الدين الذهبي في «تاريخ الإسلام»، بسنده عن محمد بن زياد، قوله: «...فقام عبد الرحمن بن أبي بكر، فقال: ...ألا وإنما أردتم أن تجعلوها قيصرية، كلما مات قيصر كان قيصر...». وروى محمد بن سعد البغدادي في «الطبقات الكبرى»، بسنده عن سلمان الفارسي: «أن عمر قال له: أَمَلِكٌ أنا، أم خليفة؟ فقال له سلمان: إن أنت جَبَيْت من أرض المسلمين درهمًا، أو أقل أو أكثر، ثم وضعته في غير حقه؛ فأنت مَلِك غير خليفة. فَاسْتَعْبَرَ عمر».

(2) روى السيد محمد بن الحسين الرضي في «نهج البلاغة» مُرسلًا، قولًا للإمام علي بن أبي طالب، تحت عنوان: «ومن كلام له عليه السلام في الخوارج لما سمع قولهم لا حكم إلا لله قال عليه السلام»: «كلمة حق يراد باطل. نعم إنه لا حكم إلا لله، ولكن هؤلاء يقولون لا إمرة إلا لله، وإنه لا بد للناس من أمير، بر أو فاجر، يعمل في إمرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الأجل، ويجمع به الفيء، ويقاتل به العدو، وتأمن به السُّبُل، ويُؤْخَذ به للضعيف من القوي، حتى يَسْتريح به بر ويُسْتَراح من فاجر...».

فالحكم إذًا غير الإمرة، والحقيقة هذه أحرى بالرد على من يدَّعي بأن الحكم الإسلامي شكل من أشكال الثيوقراطية، ونظريتها المُسمَّاة بالتفويض الإلهي. إن الحاكمية نوع تكليفٍ لا تفويض؛ لغرض التدبير والرعاية، وهي على كل الأحوال مُقيَّدة غير مُطلقة.

(3) للخليفة (الحاكم) ولاية على عموم الأمة، يستحصلها من بيعة الأمة له، إمامًا من أئمة المسلمين الإثني عشر كان أو غيرهم؛ فإن كان من غير الأئمة الهُداة، فللفقيه المُبايَع من الأمة، وقد زعم أنصاف الفقهاء في زماننا، ألَّا ولاية للفقيه الحاكم؛ فذهبوا إلى ما أسموه بوكالة الفقيه، يريدون بها أنه وكيل للأمة إن صار حاكمًا بعد تفويضها أمورها إليه بالبيعة، فجعلوا الأمر كالوكالات القانونية، تُمثِّل إرادة الموكِّل وتُعبِّر عنها، وتنحصر فيما منحه من

إضافةً إلى الحِسْبة وجباية الحقوق الشرعية وتحصيلها بواسطة ولاته ووكلائه، ومعه إسنادًا عموم الفقهاء المعنيين بالإفتاء والقضاء[1]، وليس للعامة إلا الطاعة والنصرة. وفي نموذج الدولة

صلاحيات، زعموا هذا، وقد فاتهم أن للخليفة تنفيذ القصاص والتعزير، ولا يملك الموكِّل حق قتل نفسه ولا قطع يديه؛ فكيف يمنح ما لا يَملِك؟

إن الولاية للفرد الحاكم ثابتة، وقد زُعِم أنها تصح أن تكون ولايته شورية؛ فقالوا بشورى الفقهاء بديلًا عن ولاية الفقيه الواحد، زعموا هذا وعلى الإمكان العقلي اعتمدوا، وقد فاتهم استحالة إمكانها العملي، وإلا فالأحرى أن نسمع بشورى الأئمة، بين علي والحسن والحسين، أو شورى الأنبياء، بين إبراهيم ولوط وإسحاق! إنها الحداثة، التي أشغلتنا بتصوُّرها للحرية، ومفهومها للعدل والاستبداد؛ فطال تأثيرها أوساطنا، وصرنا نجاهد المُسلَّمات ونُقاوم النصوص، لجعل الشورى قابلة للمقارنة بالديمقراطية، أو حتى أن يزعم أنها سِنْخ لها.. عن أي ديمقراطية يحكون؟ أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم.. بربِّهم، أين الديمقراطية؟

وأما البيعة العامة، فمقدماتها كمقدمات الواجب بالنسبة للأمة، تهيئتها فرض كفائي عليها، وتكليفهم إتمامها؛ فإن هم بايعوا فلا خيار لهم إلا التسليم، وترك البيعة معصية لا يعادلها معصية، فالراغب عنها عن الإسلام راغب. والخليفة لا يكون إلا إذا توازنت شخصيته واستقرَّت، في المَلَكات والصفات التكوينية قبل الكسبية، كأن يكون طاهر المولد، ذكرًا بالغًا وحُرًّا، ومن ثم مؤمنًا؛ لئلا يقود الأمة وضيع النفس، دني الشِّيَم، وخسيس النشأة، فإن الناس على دين ملوكهم كما قيل، فإن كان كذلك، كانت أمته على شاكلته.

(1) تمنح الشريعة لطلبة العلم المبرزين الذين يجتهدون في تحصيل العلم الشرعي، وتملَّكوا مَلَكَة الاجتهاد، حق الاستنباط؛ للتوصُّل إلى حكمٍ ظني يكشف عن رأي الشارع في مُستجدَّات العبادات والمعاملات (القانون)، وهو ما يُسمَّى وظيفيًا بالإفتاء، يقول الله تعالى في سورة «التوبة»: «وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ».

إن للشريعة حكم حتى في الأَرْش في الخَدْش، وصلاحية الإفتاء للفقهاء تمنح الشريعة مرونةً تستطيع بها التكيُّف زمانيًا ومكانيًا، حاضرًا ومستقبلًا، كما تكيَّفت من قبل قديمًا، وهي وظيفة اجتماعية، بمعنى أنها نابعة من المجتمع وإليه، دون قَبْض ومُقابِل، للجميع غنيهم وفقيرهم ومُوحِّدهم ومُشْرِكهم، ولا احتكار في الإفتاء؛ فقد يختلف اثنان من مدرسة واحدة في الفتوى، فكلٌّ له مبانيه، تضبطها أصول الفقه وتقودها.

الحديثة القومية فإنما يُعنى بالسيادة على مستوى السياسة الداخلية تمثيل إرادة الأمة، وعلى مستوى السياسة الخارجية اعتراف المجتمع الدولي بها ككيان مستقل (غير مُحْتَل)، وذا سلطة واحدة.

وإذا كانت السيادة للقانون في الدولة الحديثة؛ فمعنى ذلك أن القانون الغاية النهائية للدولة، تمامًا كالشريعة التي هي غاية غايات الحكم الإسلامي، إلا بفارق سعة نطاق البسط وضيقه – فالشريعة معنية بالنظام الخَلْقي بأسره–، ومع ملاحظة نقدية تَرِد على سيادة القانون دون سيادة الشرع؛ أن السيادة الأولى هي لإبقاء الدولة القومية لأجل البقاء، ما يعني أن تحدِّي أي مواطن أو الشعب للدولة هو بمثابة تحدٍ لإرادته ذاتها، وليس الأمر إلى ههنا، بل يتعدَّاه إلى مفهوم جديدة اسمه الوطنية، الذي يجعل الدولة هي القضية الوحيدة التي يجب على المواطن تمجيدها والتضحية من أجلها[1].

والإفتاء غير القضاء؛ فإن المُفْتي في مقام القاضي وإن لم يُعيَّن، وليس القاضي في مقام المفتي، والمائز أن الأول وظيفته إصدار الأحكام الكلية دون اعتناء بالمكلَّف أقام بتطبيقها أم لا، وإن دُعي لأن يكون قاضيًا تحكيميًا، ليفصل الخصومات بين المتخاصمين، فلا تكون أحكامه القضائية نافذة، غير أن القاضي المنصوب حكمه في المُنازعات نافذ. وعلى النقيض من نظام الشريعة القضائي يقع نظام الدولة الحديثة القضائي، فإنه بجانب إلى كونه غير مجتمعي، أي تابع للحكومة بشكل أو بآخر، أو أجير لديها على أقل التقديرات؛ فإن الممارسة القضائية فيه، كالمراسم، وحاجة الأطراف إلى محامٍ محترف، بالغة التعقيد، تدق إسفينًا بينه وبين عموم المجتمع.

(1) إيران، الجمهورية الإسلامية، هي التجربة الأولى التي حكمت باسم الإسلام قوميًا في العصر الحديث؛ تعيش سياستها الخارجية صراعًا بسبب القومية المفروضة عليها، بين تحقيق غايات الشريعة وغاياتها القومية، ولقد تغلَّبت النزعة القومية في كثير من الأحيان؛ منذ إيقاف النار مع العراق عام 1998م، ومن ثم وقوفها ضد حكم طالبان عام 2001م بجانب روسيا والولايات المتحدة، ومن ثم استنكارها هجمات الحادي عشر من سبتمبر. ليس إيران فقط، بل من لفَّ لفها أيضًا، من تنظيمات إسلامية أو دول؛ كحركة الجهاد الإسلامي، والمقاومة الإسلامية في فلسطين، والإخوان المسلمين في مصر، وطالبان في أفغانستان، وهيئة تحرير الشام في سوريا.

لقد شكَّل صلح وستفاليا (Peace of Westphalia) ملامح هذا التنظيم للدول، ولعل من هذا السَّيْر التاريخي نعرف منشأ الدولة القومية، التي أصبحت مُلازِمة لكل دولة حديثة في النظام الدولي. إن القومية كعقيدة سياسية تنطوي على قوة مؤثِّرة على السياسة الدولية؛ إنها تدور على مداريْن: تقسيم الأراضي إلى دولٍ ذات سيادة أفقية وعمودية (الأراضي، والمياه الإقليمية، والمجال الجوي) أولًا، وثانيًا، أن يكون لكل منها أمة تجتمع على إرادة العيش المشترك، تتبادل قواسمًا ثقافية مشتركة (عادات وتقاليد)[1]، وذاكرة جماعية، تُنظِّمها الدولة، وتُنَمِّي فيها شعورًا بالولاء لها، وتُعمِّقه إلى حدٍ يتجاوز فيه حتى الولاءات الفردية؛ لتبقى السيادة، ويُصَان الاستقلال، وتدوم السلطة[2]، ومن دون ذلك لا تستمر الدولة ولا تبقى.

لا ريب أن غاية الحكم الإسلامي هو تحقيق الإرادة الإلهية؛ فمعنى جعله دولة حديثة، يعني أن الأخيرة هي التي تُنظِّم الإرادة الإلهية، تفرض وتقبل وتُهذِّب منها ما تريد، وبعبارة أخرى: الدولة الحديثة هي التي ستقوم مقام الإله وتؤدي أدواره.

ثم إن مفهوم الشعب وحدود الدولة في الحكم الإسلامي يَطَّرد إلى مجالات أوسع بكثير من مجال الدولة الحديثة القومية، القُطْرية المحدودة بحدود شعبها وبحدود جغرافيتها السياسية الوهمية، اللتان لا تعرفهما الشريعة ولا تقرُّهما؛ فالشعب في الإسلام هو الأمة الإسلامية[3]، والحدود هي

---

(1) إن الناس لا يولدون أمة، بل يصيرون إليها، ومفهوم الأمة هنا يُقصَد به مُخَلَّفات بيكو، القُطْرية المُسمَّاة بالوطنية، وَسخ الاستعمار وقاذورة المُحتل.

(2) القومية لا تعني احتواء أمتها على قومية وعرقية وإثنية واحدة؛ قد تتعدَّد، ولكنها قومية سياسية مدنية.

(3) يقول الله تعالى في سورة «الأنفال»: «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنِ انتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ».

دور الإسلام[1]، في كل مكان، والهدف النهائي هو إعلاء الشريعة التي من دورها أن يكون الدين لله كله، وإقامة منظومتها القيمية على الأرض أو ما تيسَّر منها.. تضارب غايات؛ فالدولة الحديثة هي الغاية وشعبها وسيلة لنفسها، في حين أن الحكم الإسلامي غايته القيم التي تحملها الشريعة. ببساطة، إن فَقْد الحكم الإسلام لنظامه القيمي، وإخراجه عن دائرة السيادة الإلهية؛ يعني سلبه أن يكون إسلاميًا، وبالمثل، فإن فَقْد الدولة الحديثة لنظامها القانوني، وإخراجها عن دائرة سيادتها الخاصة؛ يعني سلبها أن تكون دولة.

وإن كان ثمة سؤال عن تاريخ الاستحالة هذه؛ فإن فجرها ابتدأ في بداية القرن التاسع عشر، وأما قبله إلى دولة الخلافة، فلم تكن الدولة الإسلامية -كمفهوم مستقلٍ للدولة- مستحيلة التحقُّق.

إن صلاحية أي صياغة حكم هو امتلاكها للشرعية والملاءمة، إن هي فقدت واحدة منهما، فلا قيمة للثانية، والعكس بالعكس، ولا مِراء في أن الدولة الحديثة تحوز عنصر الملاءمة، ولكنها فاقدة للشرعية؛ فلا أحد أعطاها الحق في التسلُّط على الناس، وقد قيل أن العقد الاجتماعي شرعيتها، فقبول الشعب دليل عندهم على مشروعية الدولة، وهو قول مردود من وجوه، أولُّها -إن قبلنا قولهم جدلًا-، أن جيل غير جيل الداخلين في العقد لم يُمْنَحوا الفرصة للتعبير عن قبولهم أو رفضهم الدخول، وثانيها ديمومة العقد وأبديته، فلا يحق للداخل فيه أن يخرج منه،

(1) دار الإسلام: مصطلح فقهي وعقائدي في آن، فأما الفقهي؛ فيُعبِّر عن الحدود الجغرافية للأمة الإسلامية، حيثما كانوا وكانت تعاليم الشريعة فيها نافذة، وأما العقائدي؛ فيدل على أن الحدود هي كل الأرض، فإنها لله جميعًا، ويجب على المسلمين تبليغ الإسلام إليها، ليكون أهلها كافة على الإسلام.

لم تكن مسألة الحدود قبل الدولة الحديثة القومية جدلية كما هي اليوم. قيل إن الحكم الإسلامي يقوم على أركان ثلاثة: الإقليم والشعب والسلطة، ووسَّعها آخرون، فقالوا: الأرض والأمة والسلطة، والحق أن أركانه هي الأرض والإنسان والنظام.

ماذا إذا أُخلِفَت الوعود وساءت التجربة؟ ثم إن كان للإنسان سلطان على نفسه، فمن ذا الذي منحه سلطان على الحيوانات والنباتات؟ وهذا ثالثها. الفرق بيِّن؛ فالصياغة الإسلامية لا تَطْرَح نفسها قبل بيان شرعيتها التي اُستمدَّت من الله الخالق، وخالق الشيء مالكه. وأما عنصر الملاءَمة؛ فاستنطقوا قُرْطُبَة تُخبِركم.

إن مأزق الحداثة، ومن ثم ورطة النظام الدولي، تَسْلِبان الشريعة خصوصياتها وأهدافها النهائية، وتُخضعانها للتنظيم، وما يزيدهما سَطْوَة أن المسلمين يتعاملون معهما كحقيقة لا مَفرَّ منها، إذ لا يمكن لدولة اليوم أن تكون دولة وأن تعمل كدولة إلا من خلال إطار النظام الدولي هذا.

إن النظام الدولي إطار عام لتنظيم العلاقات الدولية وفقًا لما تشتيه دول المحور، وهو ليس في حالة ثابتة، بل مُتجدِّدة، نعيش اليوم شكله الجديد، الذي شكَّلته الدول الخمسة المنتصرة في الحرب العالمية الثانية[1]، وهو الشكل الأقوى على الإطلاق منذ اتفاقيات وستفاليا، وما الأمم المتحدة إلا أداة من أدوات هذا النظام للهيمنة على دول الأطراف؛ بالشرعية الدولية، والمنظمات والمؤسسات والمواثيق والمعاهدات الدولية، ولا تكون الدولة الحديثة دولة إلا بحيازة الأولى، والانضمام إلى الأخريات، وهو ما يسمى مجموعًا بالقانون الدولي، فإن خرجت دولة عن هذا النطاق؛ تؤدَّب كما يؤدِّب المرء عبده، أو يُضيَّق عليها في أحسن الأحوال، وليس لها وقتئذٍ إلا الترافع أمام مؤسسة من مؤسساتهم، العدل الدولية، ولا مُعقِّب على حكمها، وإلا فآخر الدواء مجلس الأمن!

(1) من غير الصحيح النظر إلى السياسات الخارجية لدول مثل روسيا والصين وإيران على أنها محاولة لتقويض النظام الدولي؛ لأنها من أكبر المانحين والداعمين لمنظمات الأمم المتحدة.

إن مئة وخمسة وتسعون دولة[1]، عدد لا يُريح النظام الدولي الحالي؛ فإن حزام من الدول ضعيفة، فاشلة، مضطربة، وفقيرة، وهي إشكالية؛ لأنها تجر مشاكل في غاية الخطورة إلى قلب النظام، ولا سيَّما أن العولمة تساهم في دفع عجلة المخاطر وتعميمها، ومن هذا الموطن برز مفهوم بناء الدولة، لتعزيز الدول الضعيفة وتدعيمها، بمثل الحوكمة العالمية وغيرها، وأراها فرصة أخيرة يمنحها النظام إلى تلك الدول، وإلا فَسَيَقْضي عليها، حفاظًا على الأمن العالمي كما يزعم، ولاستدامة النظام الدولي واستقراره.

ببساطة، إن الحكم الإسلامي المُتَخيَّل لا قابلية له بأن يتحقَّق إلا خارج التاريخ المعاصر، ومحاولة إقامته على ضفاف التاريخ وساحله بَخْس لما ضمنه لنفسه قبل هذا التاريخ[2]، ليس فقط لأن السَّيْرورة التاريخية التي نعيشها اليوم، هي صنيعة الغرب، وبالتالي يكون أدرى بمكامنها، ويعيش براحة فيه؛ بل لأن الصَّيْرورة التاريخية الحديثة لا تسع إلا تاريخه هو، وحده.. لقد اكتملت هذه الصَّيْرورة، وبعد أن تمَّت؛ أفاقت الدولة العثمانية فوجدت نفسها في العالم الحديث، فلم تجد مكانًا لها فيه، ونحن على حالهم منذ ذلك اليوم!

---

(1) ومن الطريف، أن دول المحور المتحكمة بالنظام الدولي، لها الحق في تأسيس دول؛ ليبيريا مثلًا، دولة أنشأها الكونغرس الأمريكي. كما وللنظام الدولي أن يعترف بمدينة كدولة، كالفاتيكان، بينما لا تزال حكومة مملكة الجبل الأصفر تتملَّق للنظام أملًا بالاعتراف بها كدولة رسمية ذات سيادة! هَزُلَت!

(2) لقد أصاب السيد محمد باقر الصدر كبد هذه الحقيقة في أطروحته المُسمَّاة: «البنك اللاربوي في الإسلام»، إنه نعم، تترابط أجزاء النظام الإسلامي وتتداخل؛ فإن مُكِّن جزء ومُنِع آخر، ينهد النظام كله، ولهذه الحقيقة صرَّح، أن أطروحته قائمة على التخريجات الفقهية، لتعمل ضمن النظام الدولي السائد الفاسد، وإلا فإن كان يُراد منها أن تكون أطروحة شاملة؛ فإن مجرَّد تحريم الربا كفيلة لتولِّي المهمة، ولا يحتاج الأمر إلى أكثر من مجرَّد فتوى.

نفيـــر الثُّبـــات.. جهـــاد انتقـــالي

اسْتَفْحَلت الحداثة، وسطا النظام الدولي[1]، وبينا هما يرفلان معًا بمشيتهما، لا يتورَّعان عن ضرب أتْباج المسلمين، يُلْحِقانهم الهزائم تتلوها هزائم، ويُذيقانهم الويلات تعقبها ويلات؛ انتهازًا لغيبة حَضَنة الإسلام، واستغلالًا لانقطاع أعضاده، واستفادةً من تواري نُقَبائه.

في الوقت الراهن، إن إعادة التموضع تُشكِّل قضية مُلحَّة وذات أولوية، وبعد تشخيص العدو، والنظر في أمره؛ يجدر على كل بصير أن يعقل الإشكال كيف يُحل؟ وأن يفقه من المأزق كيف نخرج؟ أي أن يعلم بعد الذي طرحناه أن العدو المُشخَّص هو الإشكال وهو المأزق، وهو من يجب إرهابه وإثخانه وإبادته؛ ليكون عِبرة في التاريخ ومَعْلمًا، وليُقال قبل النفير وبعد النفير.

يبقى سؤال مستحق: كيف لنا أن نُجاهِد بلا موارد، وهم الأقوى على الإطلاق -بحسب موازين القوى الأرضية-؟ وبأي شيء نُحاربهم وهم صُنَّاع الأعْتِدة ومُلَّاك الأسلحة[2]؟ وبعبارة أخرى: كيف يُحارب من لا يملك شيئًا، من يملك كل شيء؟

---

(1) إن الشركات العملاقة صنو للنظام الدولي؛ فهي معنية بالخطاب أيضًا.

(2) لربما لا أهمية للمركبة القتالية المُدَرَّعة (الدبَّابة) في الحروب المعاصرة؛ لقد ذهب أيام مجدها، وأيام ما كانت عتادًا لكل جيش حقيقي يُقابِل آخر مثله، إنه رأي مراقبون لِما يرونه من سقوط الدبابات الروسية من قبل القوَّات الأوكرانية في كمائن سهلة (منذ 2022م)، وتعرُّضها للتدمير بما هو أرخص منها وأخف. وبفهم هذا، نفهم أن

وقبل الإجابة، فإن بعض الأمة، وهم مجاهدوها، بحاجة إلى صحوة كبرى بخصوص العدو الذي عيَّناه، وتحقيق هذه الصحوة في غاية السهولة؛ لأن أمتنا مُهيَّأة لمعارضة فاعلة لقيم العدو، التي ليس فيها قط ما يروق للمسلمين، بل يرفضونها ويأبونها، رفضًا غير مشروط[1].

وبعد الصحوة والتعبئة العامة؛ فإننا نطرح نفير الثُّبات كحل أخير، يستنزف العدو، ويجعله كعصفٍ مأكول وكأعجاز نخل، بيد أن لا معنى للنظرية هذه إن لم تتحوَّل إلى ممارسة ميدانية؛ فإن الممارسة مُحرِّك، وصيرورتها إلى ظاهرة تقوم على الفعل وليس على ردة الفعل شرط إثبات صحَّتها.

وأما الجهاد؛ فلأن الله جعله عِزًّا للإسلام[2]، وهو فرض كفائي على المسلمين[3]، ونفير الثُّبات صورة من صوره، يُنفِّذه الأفراد بدًلا من الجماعات، لمرحلة انتقالية، إذ جهاد الأمة هي العبادة الجماعية الأصلية.

---

(1) لقد راهن ألكسندر دوغين، في كتابه «الصحوة الكبرى»، على المسلمين، وعبَّر عنهم بالقطب الكبير في الصحوة التي نادى بها، وأنها كفيلة بتوحيد العالم الإسلامي.

(2) قالت السيدة فاطمة بنت محمد الزهراء في خطبتها الفدكية: «...فجعل الله الإيمان تطهيرًا لكم من الشرك...وطاعتنا نظامًا للملَّة، وإمامتنا أمانًا من الفرقة، والجهاد عزًّا للإسلام...والأمر بالمعروف مصلحة للعامة...والقصاص حقنًا للدماء...».

(3) إن سقوط الجهاد الكفائي عن البقية منوط بتحقُّق الكفاية، ولا يسقط سقوطًا لا يرجع؛ فكلما اختل أمر الكفاية أو ذهبت يرجع التكليف من جديد على عموم المسلمين. وفي كل الأحوال، فإن النفس المُسلِمة ينبغي عليها أن تُحدِّث نفسها بالجهاد في سبيل الله دومًا، وأن تتحسَّر إن فاتها. قال الله تعالى في سورة «التوبة»: «وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ»، وروى مسلم بن الحجَّاج النيسابوري في «صحيحه»، بسنده عن أبي هريرة، عن رسول الله، قوله: «من مات ولم يَغزُ، ولم يُحدِّث به نفسَه، مات على شُعْبَة من نفاق».

ومما يُستَدل به على رُجْحان هذا الجهاد، أن الحرب غير متوازية، والجماعات لا قِبَل لها بهذا العدو، والسَّيْر التاريخي خير شاهد على مآلات الأحزاب والتنظيمات والجماعات الجهادية، هذا أولًا.

وثانيًا، فلأن العولمة أكثرت من سُبُل فهم الدين، وضيَّعت الأصالة، وأتاحت منابر سهلة، يصعدها أنَّى يشاء مِمَن استهوتهم حُبُّ الرياسة واستولت عليهم آفة الجاه؛ فينطق رُوَيْبِضَة[1] ويقود أَنْوَك، فتزداد الانقسامات، وتَدُبُّ الخلافات، وتكثر النزاعات، فتفشل الأمة وتذهب ريحها[2] كَرَّة ثانية وثالثة.

وأما ثالثًا، وكأن هذا الجهاد الفردي هو أقرب للنفس الحديثة، التي امتزجت بالفردانية فصارت بها أصلًا[3]، يستصعب تأقلمها في جماعة ومع مجموعة؛ فالجماعة بحاجة إلى عصابة على منهج

---

(1) روى ابن ماجة في «صحيحه»، عن أبي هريرة، عن رسول الله، قوله: «سيأتي على الناس سنوات خدَّاعات؛ يُصَدَّق فيها الكاذب، ويُكذَّب فيها الصادق، ويُؤْتَمَن فيها الخائن، ويُخَوَّن فيها الأمين، وينطق فيها الرُّوَيْبِضَة. قيل وما الرُّوَيْبِضَة؟ قال: الرجل التافه في أمر العامة».

(2) يقول الله تعالى في سورة «الأنفال»: «وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَٱصْبِرُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ».

(3) كلما تنامت الحداثة، أخذ الإسلام الرومانسي يتنامى معها؛ تديُّن عصري، ليس فيه إلا رسم القرآن وشكل السنة، ويُلائم الفرد بما هو فرد، لا يميل إلى جماعة، ولا ينجذب إلى تنظيم، ينأى عن كل عمل جماعي يُعبِّر عن طموحات ما ينتمي إليه من دين وعقيدة، ولا يرى فيه إلا احتكارًا ووصاية وجمودًا فكريًا.

إن المسلمين الرومانسيين، المتعرِّبين بعد الهجرة، متورِّطون بين حقَّانية الإسلام وقوة الحداثة؛ فلا هم يتجرَّؤون باعتناق الحداثة كاملة، ولا هم يُطيقون البقاء في الدين، يعيشون في منطقة رمادية، ويجتهدون في إعادة صياغة ما يستوردونه من الحداثة للتنفيس، فتسمع بالنسوية الإسلامية، والجهاد الدستوري أو المدني أو حتى الإلكتروني!

ومن هنا ينبغي الحَيْطة ويَصِحُّ الحذر، من أن نجعل شعائر الدين فلكلورًا غدا عتيقًا وأضحى مُعيبًا؛ فَيُسْتَسهل استبدال هذا ويَرُوق تغيير ذاك، لاستخفافٍ أصابنا بأصالة ذا ورُكنية ذينك.

موحَّد[1]، وأمير يقودهم، يَسْمَعون له ويُطيعون[2]، وتمويل مادي يرفدهم[1]، ومن فقه الواقع مُخطَّط ورؤية، وشعار وشرعية[2]، ونفير الثُّبات هندسة عكسية للفردانية، لا يحتاج إلى ذلك كله عدا الأخير، وإن المُصحَف هذا كفيل في بيان المُخَطَّط وبَلْوَرة الرؤية.

---

(1) إن وحدة المنهج هي عَصَب كل جماعة، وأما محاولة تكوين عصابة من مناهج مُتعدِّدة، فإن الفشل مصيرها، وضياع الجهد عاقبتها؛ أرأيت إن كان رجلان في مهمة واحدة، أحدهما يرى استباحة مال العدو، والآخر يرى حُرمته، أكانت الغَلَبة من نصيبيهما، والظفر من حُظْوَتهما؟ أرأيت إن كانت جماعة في بادئ أمرها حاوية للمجاهدين كافة، بمناهجهم المُتعدِّدة ومشاربهم المُختلَفة -كالجهاد الأفغاني-، أن يكون النجاح حليفها بعد السَّطْوَة وبلوغ السلطة، وفريق منها يرى الديمقراطية شكلًا للحكم وفريق لا يراها؟ كلا والخِراف السوداء بينهم!

(2) وللأمير السمع والطاعة متى ما أبرم أمره، وعلى المأمور أن يكون في أمره كالسِّكَّة المُحْماة لا يُثنيه شيء حتى يمضي لما أمره الأمير به، يَسُوس نفسه على ذلك ولو كان غير مُقْتَنع؛ وإلا فالفوضى والذُّل.

لنا في قصة عاصم بن ثابت عِبرة؛ فقد روى محمد بن سعد في «الطبقات الكبرى»، عن عمر بن أسيد بن العلاء بن جارية، أنه قال: «قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم رهط من عضل والقارة، وهم إلى الهون بن خزيمة، فقالوا: يا رسول الله، إن فينا إسلامًا؛ فابعث معنا نفرًا من أصحابك يفقهونا ويقرئونا القرآن، ويُعلِّمونا شرائع الإسلام. فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معهم عشرة رهط... وأَمَّر عليهم عاصم بن ثابت... فخرجوا حتى إذا كانوا على الرجيع وهو ماء لهذيل... فغدروا بالقوم، واستصرخوا عليهم هذيلًا؛ فخرج إليهم بنو لحيان، فلم يرع القوم إلا الرجال بأيديهم السيوف، قد غشوهم؛ فأخذ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سيوفهم، فقالوا لهم: إنَّا والله ما نريد قتالكم، إنما نريد أن نصيب بكم ثمنًا من أهل مكة، ولكم العهد والميثاق ألا نقتلكم. فأما عاصم بن ثابت، ومرثد بن أبي مرثد، وخالد بن أبي البكير، ومعتب بن عبيد، فقالوا: والله لا نقبل من مُشْرِك عهدًا ولا عقدًا أبدًا. فقاتلوهم حتى قُتِلوا، وأما زيد بن الدثنة، وخبيب بن عدي، وعبد الله بن طارق، فاستأسروا وأعطوا بأيديهم...».

وأما من كان أمير نفسه، لا يلتزم كما تلتزم الجماعة أمر أميرها؛ فقد حقَّ للجماعة أن تؤذيه حتى يترك تمرُّده، وإن لم يفعلوا؛ فقد حق للأمير يأخذ البريء منهم بالسقيم.

ومما يلزم التنبيه عليه، أن نفير الثُّبات، يتراوح قوةً وضعفًا[3]، سلميةً وعدوانية، مدنية[4] وعسكرية؛ فكلٌ بِحَسَبِه.

---

(1) والجماعات الجهادية من غير رفد مادي، ذاتي ثابت ومستقل، تكون بين مطرقة العمالة وسندان الاندثار، وإذا كان ولا بد من طلب العون المادي؛ فالاعتماد على جمهور المسلمين أولى، فإنه علاوة على كون التحرُّك باسم الأمة مانح للشرعية، فإنه يُشعِر المانحين بأنهم جزء لا يتجزَّأ من المشروع، وإنجاز الجماعة إنجاز لهم. وأما الشرعية، فلا غنى للجماعة عنها؛ إذ عليها المدار، وإلا نُظِر إلى الجماعة على أنها قاطعة طُرق أو باغية، وإذا كان التمويل الجماهيري مقدمة للشرعية؛ فإن رفع شعارات تُجسِّد تطلعات الجمهور مقدمة لضمان التمويل.

(2) إن الجماعات في حاجة أبدية لشعارات تُعرَف بها، وأدبيات يَلْهَج اللسان بها؛ ألا ترى أن المُنتمي للبَعْث يُسمَّى رفيقًا، والمنطقة الجغرافية لديهم تُسمَّى قُطرًا، والمُمَوِّل يُسمَّى نصيرًا؟ وكما هذا، فإن لأصحاب الجماعات أشكالًا يُعرفون بها غالبًا؛ فإنك تعرف أتباع ولي الفقيه من عمائمهم؛ من ناصيتهم الظاهرة من أسفل العمامة، ورؤوسهم العارية بلا قُلُونسُة. وتُميِّز الإخوان من لحاياهم المُهذَّبة، وشاربهم المَجْزوز، والأصابع الأربعة.

(3) أقواه الانغماس، وأضعفه المُراغَمة. وأما المُراغَمة فليس شيء أحب إلى الله من أن يُراغِم وليه أولياء الشيطان، في العُسْر واليُسْر، والمَنْشَط والمَكْرَه، يكتبها الله لهم عملًا صالحًا.

يقول الله تعالى في سورة «التوبة»: «...ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطَئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ». وروى الشيخ محمد بن يعقوب الكليني في «الكافي»، بسنده عن ابن طيفور المُتطَبِّب، عن الإمام موسى الكاظم، قوله: «...من ارتبط دابة متوقعًا به أمرنا، ويغيظ به عدونا...». ومن المُراغَمة إظهار شعائر الإسلام، ومنها تعمُّد تحقير أولياء الشيطان؛ كما روى الشيخ محمد بن علي الصدوق في «الخصال»، بسنده عن مسعدة بن صدقة، عن جعفر بن محمد الصادق، عن أبيه محمد بن علي الباقر، قوله: «لا تُسَلِّموا على اليهود، ولا على النصارى، ولا على المجوس، ولا على عبدة الأوثان، ولا على موائد شرب الخمر، ولا على صاحب الشطرنج والنَّرد، ولا على المُخَنَّث...».

(4) احتلال مصانع الإنتاج، إتلاف المنتوجات، تهريب الحيوانات، تعطيل المناسبات، التسلُّق إلى سطح المباني، تخريب اللوحات والآثار؛ هي وسائل الخضريين في العمل المباشر، وفي العصيان المدني غير العنيف وغير القانوني، وهي أمثلة مناسبة للذي يريد أن ينفر نفيرًا مدنيًا، بشرط ألا يشوب تلك الأساليب إشكالات شرعية.

وإذا أردنا من التاريخ الحديث نماذج، صالحةً وطالحةً؛ فاغتيال فرانز فرديناند[1]، والاستيطان اليهودي، وفتوى الإمام الخميني بإعدام سلمان رشدي[2]، واختطاف طائرة الجابرية الكويتية.

(1) الاغتيال الذي نفذه طالب صربي، كان حافزًا مباشرًا لاندلاع الحرب العالمية الأولى، عام 1914م، التي كان لها العدد من التأثيرات الهامة على النظام الدولي؛ كإعادة رسم خريطة أوروبا، وانهيار ميزان القوى الدولي.

(2) الإمام الخميني في الشرق، وسلمان رشدي في الغرب، إلا أن فتوى الإمام استطاعت أن تلاحق رشدي حيث يكون. في عام 1989م، أفتى الإمام بإهدار دمه لإساءته للرسول الأعظم في روايته المُسمَّاة بـ «آيات شيطانية»؛ فأردت هيتوشي إيجاراشي، مترجمها إلى اليابانية، قتيلًا عام 1991م، ونالت من إيتوري كابريولو، مترجمها إلى الإيطالية، في العام نفسه، وأعدمت ويليام نيجارد، مترجمها إلى النرويجية، عام 1993م، وفي عام 2022م، أصابت أخيرًا رشدي بعد 33 عامًا.

ومن التاريخ القديم نماذج، صالحةً وطالحةً؛ فتحطيم إبراهيم لأصنام قومه[1]، ونفير عتبة بن أسيد[2]، وإعدام كعب بن الأشرف[3] وسلام بن أبي الحقيق[4] وسفيان بن خالد[5]، واغتيال الخلفاء الثلاثة، وفُتوَّة يحيى بن أم الطويل[1].

---

(1) قال الله تعالى في سورة الممتحنة: «قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ...». وقال في سورة «الأنبياء»: «وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ * فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ».

(2) روى محمد بن جرير الطبري في تاريخ «الأمم والملوك»، عن عروة عن المسرور ومروان: «...فلحق بأبي بصير، فاجتمع إليه قريب من سبعين رجلًا منهم، فكانوا قد ضيَّقوا على قريش، فوالله ما يَسْمَعون بِعِيرٍ خرجت لقريش إلى الشام إلا اعترضوا لهم فقتلوهم وأخذوا أموالهم، فأرسلت قريش إلى النبي صلى الله عليه وسلم يناشدونه بالله وبالرحم...».

(3) روى محمد بن إسماعيل البخاري في «صحيحه»، عن سفيان الثوري، قوله: «قال عمرو: سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من لكعب بن الأشرف فإنه قد آذى الله ورسوله، فقام محمد بن مسلمة، فقال: يا رسول الله أتحب أن أقتله؟ قال: نعم...». وروى في التاريخ الكبير عن جابر: «قتلوا كعب بن الأشرف، فقال النبي صلى الله عليه وسلم حين نظر إليهم: أفلحت الوجوه».

(4) روى محمد بن إسماعيل البخاري في «صحيحه»، عن البراء بن عازب، قوله: «بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبي رافع اليهودي رجالًا من الأنصار، فأمر عليهم عبد الله بن عتيك، وكان أبو رافع يؤذى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويُعين عليه».

(5) روى محمد بن جرير الطبري في تاريخ «الأمم والملوك»، بسنده عن عبد الله بن أنيس، قوله: «دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إنه بلغني أن خالد بن سفيان بن نبيح الهذلي يجمع لي الناس ليغزوني، وهو بنخلة أو بعرنة، فأته فاقتله...فخرجت متوشِّحًا سيفي...فلما رأيته، وجدت ما وصف لي رسول الله صلى الله عليه وسلم من القشعريرة، فأقبلت نحوه...فمشيت معه شيئًا، حتى إذا أمكنني حملت عليه بالسيف حتى قتلته...فلما قدمت على رسول الله وسلَّمت عليه، ورآني قال: أفلح الوجه...ثم قام رسول الله فدخل بيته فأعطاني عصا فقال أمسك

كل فرد عمل من موقعه اتجاه قضيته الكبرى، مُنطلِقًا من مسؤولية فردية، حاملًا الظلم المزعوم على محملٍ شخصي.

من مثل هذا النفير وذاك، من صالحٍ كان أو طالح؛ أُلْقِي الرعب في قلوب العامة، وتُوصِّل إلى مخاوف العدو، وانحفرت ذكرى كل نفير في الوجدان، حاضرةً في الذاكرة الجماعية على الدوام.. الحقيقة أن نفير الثُّبات يخلق نوع توازنٍ في الرعب، ومنه إلى الردع؛ وذلك لأنه يجعل المعنيين يحسُّون بخطر الإبادة، ويعيشون في مشكلة نفسية تجعلهم لا يهنئون بحياة سوية، فكل تهديد يُتوَقَّع تنفيذه في أي زمان ومكان، ويُقدَّر أن يُجيب أي أحدٍ للتضحية عند أول هَيْعَة، وكل معني يعتقد بأنه الضحية الوحيد.

حقيقة هذا النفير أنه جهاد فردي يتحدَّى التصوُّر السائد عن الجهاد والحروب التقليدية المرتكزة على تشكيل المعركة.. إن العالم ساحته؛ فلا يرتكز على أهداف جغرافية مُحدَّدة، وجنوده كالأشباح، لأنهم في تغيُّر دائم، ولا يمكن تحديدهم، كما ويستحيل انتهاء النفير بمعاهدة سلام أو هُدْنة أو حوار.

هذه العصا عندك يا عبد الله...فرجعت إلى رسول الله فقلت: يا رسول الله، لم أعطيتني هذه العصا؟ قال: آية ما بيني وبينك يوم القيامة...فقرنها عبد الله بسيفه، فلم تزل معه حتى إذا مات أمر بها فضمت معه في كفنه...».

(1) روى الشيخ الطوسي في «اختيار معرفة الرجال»، بسنده عن عمرو بن أبي المقدام، عن الإمام محمد بن علي الباقر، أنه قال: «...أما يحيى بن أم الطويل فكان يظهر الفتوة...». وروى الشيخ محمد بن يعقوب الكليني في «الكافي»، بسنده عن اليمان بن عبيد الله، أنه قال: «رأيت يحيى بن أم الطويل وقف بالكناسة ثم نادى بأعلى صوته: معشر أولياء الله، إنا براء مما تسمعون، من سب عليًا فعليه لعنة الله، ونحن براء من آل مروان وما يعبدون من دون الله، ثم يخفض صوته فيقول: من سب أولياء الله فلا تقاعدوه، ومن شك فيما نحن عليه فلا تفاتحوه، ومن احتاج إلى مسألتكم من إخوانكم فقد ختنموه».

تمهيدًا للخطوة القادمة؛ فإن تنبيهات ثلاثة لا بدَّ منها: أولُّها، أن يُعْلَم، إنما الأسباب الكونية للخلق أجمعين، من أخذ بها وصل، ومن تواكل تأخَّر، مُسلمًا كان أو كافرًا، مؤمنًا كان أو فاجرًا، ومن ذلك أخذ الحذر[1]، فالأمر لا يخلو من المخاطر، وَلَتَركُ النفير خير من أن يؤتى باستهتار؛ لأنه وَبَال على صاحبه وتثبيط لغيره[2]، وليس يعني الأخذ بالحذر السلامة دومًا، ولكنها وقاية، ولدرهم منها خير من قنطار علاج، وإن تمَّت بسلامة، فإنها ستُحقِّق أهم عنصر من عناصر النصر، ألا وهي المُفاجأة.

وثانيها، أن يُعلَم أن الجهاد، عمومه وخصوصه، لا يعني العدوان والانفلات والاستباحة؛ فالضوابط حاكمة عليه، وإنما هو وسيلة لغاية حفظ دين المسلم، وتحرير الكافر المُستَضعَف من سُلطان مُستكبِر كافر، يمنع وصول الحق إليه، أو يُحبِط تفاعله مع الحق إن وصل إليه[3]، هكذا

---

(1) قال في سورة «النساء»: «يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ فَانفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا»، وقال فيها: «...وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَاحِدَةً...»، وقال الله تعالى في سورة «الكهف»: «...وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا...».

ولقد كانت السيرة النبوية قائمة على الأخذ بالحذر؛ فمن اتخاذه لدار الأرقم معقلًا سريًا للاجتماع، إلى مبيت الإمام علي في فراش الرسول الأعظم، إلى هجرته سرًا خائفًا يترقَّب، إلى غزواته التي كان يورِّي بغيرها.

(2) من المعلوم بداهة، أن مُؤدَّى الإخفاق في أداء المهمة، فقدان ثقة الآخرين بأخذ زمام المُبادرة. لقد هَوَت أَفْئِدة من الناس إلى تنظيم القاعدة بعد ضربة الحادي عشر من سبتمبر؛ لأنها نجحت.

كذلك، ينبغي أن يكون معلومًا، أن إدارة الأزمات تشمل أساليب مثل: إنكار الأزمة، وتأجيل إعلانها، والتقليل من أهميتها. من الضروري أن يدرك المشاركون أن هذه الأساليب قد يستخدمها من هم في السلطة؛ فلا ينبغي أن تؤخذ على أنها مؤشر على الفشل.

(3) قال في سورة «النساء»: «وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا». وقال في سورة «الأنفال»: «وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنِ ٱنتَهَوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ».

ينبغي أن يُنظَر إلى حال الكافر الشرِّير؛ فإن لم يكن الجهاد رحمة للأرض وسُكَّانها، فهو هباء منثورا، وفي وصية الإمام علي لمالك الأشتر لما ولَّاه مصر منهاجًا بليغًا.

وبعد، ثالثها، فالتكفير من مقاصد الشريعة[1]، استغلته الجماعات من قبل أسوء استغلال، إذ لولاه لما استحلَّت دماءً، وليُعلَم، أن ليس شيء يبلغ حد الإفراط إلا انقلب على صاحبه، فيصير من بعد قَبول مذؤمًا مدحورًا؛ فالغلو في كل شيء آفة. وكما هذا، فلا تفريط؛ فإن ترك التكفير واحتساب الناس أجمعين ناجين خلاف للشرع وعصيان له، ولكن الأمور بأوسطها. ولقد سمعتُ حامل أسفارٍ من قبل يقول: لا تُكفِّر، ولا تحكم على أحد بالكفر، ولكن قل: غير مسلم! للوصول إلى الدولة الإسلامية الكاملة؛ فإننا بحاجة إلى نفير الثُّبات، بوابة جهاد الأمة، وجهاد الأمة مفتاح الدولة.. إن الحداثة والنظام الدولي يجب تدميرهما، ويمكن تدميرهما، وسيتم تدميرهما.. لئن كانت يد واحدة عن التصفيق عاجزة؛ فإنها على الصفع قادرة! لنكن جميعًا كإبراهيم؛ لقد كان بمفرده أمة[2]، مكدودًا في ذات الله، حتى أَسْفَر الحق عن مَحْضه، وخرست شَقاشِق الشياطين على يده! فمن لها؟

***

(1) اعلم أنك لست تحتاج إلى إذن الحاكم الشرعي أو القاضي في إقامة بعض العقوبات -كعقوبة من يسب النبي أو يدَّعي نُبُوَّته على مسامعك- مع التمكُّن والأمن.

(2) قال الله تعالى في سورة «النحل»: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ».

وحـــدة تحالـــف لا وحـــدة اندمـــاج

خليقٌ بعد الذي تبيَّن، أن تَهبَّ الأمة بكل طوائفها، وفِرَقِها، ومذاهبها، دفاعًا عن التوحيد، عنوانها الجامع؛ إذ هو للعدو هدف ومَقْصَد.

إن دعوة كهذه، لطالما أتحفت المسامع وأطربتها، ومَرَّة أخرى، قد نَسْمَع مُجيبًا للدعوة، صائحًا: على الخبير سقطت؛ فأنا ابن بجدتها! فيتصدُّر الخبير مُتشدِّقا ومُتَبجِّحًا بكلامه، يزعم فيه بأنه على إعادة نظام المِلَّة قادر، وعلى أمان رعيِّتها من الفُرْقة بما لديه ضامن، وكأنه لُقْمان لما تسمعه، ثم ما يلبث أن يُكْمِل كلامه قليلًا، إلا وتفهم أنه يريد الوحدة أو التقريب بين المذاهب.

منذ نصف قرن، بل أكثر، والشهوة مندفعة إلى هذا الطموح الكبير[1]، والواقع يُخبِر أنه معدوم التقدُّم، والبَوْن لا يزال شاسعًا، هذا والسبب بسيط، يرجع إلى أساس الاختلاف، فهو اختلاف على الحق، معرفته، فهمه، واتباعه، والحق واحد لا يتجزَّأ، وكل يدَّعي صِلة به؛ فكيف يرضى أصحاب الحق بوحدة مع غير أهل الحق، وعلى غير الحق، وهل للوحدة بين الظلام والنور من سبيل؟

---

(1) نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية رائد وفاعل في قضية الوحدة الإسلامية والتقريب بين المذاهب؛ وأسبوع الوحدة الإسلامية، واحدة من مشاريعه السنوية، والظاهر أنها بلا طائل.

يبدو الأمر منطقيًا، فمهما كان ظاهر عنوان الوحدة حميدًا، فإن أهدافه ليست مثله، وتسقط دومًا بالتزاحم؛ فإن الحق إما مع أبي بكر وإما مع علي، معضلة كيف للوحدة أن تخلص منها؟ إلا أن تكون الوحدة المنشودة في طبيعتها خلل، وفي مفهومها تناقض، وفي منهجها التطبيقي عجز عملي لمثاليتها، وهي أمور تسلب أطرافها المعنيين الاتفاق على ملامحها، وتجعلها غير مطلوبة؛ فتكون ساعتئذٍ إلى الفُرقة أقرب، ومن الوحدة أبعد.

ومما يُكدِّر الصفو، أن الذوق الفقهي لكلا المذهبين، يقتضي تكفير الآخر، مع مفارقة واضحة؛ فالفقه الشيعي يحكم على السني بكفر باطني لجحوده الإمامة، أي أن السني بذلك يكون مسلمًا في الدنيا، له ما للمسلمين، وعليه ما عليهم، وفي الآخرة يُحشر محشر الكفَّار، أو أن يكون من أصحاب الأعراف؛ وأما الفقه السني فهو يحكم على الشيعي بكونه جهنميًا، في الظاهر والباطن، لرفضه شرعية الخلافة، وإعراضه عن الإقرار بعدالة الصحابة، ولا تخفى خطورة التكفير الثاني، إذ من لوازمه إهدار للدم.

أضف إلى ذلك، أن عددًا بمثل ربيعة ومضر، تجد في نفسها الأمة، وترى في المذهب الذي يَنْعَتُ أصحابه أنفسهم بالطائفة، أحق بالخصام والنبذ، إن لم يكن القتل، جزاءً لمن يَشُقُّ العصا، ويُفرِّق الجماعة.

ومما يجدر ذكره، أن أطروحة أخرى لتوحيد الصف قد تم اقتراحها، تقع ما بين الوحدة والتقريب، تُعرَف بالتعايش المشترك، غرضها التصدِّي للعدو المشترك، وشرطها اللاعنف، فكل من في دائرة الإسلام أبناء علَّات، ولهم حق التحرِّي عن الحقيقة؛ أهي مع التشيُّع أم التسنُّن؟ وأطروحات أخرى في هذا المجال، منها الأخوة الدينية، واللامذهبية[1].

(1) إن اللامذهبية التي تقوم على الاندماج التام، هي تمامًا كالمناداة بالديانة الإبراهيمية، وهي أطروحة مدفوعة.

برأينا، أن كل الأطروحات السابقة فاسدة، إلا التعايش ففيها نظر وتأمُّل؛ وأما الجديد الذي نطرحه، فهو الذي أسميناه بوحدة تحالف لا وحدة اندماج، وحدة من أهم ملامحها، أنها انتقالية، وتقوم على ترتيب العداوة، يفرضها واجب الوقت، وهي إلى الاتحاد أقرب[1]؛ من أهم مُميِّزاتها أن السني يعلم من الشيعي بصراحة لا مُداهَنة فيها، أن الشيعة لا تحب أبا بكر، وعمر، ولا عائشة، وأن السني مسلم في الدنيا، كافر في الآخرة؛ ويعلم الشيعي من السني بصراحة لا مضارَعة فيها، أن أهل السنة يؤخِّرون الإمام عليًا في كل فضيلة يراه الشيعي أولى بها، وأن الشيعي جهنَّمي ما جهر بالذي تقدَّم وصرَّح.

إن ميثاق الوحدة الانتقالية، هو وحدة الدور واختلاف الأهداف، وأن يعلم أطرافها أنها ذات عنوان ثانوي؛ فالأصل هو عدمها[2]، وإنما صارت أولية لطارئ، وهو ما يجري على المسلمين منذ قرون، وفي العقد الأخير منها خاصة، من عدو غاشم يجتهد في استئصال شأفة المسلمين بلا فرز.. لقد كان الغرض من عملنا سابقًا، في الجهر بالبراءة ممن نعتقد بأنهم رموز للضلالة، هو لإحداث فرز عند العالم الغربي، وبقية العوالم، ولتبيان أن هناك إسلامين: إسلام محمد وعلي، وإسلام أبي بكر وعمر، ولكن هل العالم الغربي وبقية العوالم فهموا هذا؟ هل فعلًا حدث الفرز الذي رُمْناه؟ كلا ورب الكعبة!

(1) المائز بين الاتحاد والوحدة؛ أن الأولى تراعي خصوصيات كل مذهب، بينما الثانية لا تفعل.

(2) لقد تسبَّب الأنبياء في تفرقة الأمة الواحدة بالحق، يقول الله تعالى في سورة «البقرة»: «كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ...وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ...».

وإن كان ثمة سؤال عن مصير الاتحاد الانتقالي بعد تحقيق الهدف، فأقول: فلتحكمنا الدولة الفاطمية الشيعية، ولينقلبوا عليها أهل السنة ويحكموا باسم الأيوبيين؛ من صَيْرورة إسلامية إلى أخرى مثلها[1]، ولا أن تتسيَّد الحداثة، ويحكمنا النظام الدولي.

***

ابتدأ العبد الفقير إلى الله، محمد الميل، بتأليف هذا الكتاب، في 11 جمادى الأولى لسنة 1443هـ، الموافق 16 كانون الأول (ديسمبر) لسنة 2021م، وفرغ منه، في 8 جمادى الآخرة لسنة 1444هـ، الموافق 1 كانون الثاني (يناير) لسنة 2023م، في عاصمة المملكة المتحدة، لندن.

نهايـــة الجـــزء الثانـــي

(1) لقد كان الإمام علي بن الحسين السجَّاد، يدعو الله لحراسة حوزة المسلمين، وحُماة الثغور؛ مخافة أن يتناول المشركين أطرافهم، هذا وقد كانت الحُماة تنصب العداوة له ولأهل بيته، لم يمنعه هذا من ذاك، فالإسلام أكبر!

المحتويـــات

مقدمـــــة الناشـــــر 5

الفطـــــرة المعجونـــــة تهفـــــو لأصلهـــــا دومًـــــا 9

الحداثـــــة.. رعونـــــة وهـــــراء 12

الشريعـــــة ليســـــت خيـــــارًا 17

نحـــــن الأعلـــــون 19

الاقتنـــــاع بالواقـــــع.. إنهـــــا دولـــــة مستحيلـــــة 21

قطـــــع الأمـــــل بالضميـــــر العالـــــمي 31

جهـــــاد المنطقـــــة الرماديـــــة 33

لا تأملـــــوا الفتـــــح من غيـــــر صاحبـــــكم 39

فكـــــرة أنصارهـــــا في أرحـــــام أمهاتـــــهم 41

الحداثـــة وبناتهـــا.. جامعـــة السعـــادات أم التعاســـات؟ 50

حقـــوق الإنســـان.. على المحجَّـــة الســـوداء 57

اغتـــراب الهويـــة الفطريـــة.....64

ريـــح أرض مُسطَّحـــة 73

الدولـــة الإسلاميـــة.. أنشـــودة الشيـــطان 80

نفيـــر الثُّبـــات.. جهـــاد انتقـــالي 90

وحـــدة تحالـــف لا وحـــدة اندمـــاج 100

***

Copyright © 2023 Mohamad Al-Mail
All rights reserved Copyright under Berne Convention

Printed and Bound in Great Britain
A CIP record for this title is available from the British Library

ISBN 978-1-7396143-4-8

First Edition, United Kingdom, January 2023
Second Edition, United Kingdom, February 2023

Political Manifesto

Published by the Upper Hand Organization
www.upper-hand.org

THE MOVEMENT OF DETACHMENTS

NAFEER AL THUBAT

MOHAMAD AL-MAIL

POLITICAL MANIFESTO
UK £10

هيئة اليد العليا
UPPER HAND ORGANIZATION